الجمهورية التونسية

مشروع الوثيقة التوجيهية

لمخطط التنمية 2016-2020

نسخة لإبداء الرأي

نسخة المجلس الوزاري المضيق والمعروضة على الأحزاب لابداء الرأي

المحتوى

تمهيد 1

الباب الأوّل: تشخيص الواقع التنموي 3

1 تشخيص الواقع التنموي 4

1.1 محدودية منوال التنمية الاقتصادي والاجتماعي 4

1.1.1 الجذور التاريخية والقيمية لمنوال التنمية 4

1.1.2 نسيج إنتاجيّ منخفض الإنتاجية والقيمة المضافة 5

1.1.3 محدودية وضعف القيمة المضافة 6

1.1.4 قدرة نمو وتشغيل ضعيفة 7

1.1.5 ارتفاع نسبة بطالة الشباب من حاملي الشهاد العليا وعدم القدرة على الحد من الفوارق النوعية 8

1.1.6 بنية غير ملائمة من التخصص والاندماج في السوق العالمية 8

1.1.7 رأسمالية الزمالة 10

1.1.8 تفاوت ملحوظ بين الجهات 10

1.1.9 ضعف الأداء المؤسساتي في ظل غياب مقومات الحوكمة الرشيدة 13

1.1.10 عدم تناسق ومحدودية جدوى السياسات الاجتماعية 13

1.2 ضغوط وتحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي 14

1.2.1 تراجع النشاط الاقتصادي 14

1.2.2 تفشي البطالة 14

1.2.3 استفحال ظاهرة التجارة الموازية والقطاع الموازي 15

1.2.4 ارتفاع العجز الجاري 15

1.2.5 اختلال توازنات المالية العمومية 16

1.2.6 ضعف الاستثمار الخاص 17

1.2.7 مناخ أعمال غير ملائم 17

1.2.8 ضعف البنية الأساسية 18

9.1.2 محدودية آليات ومستوى التمويل 18

1.2.10 ضعف الاستثمار العمومي 18

1.2.11 تفاقم التضخم 19

1.2.12 موارد طبيعية هشة ومهددة بالاستنزاف 19

1.3 التحولات الجديدة على الصعيد الوطني والإقليمي 20

1.3.1 تنوع واشتداد الضغوطات الخارجية 20

1.3.2 تنوع واشتداد الضغوطات الداخلية 22

1.4 الفرص والطاقات الكامنة 24

1.4.1 نظام ديمقراطي توافقي ومكاسب مدنيّة 24

1.4.2 موقع جغرافي مميز 24

1.4.3 مكاسب هامة في مجال الضمان الاجتماعي 25

1.4.4 اقتصاد مفتوح ومتنوع نسبياً 25

1.4.5 مخزون للكفاءات والمهارات 26

1.4.6 تنافسية اقتصادية مؤكدة 27

الباب الثاني: الملامح الرئيسية للمشروع المجتمعي والتنموي 29

2 الملامح الرئيسية للمشروع المجتمعي والتنموي 30

2.1 مشروع مجتمعي جديد 30

2.1.1 ترسيخ مقومات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان 30

2.1.2 استكمال بناء مؤسسات الجمهورية الثانية 31

2.1.3 تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات 32

2.1.4 الحوار كشرط أساسي لإرساء المقاربة التشاركية 32

2.1.5 إعادة الاعتبار لقيم العمل وتغذية روح البذل والعطاء 33
2.1.6 الدور الاستراتيجي للدولة 33
2.2 منوال تنمية بديل 34
2.2.1 منوال إدماجيّ 34
2.2.2 اقتصاد تنافسي ومبتكر 34
2.2.3 العدالة الاجتماعية 35
2.2.4 القدرة التشغيلية المرتفعة 35
2.2.5 إدماج الجهات 35
2.2.6 استدامة التنمية 36
2.3 المقتضيات 37
2.3.1 البيئة التنظيمية والتشريعية السليمة 37
2.3.2 الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعية 37
2.3.3 إرساء مقوّمات اللّامركزية 37
2.3.4 القيادة السياسية لإدارة الانتقال الاقتصادي 38
2.4 النمط الجديد للنمو في أفق 2020 38
2.4.1 الخطوط العريضة لمنوال النمو الاقتصادي 2016-2020 39
2.4.2 الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحدّ من نسب الفقر 41
2.4.3 الارتقاء بمؤشرات مناخ للأعمال 42
الباب الثالث: المحاور الاستراتيجية للمخطط الاقتصادي والاجتماعي 43
3 المحاور الاستراتيجية للمخطط الاقتصادي والاجتماعي 2016-2020 44
3.1 من أجل بناء اقتصاد ديناميكي ذو قدرة تشغيلية عالية 44
3.1.1 نسيج اقتصادي أكثر تنوّعا وذو قيمة مضافة عالية 45
3.1.2 النهوض بالاقتصاد الرقمي 45
3.1.3 التّموقع في سلسلة القيم العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة 45
3.1.4 النهوض بالتجديد والابتكار 46
3.1.5 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة 46
3.1.6 الاستثمار الخاصّ محرك أساسي للنموّ والتشغيل 47
3.1.7 منظومة تمويل فاعلة وسليمة 48
3.1.8 الإنتاجية مصدر لتنافسية كامنة للقطاعات 48
3.1.9 تعزيز الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية 49
3.1.10 الارتقاء بالمجهود التصديري 50
3.2 من أجل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي 50
3.2.1 تحقيق الرّفاه الاجتماعي 50
3.2.2 إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية 51
3.2.3 منوال جديد للعلاقات الشغلية 51
3.2.4 تدعيم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنظومة التنموية 52
3.3 من أجل نمو مستديم 53
3.3.1 إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية البيئة 53
3.3.2 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية 53
3.3.3 حوكمة تشاركية للموارد الطبيعية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية 54
3.3.4 طرق إنتاج واستهلاك موجهة نحو الاقتصاد الأخضر "الدامج" والمجدّد 54
3.3.5 حوْكمة بيئية متكاملة وتشاركية 56
3.3.6 تطوير منظومة التربية من أجل التنمية المستدامة 57
3.4 من أجل تنمية جهوية شاملة ومتكاملة 57
3.4.1 جعل اللامركزية رافدا للتنمية المحلية والجهوية 57
3.4.2 تثمين الميزات التفاضلية للجهات وتكريس التكامل بينها 58
3.4.3 دفع الحركية الاقتصادية بالجهات ودعم قدرتها التنافسية 58
3.4.4 تطوير منظومة تمويل التنمية الجهوية 59
3.4.5 تحسين الظروف الاجتماعية وفك عزلة المناطق الداخلية 59
3.4.6 تكريس مبدأ المساواة بالتمييز الايجابي بين الجهات 60

3.5 من أجل تعزيز استدامة التوازنات المالية 61
3.5.1 ضمان سلامة التوازنات المالية 61
3.5.2 ضمان سلامة التوازنات المالية الخارجية 62
الباب الرابع: دعائم الخيارات الاستراتيجية 64
4 دعائم الخيارات الاستراتيجية 65
4.1 تجسيم حزمة من الإصلاحات الاستراتيجية 65
4.1.1 الإصلاح الإداري من أجل إدارة متميزة في أفق سنة 2030 65
4.1.2 اصلاح استراتيجي للمنظومة الجباية 67
4.1.3 اصلاح استراتيجي للقطاع العمومي 70
4.1.4 اصلاح منظومة الدعم والعجز الطاقي 72
4.1.5 اصلاح منظومة تشجيع الاستثمار 74
4.1.6 إصلاح المنظومة المالية 75
4.1.7 إصلاح المنظومة العقارية 77
4.2 إعادة بناء المنظومة الاجتماعية 78
4.2.1 ارساء أرضيات للحماية الاجتماعية 78
4.2.2 اصلاح قطاع الضمان الاجتماعي 79
4.3 توجيه السياسات الاقتصادية نحو التشغيل والمحافظة على القدرة الشرائية 80
4.3.1 تعبئة وطنية من أجل تجسيم استحقاق التشغيل 80
4.3.2 تطوير المداخيل والسعي الى الحفاظ على القدرة الشرائية 81
4.3.3 دعم التشغيل والسعي لإدماج التشغيل الهش والقطاع غير المنظم 81
4.4 اعتماد سياسات قطاعية جديدة 82
4.4.1 اصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار 83
4.4.2 برامج دعم التصدير 84
4.5 الاستثمار في التنمية البشرية 86
4.5.1 ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية 86
4.5.2 التركيز على منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 87
4.5.3 دعم المنظومة التربوية والتكوينية 88
4.5.4 تطوير المنظومة الصحيّة وتأمين حق الصحة للجميع 89
4.5.5 حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها 90
4.5.6 الأطفال والشباب قوة فاعلة لنحت مجتمع المستقبل 91
4.5.7 التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنيّة 92
4.5.8 البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل 93
4.6 دولة تنفّذُ وتُنجز 94

تمهيد

تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر يعتبر تحولا نوعيا في الخيارات التنموية، استجابة لمطالب ثورة الحرية والعدالة والكرامة (17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011) التي أذنت بمراجعة جذرية للسياسات الإقتصادية والتنموية القائمة، والقطع مع النمط المجتمعي الاقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والإستبداد، والتفرقة والتهميش والتفاوت.

وبقدر ما تنطوي عليه هذه المرحلة من فرص وإمكانيات للإصلاح والتطور والنماء في ظلّ مناخ سياسي ديمقراطي يضمن الحريات الفردية والعامة، بقدر ما تتضمنه من مخاطر وإشكاليات لا تتسنى معالجتها إلا بتضافر جهود المجموعة الوطنية بأسرها وانخراط كافة الأطراف في نحت معالم المسار التنموي لتونس الجديدة، خاصة وأن تونس تمثل حالة رائدة للإنتقال الديمقراطي، حيث أن ترتيبها هو الأول ضمن دول المنطقة[1] في مجال جودة الديمقراطية، إقتصاد السوق والإدارة السياسية.

ضمن هذا الإطار إذا، تتنزل الوثيقة التوجيهية للمخطط الأول للجمهورية الثانية، وثيقة تجعل من مبادئ ومقتضيات الدستور الجديد سندا، ومن الاستحقاقات التي قامت عليها الثورة هدفا، وذلك دون إغفال لجملة الصعوبات الموروثة منها والمستجدة أو الضغوطات المرتقبة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودون القفز عليها.

وتمثل الوثيقة التوجيهية المرحلة الأولى من ثلاث مراحل لإدارة التحول الإقتصادي والإجتماعي في تونس خلال الخماسية القادمة :

- **أولا**، تحدد الوثيقة التوجيهية الرؤية الإقتصادية والإجتماعية العامة كما تضبط الأولويات التنموية للخماسية القادمة
- **ثانيا**، يرسم المخطط التنموي أهدافا محددة، وطنية، قطاعية وجهوية تمكن من تحقيق الرؤية الإقتصادية والإجتماعية العامة، كما يحدد مجموعة من المبادرات التي تسمح ببلوغ الأهداف المرسومة في كل المجالات ويضبط جدولة زمنية لتحقيق هذه الأهداف والأدوار والمسؤوليات والمؤشرات اللازمة لمتابعتها.
- **ثالثا**، تتولى **إنجاز المخطط** السلط المركزية والجهوية والمحلية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمدة 5 سنوات بالاستناد على الدراسات القطاعية والامثلة التوجيهية للتهيئة الترابية، كما تدمج

[1] حسب مسح BTI للمؤسسة الألمانية Bertelsmann Stiftung

أهداف المخطط ضمن قوانين المالية سنويا، وتعتمد الوزارات والمنشآت والسلط المحلية على المخطط لإنجاز برامجها السنوية. وتقوم الحكومة بتقييم نصف مرحلي للإنجازات، بما يمكن من تعديل الأهداف المرسومة.

وبناءا عليه، فإنه بإمكان الوثيقة أن تشكل الإطار الأمثل لبلورة رؤية جديدة لتونس تتيح إمكانية رسم جملة من الأهداف والسياسات والبرامج التنموية للخماسية القادمة 2016-2020 على المستويات الجملية والقطاعية وعلى الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية. كما يمكن أن تمهد لإرساء مقاربة تشاركيه تنخرط ضمنها كل الأطراف المتدخلة والأعوان الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني. دون أن تكون هذه المقاربة مقتصرة على مرحلة تصور وإعداد الخطط والإستراتيجيات فحسب بل إنها من الضروري أن تتعدى ذلك إلى المشاركة ضمن مختلف مراحل الإنجاز والمتابعة والتقييم حتى تكون هذه الرؤية المستقبلية ناجعة في مضامينها، مدمجة للجميع دون استثناء، تؤمّن الموقع الإيجابي والمردودية القصوى في خلق الثروات والتوزيع العادل لثمار التنمية، مما قد يؤهلها أن ترتقي إلى مرتبة **العقد التنموي الشامل** مفهوما وممارسة. وتكون على هذا الأساس أداة للحوار بين جميع القوى الحية في البلاد وإطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2016-2020) الذي سيتضمن جملة الإصلاحات والسياسات والبرامج وكذلك الأهداف الكمية والمشاريع التنموية التي سيتم ضبطها.

ضمن هذا السياق، يمكن الحديث عن أمكانية صياغة منوال جديد للتنمية يقوم على هيكلة متطورة للاقتصاد. ويهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي إدماجي مستدام "croissance inclusive et durable" يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات، ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل، ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق أسس السلم الاجتماعي، ويعزز نجاعة السياسات العمومية ويتيح لتونس فرصة الالتحاق بمصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية.

كما تتضمن هذه الوثيقة تحديد الملامح الرئيسية للمشروع المجتمعي والتنموي القادم وتشخيص المقتضيات التي يفرضها تجسيم تلك الملامح مع ضبط المحاور الإستراتيجية للمخطط الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المستويات والقطاعات ومجالات الاهتمام، وتحديد دعائم هذه الخيارات الإستراتيجية وذلك انطلاقا من استقراء موضوعي للواقع التنموي بإشكالياته وضغوطاته وفرصه المتاحة.

الباب الأوّل: تشخيص الواقع التنموي

نسخة لإبداء الرأي

1 تشخيص الواقع التنموي

يحتاج بناء أيّ منوال جديد للتنمية إلى الوقوف عند مناطق القوة والضعف في المنوال القائم، وتحديد جوانب قصوره ومحدوديته في تحقيق الأهداف التنموية، والإجابة عن التحديات الحقيقية التي تواجه البلاد وفي مقدمتها التشغيل، والتمويل، والتنمية المتوازنة والعادلة بين الجهات، والقطاعات، والفئات. بالإضافة إلى كسب رهانات الإنتاجية، والجودة، والكفاءة، والفاعلية الاقتصادية، والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

1.1 محدودية منوال التنمية الاقتصادي والاجتماعي

يشمل مفهوم منوال التنمية نظام الإنتاج وحوكمة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك سياسات التعديل والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن حوصلة ذلك بكل ما يخصّ إنتاج وكيفية توزيع وإعادة توزيع الثروة. ولذلك، فهذا المفهوم لمنوال التنمية أشمل من مفهوم منوال النمو الذي يقتصر أولاً وقبل كل شيء على النّظام الإنتاجي في جانبه القطاعي والكلي.

لذلك من المهم التأكيد على العناصر الأربعة التي تمكن من توصيف وتحديد ملامح المناويل التنموية المختلفة وهي:

- نظام التعديل الاقتصادي والاجتماعي والحوكمة بما في ذلك العلاقة بين السوق والدولة ومؤسسات المجتمع المدني؛
- نظام الإنتاج بما في ذلك طرق الإنتاج وأشكال تنظيم العمل والسياسات الصناعية بالأساس، بما في ذلك دور الدولة والسوق والسياسات الاقتصادية؛
- نظام الخدمات العمومية والإعانات والخدمات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة،
- سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.1.1 الجذور التاريخية والقيمية لمنوال التنمية

لقد تميز منوال التنمية المعتمد بتونس منذ نهاية تجربة التعاضديات في الستينات ببداية الانفتاح الاقتصادي إلي جانب مواصلة الإعتماد على رأس المال البشري. فقد شهدت السبعينات خصوصا بداية إنشاء القطاع المتّجه للتصدير بموجب قانون 72 وارتهان المبادلات التجارية مع أوروبا كشريك رئيسي(80% من المبادلات) وغياب سياسة ارادية للاندماج الاقليمي. ولقد بدأ هذا المنوال في التعثر منذ الثمانينات وانتهى إلى استنزاف طاقاته باعتماده خطة الإصلاح الاقتصادي الهيكلي سنة 1986، وفي

انتهاج سياسات أدت إلى مزيد من التحول الليبرالي للاقتصاد التونسي. فقد تمحورت الخصائص الأساسية لمنوال التنمية في التسعينات حول المحافظة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي، والتحرير التدريجي للقطاعات والأسواق لا سيما من خلال تراجع دور الدولة وتخصيص بعض المنشآت العمومية بالتوازي مع عملية الاندماج التدريجي مع الاتحاد الأوروبي.

لقد تم تطوير منوال الاقتصاد التونسي استناداً إلى متطلبات ما يسمى "بتوافق واشنطن" الذي ساد في الثمانينات والتسعينيات، والذي يتألف من استقرار المالية العمومية، إعادة توجيه نفقات الدولة نحو القطاعات المنتجة عوضا عن الاجتماعية، الإصلاح الجبائي، الانفتاح، التحرير المالي، توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء، تحرير التجارة الخارجية، دعم الاستثمار الخارجي، الخصخصة، التنقيص من سياسات التعديل وأخيرا حماية حقوق الملكية.

لم يختلف منوال التنمية المعتمد خلال فترة نهاية التسعينات وسنوات 2000 حتى ثورة 14 جانفي 2011 عن فترة الثمانينات والتسعينيات، ولكنه كرس أسس لرأسمالية الزمالة والبحث عن الريْع مفهوما وممارسة عبر تفشي ظاهرتي الرشوة والمحسوبية. تجلّى ذلك بالأساس من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية عبر أهمية السلطة التقديرية لتطبيق القوانين وإصدار الامتيازات والاعفاءات لفائدة فئات ومؤسسات محدودة. وقدْ تم كل ذلك على حساب الجدوى الاقتصادية والإنصاف والعدالة الاجتماعية، إلي جانب عدم نجاعة المتابعة، وغياب التقييم المنهجي للبرامج الاقتصادية.

وقد كانت النتيجة الأكثر أهمية لمنوال النمو استقرار الاقتصاد الكلّي (Stabilité macroécconomique)، وبدا ذلك جليا في مستويات معتدلة نسبيا في عجز الميزانية العمومية والمديونية بالمقارنة بالبلدان المشابهة. لكنّ هذا المنوال أدّى من جهة أخرى الى تفاقم البطالة، وعدم المساواة الاجتماعية، والتفاوت بين الجهات الذي أدى الى التشكيك في فعاليته. إنّ استقرار الاقتصاد الكلي شرط هام للتنمية، ويعتبر علامة على الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي وبخاصة المالية العمومية. إلّا أنه ليس من الضروري أن يتلازم مع تراجع دور الدولة أو إلغاء القيود على الأسواق أو حتى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.1.2 نسيج إنتاجيّ منخفض الإنتاجية والقيمة المضافة

يتميز النسيج الانتاجي للاقتصاد التونسي بالازدواجية والثنائية في القطاع المنظم أو المهيكل، ثم بتوازي تواجد مهم للقطاع غير المنظم إلى جانب القطاع المهيكل، علاوة على كثرة المؤسسات الصغرى وضعف الإنتاجية. فقد كانت السياسات الصناعية المنتهجة السبب الرئيسي في تسارع الازدواجية أو تجزئة قطاع الإنتاج بين قطاع داخلي وآخر خارجي، وذلك عبر الحوافز المالية والعينية والإعفاءات الضريبية. وقد أدى كل هذا، إلى جانب تطور رأسمالية مبنية على الرعاية الاجتماعية من الدولة، إلى انقسام للهيكل

الإنتاجي بين مؤسسات متوسطة الحجم أكثر إنتاجية ومصدرة وبنية أخرى تهيمن عليها مؤسسات أصغر حجماً وأقل إنتاجية. وازدادت حدة هذا الفارق عموما من خلال توجه الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات ذات النشاط الموجه للتصدير دون سواها.

ان انعدام الترابط الصناعي بين هذين النوعين من المؤسسات في هذين القطاعين يمثل نقطة ضعف أساسية وذلك لانعدام إعادة التواصل بينهما عبر توزيع منتج لرأس المال، واليد العاملة، أو شراء المواد أو السلع الوسيطة.

يضاف الى ذلك تواجد قطاع غير مهيكل هام في عدة أنشطة من الاقتصاد الوطني، لا سيما في قطاع الخدمات. ولئن لعب هذا القطاع دوراً إيجابيا في التخفيف من حدة البطالة والفقر الا أنه مثل عائقا يحول دون تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد باعتباره لا يوفر إلّا مواطن شغل تتطلب مهارات محدودة، مهمشة وغير محمية علاوة على التهرب من الضرائب وعدم القدرة على جذب التمويل وتحمل المخاطر والنمو وتحقيق نسب مهمة من القيمة المضافة.

تتطلب التنمية والانتقال الى منوال تنمية جديد تحولا هيكليا للنسيج الإنتاجي عبر تراكم رأس المال من خلال الاستثمار وتشغيل الكفاءات من حاملي الشهائد العليا. ولكن ذلك لن يتمَّ إلّا بتحقق مكاسب في الإنتاجية عبر ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سيما وأن معظم البلدان ذات الدخل المنخفض تمكنت من الانتقال إلى مرحلة البلدان المتوسطة الدخل من خلال تراكم رأس المال واليد العاملة الماهرة.

1.1.3 محدودية وضعف القيمة المضافة

لقد مكن المجهود التنموي المبذول منذ الاستقلال من تنويع نسبي لقاعدة الانتاج تجلى من خلال تنامي حصة الخدمات والصناعات المعملية من الناتج، مقابل تراجع حصة الفلاحة ممّا ساهم في تطوير هيكلة الاقتصاد وبالتالي إكساب الاقتصاد القدرة على التصدي للصدمات الخارجية.

إلاّ أنّ هذه الانجازات على أهميتها لم تمكّن من الارتقاء بمؤشرات التنمية إلى المستوى المأمول، حيث ظهرت منذ سنة 2000 بوادر هشاشة منوال التنمية الذي أثبت محدوديته، وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة للتنمية إذ اعتمد على ميزات تفاضلية لقطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم أساسا على الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة، وبالتالي فإن نموّ الاقتصاد الوطني كان إلى حدّ كبير نتيجة لتراكم كمّي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في إنتاجية هذه العوامل.

جدول 1: تطور الإنتاجية

معدل تطور الإنتاجية الكلية للعوامل

	1991-1987	1996-1992	2001-1997	2006-2002	2011-2007	2015-2012
مجموع الاقتصاد	%4.0	%2.4	%2.0	%1.5	%0.7	%0.1
الأنشطة المسوقة	%4.5	%3.6	%2.3	%1.9	%0.5	%0.2
الأنشطة المسوقة غير الفلاحية	%3.6	%3.7	%2.8	%1.9	-%0.1	-%0.2

ولقد بلغت مساهمة انتاجية العمل وإنتاجية رأس المال في النمو على التوالي 35%، و36% خلال الفترة 1990-2010، فيما انحصرت مساهمة الانتاجية الجملية لعناصر الانتاج في حدود 28% من الناتج مما أدى إلى ضعف المحتوى التشغيلي للنمو.

1.1.4 قدرة نمو وتشغيل ضعيفة

وتتأكد هذه النتائج أيضا على مستوى التوزيع بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة، حيث أدى ضعف اندماج الصادرات الصناعية الى انخفاض الانتاجية وبالتالي إلى محدودية القيمة المضافة لهذه القطاعات، وضعف قدرتها على استيعاب حاملي الشهادات العليا. وعلى هذا الأساس، بلغ تطور الناتج معدل 4.3% خلال الفترة 1984-2000 ومعدل 4.5% خلال العشرية 2001-2010.

كما يتبين من خلال هيكلة منظومة الانتاج الارتفاعُ المتواصل لمخزون البطالة باعتبار عدم ملاءمة العرض التشغيلي مع هيكلة واختصاصات طالبي الشغل، وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا. ويتجلى ذلك بالخصوص من خلال تركز حوالي 77% من اليد العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وخاصة الفلاحة، والنسيج، والتجارة، والقطاع العمومي، والبناء، والأشغال العمومية، والتي تتميز بضعف الأجور. وفي المقابل، فإن مساهمة قطاع الخدمات وخاصة منها الخدمات المالية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تتميز بقيمة مضافة عالية في خلق مواطن الشغل مع مستوى تأجير مرتفع قد انحصرت نسبتها من اليد العاملة المشتغلة في حدود 7.7% من المجموع.

كما تُعْزَى هشاشة إحداثات الشغل أيضا الى هيكلة المؤسسات الاقتصادية التي تحتوي على عدد هام من المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومن المؤسسات التي تتميز بمحدودية قدرتها على إحداث مواطن الشغل وهشاشتها. وفي المقابل، فإنّ عدد المؤسسات الكبرى ذات الطاقة التشغيلية المرتفعة سواء من حيث الحجم أو الاختصاص العالي يبقى في حدود ضعيفة نسبيا.

1.1.5 ارتفاع نسبة بطالة الشباب من حاملي الشهائد العليا وعدم القدرة على الحد من الفوارق النوعية

يتميز منوال النمو الموروث بتقلص فرص الشغل وعدم القدرة على استيعاب تدفق الوافدين الجدد على سوق الشغل وبصفة خاصة من فئة الشباب الحاملين للشهائد العليا، حيث لا يقدر الهيكل الإنتاجي للاقتصاد التونسي إلا على إحداث أعداد قليلة نسبيا من مواطن الشغل جلها لا تتطلب مهارات مرتفعة، يقع إستيعابها ضمن القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة.

وفي واقع الأمر، يلاحظ أن مشكلة الملاءمة بين التكوين في التعليم العالي من ناحية وسوق الشغل من ناحية أخرى تعتبر من القضايا الرئيسية. لأنه من المفترض نظريا أن يرافق نموّ أيّ بلد ما، ظهور القوى العاملة المؤهلة والتي تتألف من ذوي المهارات المتوسطة والعالية، وهي مسؤولية تلقى على عاتق التعليم العمومي والعالي عادة. كما يفترض أن تكون التنمية مصحوبة بتحول هيكلي يطوّر الأنشطة الصناعية والخدماتية التي تؤمن وظائف ذات مؤهلات متوسطة وعالية. غير أن التجربة التونسية بينت أن التعليم العمومي لم يوفّر اليد العاملة الماهرة المتلائمة مع حاجيات قطاع الإنتاج وذلك بالتوازي مع عدم استطاعة الهيكل الإنتاجي استيعاب الزخم الكميّ من الوافدين على سوق الشغل مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي. وبالتالي فان نموذج التنمية في التسعينات والعشريتين الأخيرتين أدي إلى ارتفاع معدل البطالة، واستقراره في مستوى 13% لفترة طويلة خاصة بالنسبة الى اليد العاملة الماهرة.

1.1.6 بنية غير ملائمة من التخصص والاندماج في السوق العالمية

ارتكز الاندماج في السوق العالمية على عنصرين وهما: تحرير التجارة التي شملت بالخصوص منطقة الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا استراتيجيا، وإنشاء قطاع خارجي مفتوح على مناطق التجارة الدولية. ولئن كان يُفترَض من هذا الأخير أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على بقية مكونات الاقتصاد من خلال نقل التكنولوجيا وطلب المواد الأولية والوسيطة، إلا أن أداء هذا القطاع كان دون التوقعات ودون الامتيازات الجبائية والحوافز التي كان يتمتع بها. وفي المقابل أدت سياسات الإغراق الاجتماعي بالتوازي مع الحوافز الجبائية غير المدروسة، ودعم الطاقة (وهي من الحوافز الرئيسية المعتمدة لجذب المستثمرين الأجانب) إلى بعث قطاع خارجي مُنبتّ نسبيا عن بقية الاقتصاد. ولذلك، أدت سياسة إدماج تونس في الاقتصاد العالمي على هذا النحو إلى قصور كمي (حجم الصادرات) ونوعي (تطور المنتجات المصدرة).

من جانب آخر يستند الإنتاج الصناعي في كل الاقتصاديات إلى المشاركة ضمن سلاسل القيمة chaines de valeurs التي تبدأ من التصميم والمواد الخام إلى الإنتاج والتسويق للمستهلك. ومع ان حلقات سلسلة

القيم تختلف من حيث أهمية القيمة المضافة، فإن مساهمة الصناعة الوطنية لم تكن ضمن الحلقات ذات القيمة المضافة العالية والانتاجية المرتفعة، مما أدى الى عدم تطور نشاطات واختصاصات مدمجة بشكل فعال. والملاحظ أن تخصص القطاعات المصدرة لم يُبْنَ على قدرة تنافسية عالية وإنّما اقتصر قطاع التصدير على أنشطة ملحقة لقطاعات صناعية أوروبية (المناولة الصناعية ضمن التقسيم العالمي للعمل).

كما أن ضعف استعمال هدا القطاع لليد العاملة المؤهلة، إضافة إلى تدني القيمة المضافة لديه، جعله غير قادر على المساهمة في مجابهة مشكل البطالة خاصة لدى فئة الشباب المؤهلين، حيث إقتصرت مساهمته على الأنشطة الثانوية كجزء من التكامل مع الاتحاد الأوروبي ممّا حدّ من احتمالات اندماج الاقتصاد التونسي ضمن الاقتصاد العالمي بشكل فعال.

كما أنه لا يمكن التغافل أيضا عن بعض النتائج السلبية لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ومنها بالخصوص تراجع المداخيل المتأتية من الرسوم الجمركية التي تم تداركها جزئيا بخوصصة بعض المنشآت العمومية أو بواسطة اللجوء إلى التداين الخارجي. وقد تأثر خيار تراجع دور الدولة والاندماج في الاقتصاد العالمي بغياب سياسة صناعية قطاعية قادرة على خلق ديناميكية المزايا التفاضلية Dynamique des avantages comparatifs التي تمكن من اعتماد سياسات حمائية مؤقتة Protection temporaire لبعض الصناعات أو القطاعات الناشئة Industries naissantes.

ولئن شكلت العولمة مصدر خوف وقلق فإنّها في الآن نفسه أتاحت لمختلف الدول فرصا عديدة للاستثمار، وتخفيض التكاليف، وتشجيع الابتكار، وتنمية المعارف حتى بالنسبة للدول ذات الدخل المحدود (في طور النمو) شريطة أن تنتهز هذه الفرص وتستغلها الاستغلال الأمثل وذلك بإرساء هياكل ملائمة للبحث والابتكار، وخلق ظروف تمكن من التأقلم الإيجابي الذي يراعي المصلحة العليا للوطن عبر جملة من الإجراءات لعل أهمّها:

- شراكة متوازنة ومتكاملة مع الفضاءات الإقليمية لتنمية التجارة والتبادل وتقاسم ثمار التنمية.
- استثمار الفرص التي توفرها الاتفاقيات المختلفة لتثمين المنافع والمرور من اقتصاد الطلب إلى اقتصاد العرض.
- التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وأنظمة المعلومات وتكنولوجيات البيئة والطاقات المتجددة والبديلة في مجالات ذات مستقبل واعد.

1.1.7 رأسمالية الزمالة

تقوم رأسمالية الزمالة أساسا على عنصرين: البيروقراطية والفساد من خلال منظومة تتسم بالغموض في قواعد اللعبة الاقتصادية وينتج عن ذلك تكاليف هامة للمعاملات الاقتصادية وضعف الحافز للاستثمار وتقلص انتاجية المؤسسات الاقتصادية القائمة وبالتالي يتجه البعض منها نحو القطاع غيْر المهيكل وغيْر المنظم ويرفض البعض الآخر الدخول فيه.

وتستعمل رأسمالية الزمالة الآليات القانونية للدولة للحصول على الريع من القطاع الخاص أو خلق حالات من الامتيازات المختلفة للمقربين وأصحاب الامتيازات. فعلى سبيل المثال، أوجد النظام الضريبي لمنوال التنمية ثغرات ضريبية بشكل إراديّ للمحظوظين وأسّس لمناخ التهرب الجبائي. فتدابير قانون الاستثمار وخاصة الأوامر التطبيقية له هي مثال نموذجي للحوافز في شكل اعفاء من الضرائب أو دعم مالي وعيني مُكْلفٍ للاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام البيروقراطية لانشاء بعض حالات من الاحتكار في الأسواق عن طريق الحد من المنافسة ومِنْ حرية النّفاذ إلى أسواق السلع والخدمات.

إن نظام "رأسمالية الزمالة" يضر بالاقتصاد، ويسمح للشركات المقربة بأنْ تكون بشكل اصطناعي منتجة ومربحة مما يشوه تماما الآليات الاقتصادية لتوزيع عوامل الإنتاج بالسوق بناء على مبدإ الفاعلية.

ان تغيير طريقة الحوكمة وترشيدها لا يكون فقط من خلال المشاركة والمساءلة، ولكن أيضا عن طريق الحد من تكاليف البيروقراطية، والقضاء على الفساد، وضمان الشفافية. وتعتبر مراجعة مجلة تشجيع الاستثمار والاصلاح الجبائي من أهم العناصر الهامة لبناء منوال جديد للتنمية.

1.1.8 تفاوت ملحوظ بين الجهات

ساهمت منهجية التخطيط المتبعة خلال العقود الماضية في تفاقم التفاوت التنموي بين الجهات حيث تم اعتماد منهجية عمودية للتخطيط الجهوي ترتكز على نظرة قطاعية انطلاقا من التوجهات الوطنية دون الأخذ بعين الاعتبار بما فيه الكفاية الخصوصيات الجهوية واستغلال وتوظيف ثروات الجهات لتكون مصدرا لدفع التنمية بها، ودون تشريك فعلي للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهياكل المهنية في بلورة التوجهات والسياسات التنموية.

مؤشر التنمية الجهوية 2012

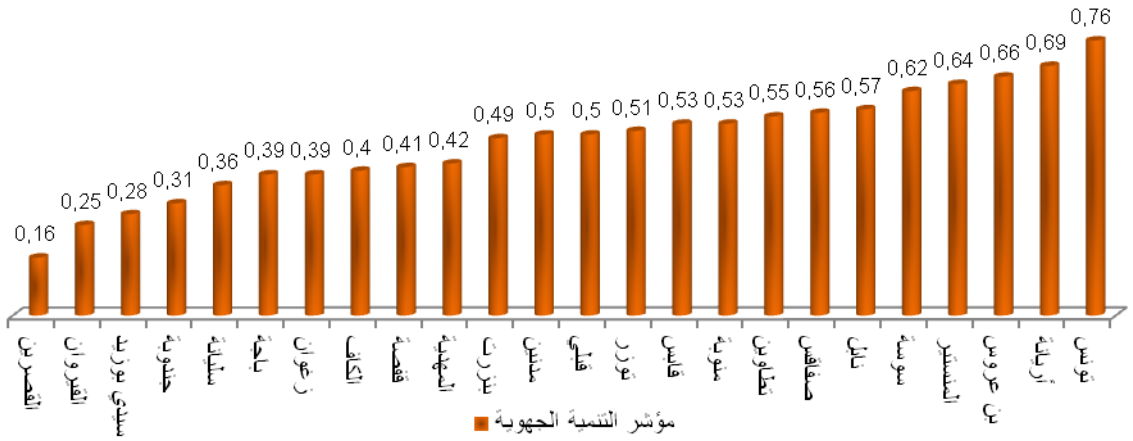

وشهدت الحركية الاقتصادية تباينا كبيرا بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية وداخل الجهة الواحدة بسبب ضعف الاستثمارات وقلة فرص التشغيل مما نتج عنه تفاقم في ظاهرة النّزوح نحو المدن الكبرى وما أفرزته هذه الظّاهرة من صعوبات في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع في معدلات البطالة والجريمة بالأحياء المتاخمة للمدن الكبرى. كما أربكت ظاهرة الهجرة الداخلية مخططات التهيئة الترابية والعمرانية، وأثّرت سلبا على نوعية المرافق والخدمات الجماعية المسداة للمتساكنين.

كما شهد مجال الاستثمار وإحداث المؤسسات تفاوتا بين الجهات، حيث اتسمت الجهات الداخلية بضعف المبادرة الخاصة من جراء افتقارها إلى مقومات التنمية على مستوى البنية الأساسية كالطرقات والمواصلات والنقل وغيرها الأمر الذي جعل نسبة الاستثمارات الخاصة بهذه الجهات لا ترتقي إلى المعدل الوطني رغم الامتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة التشجيع على الاستثمارات لفائدة مناطق التنمية الجهوية.

أما على مستوى البنية الأساسية فقد اكتست جملة التدخلات العمومية بالمناطق الداخلية الطابع القطاعي حيث لم تساهم بصفة ناجعة في فك العزلة عن بعض المناطق وخاصة الريفية منها، ولم تيسر ربط مواقع الإنتاج بالمراكز الحضرية للمدن ومراكز الولايات. كما تفتقر عديد الجهات الداخلية إلى بنية أساسية متطورة خاصة على مستوى النقل بالسكك الحديدية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات مما قلّص من جاذبية هذه المناطق وحدّ من الاستفادة من ميزاتها التفاضلية لإحداث حركية اقتصادية دائمة ومتطورة ومستقطبة للاستثمار والمبادرة والمساعدة على النهوض الفعلي بالاقتصاد الجهوي والمحلي.

الاستثمار الخاص حسب الجهات

مؤشر مبلغ الاستثمارات بحساب الفرد (القاعدة 100 = المعدل الوطني)

الجهة	2001-1997	2006-2002	2009-2007
تونس الكبرى	121.0	106.6	106.6
الشمال الشرقي	137.6	161.6	158.6
الوسط الشرقي	127.6	117.9	113.4
الجنوب الشرقي	109.6	114.9	115.3
الشمال الغربي	50.3	47.5	49.9
الوسط الغربي	49.0	52.0	53.6
الجنوب الغربي	50.0	62.3	63.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وبالتوازي لم تُمَكّن الاستثمارات العمومية المنجزة خاصة على مستوى البنية الأساسية من تطوير مناخ الأعمال وجعله ملائما لتحفيز الاستثمار وذلك بسبب نقص المناطق الصناعية المهيأة بالجهات الداخلية وضعف النسيج الصناعي الذي اقتصر في معظمه على الصناعات التحويلية في مجال الصناعات الغذائية، وتحويل المواد الفلاحية والإنشائية. كما أن عدم وجود قاعدة صناعية وتكنولوجية على مستوى الجهات الداخلية لم يسمح بتنوع النسيج الإقتصادي الجهوي والمحلي، وذلك بالإضافة إلى أن الامتيازات والتشجيعات الممنوحة في إطار دعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية لم تحقق النتائج المأمولة.

ومن ناحية أخرى تعتبر قلة الموارد البشرية المؤهلة بالمناطق الداخلية من أهم الإشكاليات التي حالت دون تثبيت أسس التنمية الشاملة بالجهات، حيث أن جل المناطق الداخلية تفتقر للموارد البشرية والإطارات العليا المختصة واليد العاملة المؤهلة مما خفض من استقطاب هذه المناطق للاستثمار الخاص من جهة وقلص في الانتفاع بخدمات المرافق العمومية من جهة أخرى.

وعلى مستوى تحسين ظروف العيش سجلت المؤشرات الاجتماعية نسبا متفاوتة لم تَرْقَ إلى المستويات المأمولة خاصة بالجهات الداخلية للبلاد حيث سجلت ارتفاعا في نسب الأمية والفقر والبطالة خاصة لدى حاملي الشهائد العليا. كما أن العديد من المناطق تفتقر إلى مقومات العيش الكريم حيث لم تشهد مؤشرات تحسين ظروف العيش على مستوى البنية الأساسية (تنوير ريفي، ماء صالح للشراب، مسالك ريفية، ...) تحسنا ملحوظا كما أن الانتفاع بخدمات المرافق الجماعية بقي دون المستوى الوطني لاسيما على مستوى التعليم، والخدمات الصحية، والتجهيزات والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية.

1.1.9 ضعف الأداء المؤسساتي في ظل غياب مقومات الحوكمة الرشيدة

بالرغم من التقدم المسجل في تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بتحرير الاقتصاد وتبسيط الاجراءات المتعلقة بممارسة الأعمال وبعث المؤسسات، فإنَّ نسق تطور الاستثمار الخاص كان دون المؤمل مما أثر سلبا على التشغيل. وتفسر هذه الوضعية أساسا بتفاقم الاشكاليات على المستوى المؤسساتي والمرتبطة خاصة بارتفاع كلفة المعاملات من خلال التعقيدات الإدارية وتقويض مصداقية الاصلاحات الهيكلية وتوفير مناخ غير ملائم للمبادرة والتجديد.

ولقدْ تجلى ضعف الأداء المؤسساتي أيضا من خلال غياب مقومات الحوكمة الرشيدة من شفافية وتقييم ومساءلة وحسن تصرف في الموارد المالية، والاعتماد على البعد التشاركي في إدارة الشأن العام، وحسن أداء المنظومة القانونية مما تسبب في محدودية نجاعة السياسات الاقتصادية، وعدم تفعيل آليات الرقابة، والإفلات من المحاسبة، وتفشي الفساد في جميع القطاعات.

1.1.10 عدم تناسق ومحدودية جدوى السياسات الاجتماعية

إن المتأمل في الوضع الاجتماعي الذي آلت إليه البلاد في الفترة الأخيرة يتجلى له بوضوح فشل منوال التنمية المعتمد خاصة خلال العقدين الماضيين في تحقيق الرَّفاه والعدالة الإجتماعية، حيث أدى هذا المنوال إلى تردي المستوى المعيشي لجلّ الفئات، واتساع رقعة الفقر والخصاصة، وتعميق الفوارق بين الجهات، وذلك على الرغم من تخصيص قرابة 20% من الناتج المحلي الإجمالي للمصاريف والتحويلات ذات الطابع الإجتماعي.

نسبة الفقراء وفقا لخط الفقر الوطني (% من السكان)

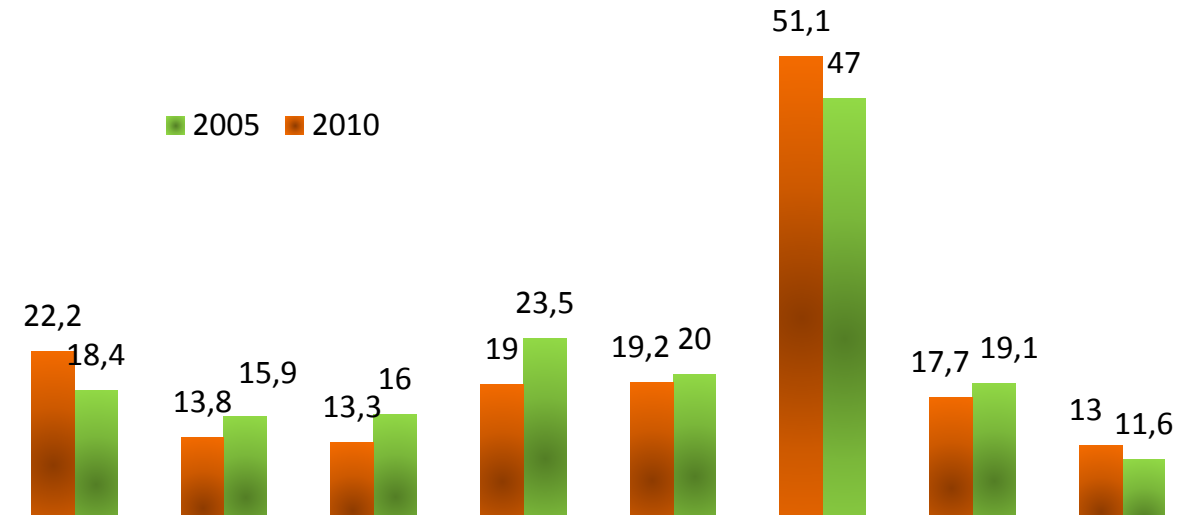

ومن شأن هذه المفارقة أن تؤكد بما لا يدع مجالا للريبة أن التصرف في الإمكانيات والموارد لم يكن يخضع لأدنى مبادئ الحوكمة الرشيدة والتوزيع العادل لثمار التنمية.

ولئن شهدت العناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية في تونس تطورا خلال السنوات الفارطة، وهو ما سمح بالارتقاء بهذا المؤشر من 0.683 سنة 2010 إلى 0.721 سنة 2013 فإنّ السياسات العمومية في مجال النهوض الاجتماعي والتنمية البشرية كانت تشكو من إخلالات في أنظمة إعادة توزيع الدخل ومِنْ صعوبات في ملاءمة الموارد البشرية لمتطلبات التنمية ومِنْ تراجع في مستوى الخدمات الصحية والتربوية.

1.2 ضغوط وتحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي

لقد ازدادت المسألة الاقتصادية تعقيدا منذ الثورة، وتلاشت معظم المكاسب الاقتصادية، وإنْ كانت محدودة وبالأخص التوازنات المالية الكبرى، والبطالة، والتضخم. فحتى على مستوى النمو الاقتصادي، انخفض المعدل السنوي للنمو خلال فترة الانتقال الديمقراطي إلى ما تحت 2%، وهو أقل بكثير من معدل النمو في الفترة السابقة. بالرغم من أن كلفة أي انتقال ديمقراطي تدفع بمزيد من البطالة ونقص في النمو إلّا أن ذلك يرفع من سقف التحدي الذي تواجهه الدولة اليوم من أجل تجسيم منوال تنمية جديد. فهي مطالبة لا فقط بإعادة مستوى النمو إلى سالف مستواه، وهو تحدّ في حد ذاته، بل أيضا الترفيع فيه. وهو سقف مرتفع نسبيا إذا ما وضع في إطار زمني قصير بخمس سنوات كما تحدده الخطة الخماسية 2016-2020.

1.2.1 تراجع النشاط الاقتصادي

واعتبارا للطابع الاستثنائي لفترة ما بعد الثورة وخاصة تراجع النشاط في عدد من القطاعات الحيوية فقد انحصر معدل النمو في حدود 1.6% خلال الأربع سنوات 2011-2014 مما أدى الى تباطؤِ نسق تطور الدخل الفردي خلال هذه الفترة ليبلغ 8465 دينارا سنة 2014، وهو مستوى يبقى متدنّيا مقارنة بعديد البلدان الصاعدة. كما استقرت حصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة فيما تجاوزت هذه الحصة 30% في عديد البلدان المنافسة.

1.2.2 تفشي البطالة

وأمام هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي استقرت نسبة البطالة في مستويات مرتفعة خاصة في صفوف أصحاب الشهادات العليا، وذلك رغم النسق التنازلي الذي سجلته هذه النسبة خلال السنوات

الثلاث الماضية، والذي يعزى بالخصوص إلى مجهود الدولة الاستثنائي لتوفير مواطن الشغل خاصة في الوظيفة العمومية. وعلى هذا الأساس بلغت نسبة البطالة 14.8% سنة 2014 مقابل 13% سنة 2010.

1.2.3 استفحال ظاهرة التجارة الموازية والقطاع الموازي

كما تسبب ضعف الأداء المؤسساتي أيضا في استفحال ظاهرة التجارة الموازية التي ازدادت حدتها بعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب الرقابة، مما أثر سلبا على موارد الدولة، وعلى احترام قواعد المنافسة النزيهة، وتنافسية المؤسسات الاقتصادية المهيكلة. ويعود تطور التجارة الموازية حسب بعض الدراسات المنجزة سنة 2013 حول التجارة "الموازية على الحدود البرية التونسية" إلى وجود فوارق هامة في مستويات الدعم والجباية مقارنة مع دولتي الجوار خاصة فيما يتعلق بالمعاليم والمراقبة الفنية عند التوريد. ولئن تشير نفس الدراسات إلى ضعف حصة التجارة الموازية من الحجم الجملي للتجارة التونسية سنة 2013 (5% من الواردات أي ما يعادل 1.8 مليار دينار) فإنّها تمثل أكثر من نصف التجارة البينية الرسمية مع كلا البلدين. كما أبرزت هذه الدراسات أن المحروقات المتأتية من التهريب عبر الحدود البرية تمثل قرابة 20% من الاستهلاك الوطني.

وتشير بعض البحوث الأخرى حول "محددات التشغيل في القطاع الموازي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أن القطاع الموازي يشغل 54% من اليد العاملة النشيطة ويوفر 38% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

1.2.4 ارتفاع العجز الجاري

كان التحكم في التوازنات المالية الكبرى من أبرز ما ميز النتائج الاقتصادية خلال الفترات السابقة والتي ساهمت بقسط وافر في تحسين تصنيف تونس من قبل الهيئآت العالمية إلى موفي سنة 2010 وذلك بالرغم من بعض الهشاشات التي تم تسجيلها على مستوى جهاز التصدير حيث استقر كلّ من العجز الجاري وعجز ميزانية الدولة في معدل 2.7% من الناتج، ولم يتجاوز مؤشر الأسعار عند الاستهلاك معدل 3.3% خلال العشرية 2000-2010.

إلاّ أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي سادت خلال السنوات القليلة المنقضية ساهمت في تسجيل إخلالات هامة على مستوى التوازنات برزت من خلال التوسع غير المسبوق للميزان التجاري جرّاء ارتفاع الواردات بنسق أرفع من نسق تطور الصادرات، وتواصل تدهور الميزان الطاقي. ولئن يفسر هذا الوضع أساسا بالاضطرابات الاجتماعية التي طالت بعض المؤسسات المصدّرة، وبانخفاض صادرات قطاعات هامة كالفسفاط، والصناعات الكيميائية، والعائدات السياحية، فهو يعود

أيضا الى تفاقم الاخلالات الهيكلية، وضعف تنوع وجهات التسويق، وتركز المبادلات بالأساس على بلدان الاتحاد الأوروبي، من جهة، واعتماد الأنشطة المصدرة على المناولة التي تتسم بالقيمة المضافة المنخفضة، من جهة أخرى، وذلك الى جانب ارتفاع كلفة اللوجستية مما أثر على جودة الخدمات، وعلى تنافسية المنتوج والاقتصاد عموما. وتفاقم بذلك العجز الجاري ليبلغ 8.9% من الناتج سنة 2014 مقابل 4.8% سنة 2010، ونتج عن هذه الوضعية تزايد هام لحاجيات التمويل الخارجي والتي، ولئن تمت تغطيتها بفضل الدعم غير المسبوق من قبل المؤسسات المالية العالمية، إلاّ أنها أدت كذلك إلى ارتفاع مؤشرات المديونية وتدهور سعر صرف الدينار.

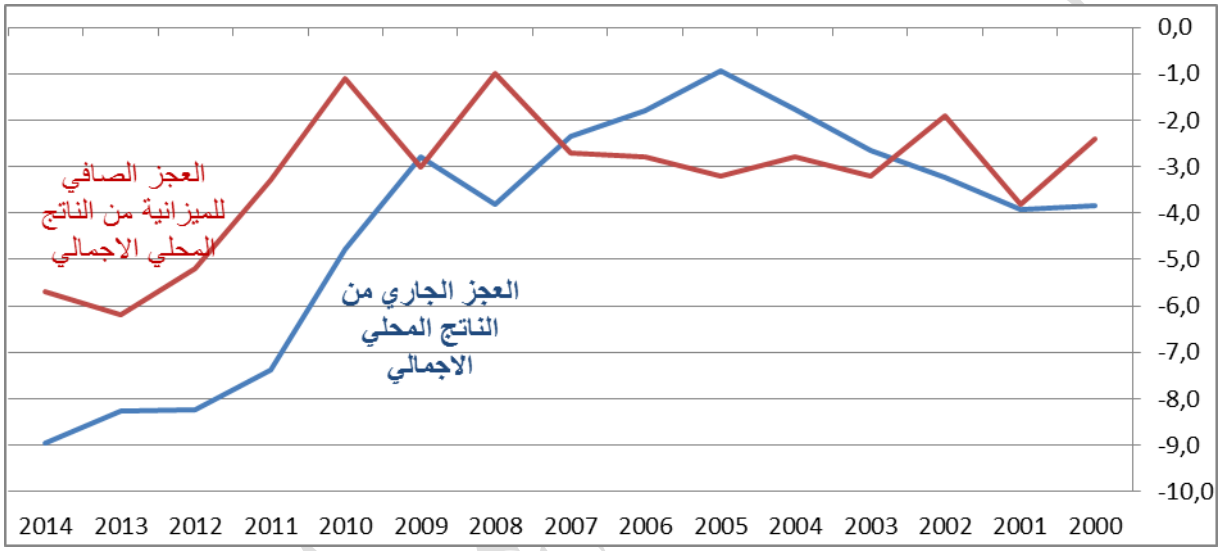

1.2.5 اختلال توازنات المالية العمومية

إمّا في مجال المالية العمومية، فقد اتسمت السنوات الأربع الماضية باختلال التوازن بين الموارد الذاتية لميزانية الدولة ونفقاتها، حيث تراجعت نسبة تغطية الموارد الذاتية للنفقات إلى حدود 75% سنة 2014 مقابل معدل 80% تم تسجيله خلال فترة ما قبل الثورة.

ويعزى هذا الاختلال أساسا إلى الأثر المزدوج للزيادة القياسية في نفقات الدعم وفي كتلة الأجور. فعلى مستوى نفقات الدعم، تضاعفت هذه الأخيرة أكثر من مرّة لتبلغ نسبة 5% من الناتج سنة 2014 مقابل 2.4% سنة 2010 نتيجة الارتفاع الملحوظ لدعم المحروقات الذي يستأثر بحوالي 56% من نفقات الدعم. أما بالنسبة إلى كتلة الأجور فقد تطور حجمها بأكثر من 55% خلال الفترة 2010-2014 نتيجة الانتدابات الهامة في الوظيفة العمومية، والترفيع في المنح الخصوصية لبعض الأسلاك.

وعلى هذا الأساس، بلغ عجز ميزانية الدولة مستويات مرتفعة نسبيا فاقت 5% من الناتج وارتفعت نسبة التّداين العمومي لتناهز 52% من الناتج.

وكان لهذا الوضع الاستثنائي وخاصة تفاقم العجزين المذكورين، وتدهور مؤشرات المديونية الأثر المباشر على مراجعة الترقيم السيادي لتونس المسند من طرف الوكالات العالمية المختصة نحو الانخفاض، مما أدى إلى احتداد شروط النفاذ إلى السوق المالية العالمية، وارتفاع نسب فائدة القروض الممنوحة لتونس.

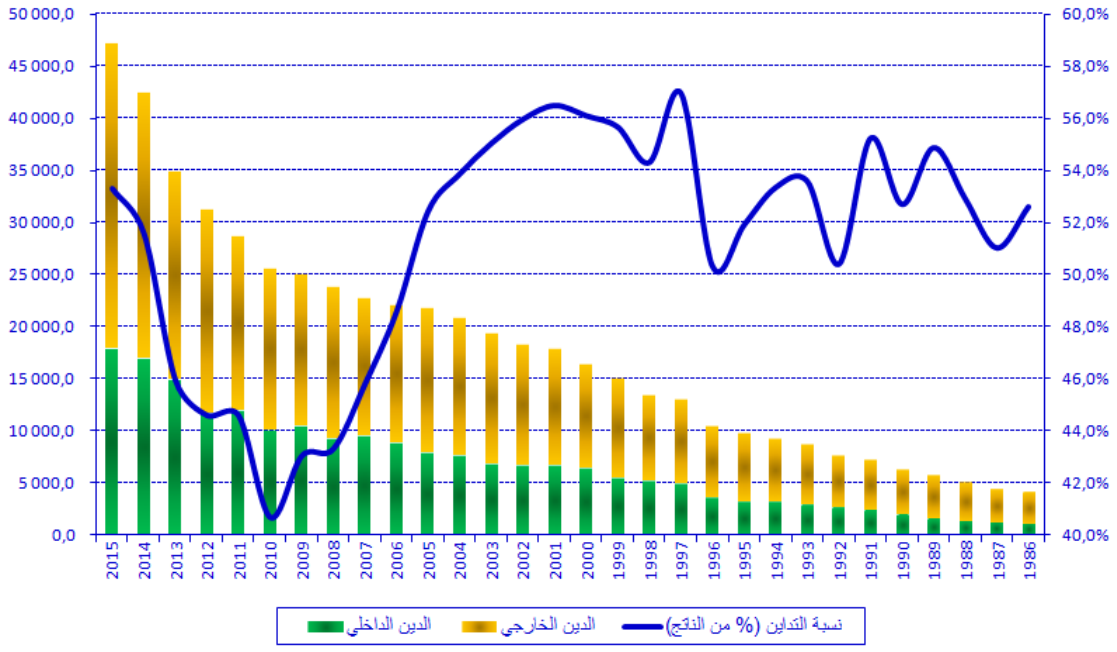

1.2.6 ضعف الاستثمار الخاص

على الرغم من التوافق إجمالا حول أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص في معالجة الاشكالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ما زال هذا الاستثمار يواجه عديد الصعوبات والحواجز التي تكبل تطوره، وتعيق قدرته على إحداث المشاريع المنتجة، والحد من البطالة لا سيّما في المناطق الداخلية.

وتمثل حالة انعدام الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي خلال فترة ما بعد الثورة أحد أهم العراقيل الظرفية التي أثرت على استقطاب الاستثمارات الجديدة، وأدت إلى توقف نشاط عدد من المؤسسات.

1.2.7 مناخ أعمال غير ملائم

كما يعد ضعف الحوْكمة، وتفشي الفساد والممارسات المخلة بقواعد المنافسة، من أهم المخاطر الهيكلية التي تعيق المبادرة الخاصة، وتتسبب في إهدار العديد من الفرص الاستثمارية. ويتجلى ذلك من خلال ضعف الشفافية، وقلة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار، وتعقيدات الإجراءات الإدارية، فضلا عن مظاهر التجارة الموازية التي أدت إلى انعدام التوازن في السوق، وعدم تكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين.

1.2.8 ضعف البنية الأساسية

كما تمثل النقائص المسجلة على مستوى البنية الأساسية من ناحيتها عائقا رئيسيا أمام القطاع الخاص، وهو ما حال دون تطور نسق بعث المشاريع الجديدة في مختلف جهات البلاد، بالرغم من مجهود الدولة لتطوير البنية الأساسية في الجهات الداخلية الذي لم يرتق الى الحجم والنوعية المطلوبين لاستقطاب الاستثمار الخاص بالقدر الكافي. وذلك الى جانب ضعف الخدمات اللوجستية، وتعدد المشاكل العقارية المتشعبة لجملة من الأراضي بما يحول دون استغلالها في الاستثمارات الخاصة.

1.2.9 محدودية آليات ومستوى التمويل

أمّا على مستوى التمويل، فتتمثل أهم الاشكاليات في محدودية مساهمة التمويل المباشر عبر السوق المالية في تمويل الاقتصاد، وأيضا في ضعف أداء شركات وصناديق الاستثمار ذات رأس مال تنمية في التمويل التشاركي، وضعف خدمات الضمان والتأمين بالمقارنة مع حاجيات الأعوان الاقتصاديين وذلك الى جانب عدم ملاءمة النواتج المالية لقطاع التمويل الأصغر لحاجيات السوق في ظل غياب الحوكمة الرشيدة، ومحدودية توفر المعايير التحوّطيّة لتقييم المخاطر في هذا القطاع.

1.2.10 ضعف الاستثمار العمومي

أمّا على مستوى الاستثمارات العمومية، فقد شهدت الفترة الأخيرة تراجعا هاما في نسق إنجاز المشاريع العمومية نتيجة لعدد من العراقيل وخاصة منها تشعب المسائل العقارية.

وفي الجملة، فقد أدت هذه العوامل إلى تراجع نسبة الاستثمار من 24.6% من الناتج سنة 2010 إلى 19.2% سنة 2014، وتقلّص في نسبة الاستثمار الخاص من 15.7% من الناتج سنة 2010 إلى 12.5% في موفى سنة 2014. كما تراجعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج من 3.4% إلى 2.3% خلال نفس الفترة.

جدول 2: تطور الاستثمار

	2009-2000	2010	2011	2012	2013	2014
معدل حجم الاستثمار	9843.4	15502.3	14066.2	15458.5	15450.0	15820.3
تطور الاستثمار	8.0	8.6	9.3-	9.9	0.1-	2.4
النسبة من الناتج	23.5	24.6	21.8	21.9	20.3	19.2
نسبة الاستثمار الخاص من الناتج	14.7	15.7	13.4	12.9	12.8	12.5
نسبة الاستثمار الخارجي من الناتج	4.2	3.4	2.7	3.7	2.6	2.3

1.2.11 تفاقم التضخم

كما عرفت السنوات الأربعة الأخيرة زيادة ملحوظة في المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك فاقت التقديرات، وتجاوزت عتبة الـ6% بسبب اضطراب مسالك التوزيع، وتفاقم ظاهرتي التهريب والتجارة الموازية. إلى جانب ندرة العرض خاصة في ما يتعلق بالمواد الغذائية الحساسة. ولئن تعددت وتنوعت الاجراءات التي تم اتخاذها للتحكم في تطور الأسعار خاصة على مستوى تكثيف الرقابة الاقتصادية وتعديل السوق، إلاّ أن مفعولها ظل محدودا بالنظر الى تعقد أسباب هذا الارتفاع، وخاصة ارتفاع سعر صرف الدينار ازاء أهم العملات الاخرى ولاسيما منها الدولار الأمريكي، وذلك علاوة على الزيادة الهامة في أسعار مُدْخَلاتِ الانتاج.

1.2.12 موارد طبيعية هشة ومهددة بالاستنزاف

كان للخيارات الاقتصادية المعتمدة بتونس خلال العشريّات الماضية أثرها السلبي على المحيط وعلى الموارد الطبيعية، حيث بلغت كلفة التدهور البيئي قرابة 2.7% من الناتج المحلي الاجمالي. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة المستهلِكة للطاقة وللماء، وإلى التوسّع العمراني المفرط والعشوائي، حيث تم استهلاك 3000 هك من الأراضي سنة 2013 مقابل 300 هك في الستينات، وبلغ عدد الأحياء الشعبية والعشوائية التي تستوجب التهذيب 1400 حيّا خلال نفس السنة. إلى جانب عدم التحكّم في المدخرات العقارية مما أدى إلى تعطل عدة مشاريع عمومية، فضلا عن غياب تهيئة ترابية تضمن توزيعا عادلا للسكان، وللأنشطة الاقتصادية، والتجهيزات العمومية المهيكلة، وتراعي التوازنات البيئية.

كما عرفت الموارد الطبيعية خلال الفترة الأخيرة ضغوطات كبرى أصبحت تهدد ديمومتها، رافقها انتشار الفضلات بأنواعها، وإتلاف جزء هام من الغطاء الغابي، وتدهور نوعية التربة جراء الانجراف والتصحر، واستنزاف المائدة المائية التي فاقت 140% في بعض المناطق. ففي هذا المجال بالذات تصنف تونس من أكثر البلدان فقرا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، حيث تقدر كميات المياه المتاحة للفرد الواحد بـ 470 متر مكعب في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد ادني على المستوى العالمي. وسيتفاقم هذا العجز خلال السنوات القادمة باعتبار التطور السكاني، ومحدودية الموارد المائية، علاوة على تدني نوعية المياه باعتبار أن 52% من هذه الموارد المتاحة تتجاوز نسبة ملوحتها 1.5 غ في اللتر، الأمر الذي جعل تونس من بين البلدان الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغيرات المناخية.

1.3 التحولات الجديدة على الصعيد الوطني والإقليمي

اتّسمَ الوضع العام خلال السنوات الأخيرة بتواتر وتعدد المستجدات والضغوطات على المستويين الخارجي والداخلي والتي كانت لها انعكاسات عميقة وبالغة الأهمية على أداء وآفاق الاقتصاد الوطني.

1.3.1 تنوع واشتداد الضغوطات الخارجية

1.3.1.1 تواتر الأزمات العالمية

عاش الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة على وقع أنماط جديدة من الضغوط، وأشكال متجددة من الأزمات سواء منها الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية أو الثقافية، اتسمت بتوسع رقعتها، وصعوبة مواكبة نسقها ومدى تطورها إضافة الى تنامي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من توسع لبؤر التوتر والانتفاضات الشعبية، وذلك الى جانب استفحال ظاهرة التلوث، وتفاقم الضغوط على المحيط.

ولقد أدى هذا الوضع إلى مراجعة جذرية لدور ومسؤولية المنظمات الدولية في استقراء الوضع، وفي التنبه لمثل هذه الأزمات، وخاصة في ادارة هذه الأزمات، وتطويق تداعياتها السلبية. كما ساهم في اعتماد المؤسسات الدولية لعديد المؤشرات متعددة الأبعاد في تقييمها للوضع العام مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والبيئية وعلى مدى احترام حقوق الانسان.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد أدت هذه التحولات الى تكريس التوجه نحو أقطاب اقتصادية جديدة وفاعلة ساهمت في تغيير جذري للخارطة الاقتصادية العالمية، وفي إعادة توزيع موازين القوى، وتوجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة.

1.3.1.2 التقلبات الجيوسياسية وتنامي ظاهرة الارهاب

كما أن تواصل الاضطرابات والتقلبات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من شأنه أن يطبع الأداء الاقتصادي في المنطقة ككل، خاصة بعنوان استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتطور النشاط السياحي الذي يُعتبَرُ من أهم القطاعات المحركة للنشاط الاقتصادي في المنطقة. وقد كان لتأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا تداعيات متفاوتة على استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المنطقة بأكملها.

وعلى المستوى الأمني، فإن خطر التهديدات الارهابية الداخلية ما زال متواصلا، كما أن المحيط الجيوسياسي للبلاد وخاصة تردي الاوضاع الأمنية في دول الجوار من شأنه أن ينعكس سلبا على تحقيق الاستقرار الأمني في تونس، وعلى استرجاع الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

1.3.1.3 تحول هيكلي في الاقتصاد العالمي

وبالتوازي، شهدت المبادلات التجارية تغيرات جوهرية تعزى أساسا الى التأثيرات الايجابية للثورة الرّقمية والتقدم التكنولوجي، خاصة على مستوى تطوير آليات التواصل، والتخفيض في كلفة النقل، إضافة إلى التحرير المتنامي للمبادلات، والتحولات العميقة في أنماط إنتاج السلع. كما أفرزت الهيكلة الجديدة لسلاسل القيم الدولية فرصا جديدة للتبادل والمعاملات التجارية، وأصبح التطور الاقتصادي مرتبطا بالانفتاح والاندماج الاقتصاديين من جهة، والتموقع في مستويات متقدمة ضمن حلقات سلاسل القيم الجديدة من جهة أخرى.

ويستوجب التعامل مع هذه التطوارت تكريس الانفتاح الإقليمي والعالمي للاقتصاد الوطني بما يضمن الاستفادة المُثلى من الهيكلة الجديدة للاقتصاد الدولي عبر تدعيم الاندماج، والسعي إلى التموقع في الأسواق العالمية. كما يقتضي رفعُ التحديات المستقبلية فتحَ آفاق جديدة للتعاون الاقليمي خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تشهد معدلات مرتفعة في نموها الاقتصادي، إضافة إلى بلدان المغرب العربي، وبلدان الخليج العربي.

1.3.1.4 ضغوط الأسواق العالمية للمواد الأساسية والطاقية

كما برزت ضغوط جديدة على مستوى الأسواق العالمية للمواد الأساسية وخاصة المواد الطاقية من خلال استكشاف مواد جديدة كغاز "الشيست"، مما قد يؤثر على تطور الأسعار خلال الفترة القادمة، وذلك إضافة إلى الأثر المزدوج للتعديل المرتقب في طاقة إنتاج أهم البلدان المصدرة بهدف التصدي إلى

الانخفاض الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية، مقابل الاسترجاع المرتقَب للطلب العالمي خاصة من طرف الصين واليابان.

1.3.2 تنوع واشتداد الضغوطات الداخلية

تتمثل الضغوطات الرئيسية المسلطة على الاقتصاد الوطني في أهمية التطورات الديمغرافية بالعلاقة مع الاسقاطات السكانية، وتنامي المطالب الاجتماعية، فضلا عن التطورات الجوهرية المرتبطة بالنمط المجتمعي والمرجعيات الثقافية والحضارية، واحتداد ظاهرة الفقر، وتردي ظروف العيش، وتعمق التفاوت بين الجهات. كما يشكل اختلال توازن صناديق الضمان الاجتماعية مصدرا لضغوط إضافيّة على ميزانية الدولة.

1.3.2.1 حِدّة التفاوت في الفرص

أفرزت المعطيات الديمغرافية التي وفرها التعداد العام للسكان والسّكنى لسنة 2014 تطورات هامة، لا فقط على مستوى التركيبة والخصائص التربوية والإقتصادية والإجتماعية للسكان، بل وكذلك على صعيد السّكَن، وظروف العيش، وحركات التنقل والهجرة، وغيرها.

ولئن شهدت عديد البيانات والمؤشرات تطورات إيجابية على غرار تلك المتعلقة بتراجع نسب الأمية من 31.7% سنة 1994 إلى 18.8% سنة 2014، وارتفاع حصّة المشتغلين من ذوي المستوى التعليمي العالي من 6.9% إلى 22.1% من مجموع السكان المشتغلين خلال نفس الفترة، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب الفوارق والتباين بين الجهات والفئات الإجتماعية. فعلى سبيل الذكر، وعلى الرغم من المكاسب والنتائج المسجلة على مستوى الحدّ من معدلات البطالة ومن نسب الأمية، لا تزال الجهات الداخلية تشكو من تواصل استفحال ظاهرة الأمية) 32.9% في ولاية القيروان، و32.1% في جندوبة و32% في القصرين و31% في سليانة (لا سيما لدى الإناث)، وكذلك مِنْ تفشّي البطالة التي بلغت نسبتها 14.8% على المستوى الوطني، في حين كانت هذه النسبة في حدود 26.1% في قفصة و25.8% في تطاوين و25.6% في جندوبة و22.7% في القصرين و21% في قبلي.

1.3.2.2 الضغوط الديمغرافية

أبرزت نتائج هذا التَّعداد جملة من الضغوط التي يتعين التعاطي معها، والعمل على معالجتها في إطار مقاربة تنموية شاملة، ووفقا لسياسات قطاعية وطنية وجهوية متلائمة ومتناسقة. ولعل من أهم هذه المعطيات تلك المتعلقة بإرتفاع حجم السكان من الشريحة العمرية من 15 إلى 59 سنة من 56.9% من

مجموع السكان سنة 1994 إلى 64.5% سنة 2014. وهذا ما يستدعي، بالضرورة، إقرارَ خطة تنموية متعددة الأبعاد، وإرساء منظومة متكاملة وناجعة لتلبية حاجيات هذه الفئة الهامة من المجتمع لا سيما في مجالات التربية، وخاصة التشغيل والتكوين، وتحسين ظروف العيش وغيرها...

كما أن تنامي حجم المُسنّين الذين تفوق أعمارهم 61 سنة، والذي تعدّى من 8.3% سنة 1994 إلى 11.7% من مجموع السكان سنة 2014 أمرأصبح يفرض ضغوطا على أجهزة الضمان الإجتماعي خاصة فيما يتعلق بنظامي الجرايات والتغطية الصحية، ويقتضي، بالتالي، تطوير أساليب التكفل والرعاية الإجتماعية والصحية لهذه الشريحة، وذلك إلى جانب تدعيم طب الشيخوخة، وتثمين دور ومساهمة الجيل الثالث في المجهود التنموي، والإستفادة من الخبرات والتجارب التي اكتسبها حتى يتسنى المرور بالمُسنّين من وضعية الكفالة إلى دور المشاركة الفعّالة.

1.3.2.3 عدم صلابة الاقتصاد تُجاهَ التقلبات

من ناحية أخرى، تبرز أهمية الضغوطات في الترابط الوثيق بين أداء القطاعات الموجهة للتصدير، وتطور النشاط الاقتصادي على مستوى الشركاء التجاريين لتونس وخاصة بلدان منطقة الاورو، وذلك بالإضافة الى تأثير التقلبات المناخية على النشاط الفلاحي الذي يبقى شديد الارتباط بالعوامل المناخية.

1.3.2.4 ارتفاع سقف المطلبية

علاوة على ذلك يتعين العمل على التحكم في ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الذي من شأنه أن يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، وعلى ارتفاع كلفة الانتاج، ويساهم، بالتالي، في الحد من القدرة التنافسية للمنتوج الوطني سواء في الأسواق الخارجية أو الداخلية، وكذلك في احتداد الضغوط المسلطة على ميزان المدفوعات وعلى الأرصدة من العملة. كما أن ارتفاع عدد أيام الاضرابات خاصة في القطاعات الحساسة على غرار قطاع المناجم والمحروقات يمثل تحديات جدية أمام الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين لاسترجاع طاقات الانتاج في هذه القطاعات، وتحسين قدرتها التنافسية قصْدَ التموقع من جديد في الأسواق العالمية.

1.3.2.5 تزايد الضغوط على الميزانية العمومية

واعتبارا لتزايد الضغوط المسلطة على التوازنات المالية الكبرى، والارتفاع الملحوظ لحاجيات التمويل، تستوجب الفترة القادمة احكام التصرف النشيط في سياسة المديونية بالنظر خاصة الى أهمية القروض التي سيحل أجل تسديدها خلال الفترة القادمة بما في ذلك حدّة خدمة الدين التي يتعين خلاصها خاصة

خلال سنة 2017 باعتبار حلول أجل استخلاص بعض القروض من السوق المالية العالمية، وكذلك الشروع في تسديد القرض المبرم مع صندوق النقد الدُّوَلي.

1.4 الفرص والطاقات الكامنة

تتمتع تونس اليوم بمناخ سياسي مستقر نسبيا على اعتبار نجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي، وإرساء مؤسسات الدولة التي ستسهر على تكريس دولة القانون والمؤسسات، الى جانب احترام الحريات الأساسية، وخاصة حرية التعبير والتي تجلت من خلال تنوع وثراء المشهد الإعلامي، وتعدد فضاءات التعبير الحر، والهيئات المؤسساتية، والمراجع التشريعية والتنظيمية الكافلة لهذه الحرّيات. كما أنّ تكريس التّمشّي التّشاركي في تدبير الشأن العام وخاصة التوافق بشأن الاشكاليات التنموية الكبرى، والسّبُل الكفيلة بمعالجتها من شأنه أن يضفي على الأداء التنموي مزيدا من النّجاعة والمردودية، لاسيما وأن المجموعة الوطنية برهنت خلال الفترات السابقة على قدرة هامة على تأمين استمرارية الدولة.

1.4.1 نظام ديمقراطي توافقي ومكاسب مدنيّة

رغم استمرار الأزمة الاقتصادية، بإمكان تونس المعتمدة على نظامها الديمقراطي التوافقي، وشفافية مؤسساته الجديدة أن تضمن انتعاشا اقتصاديا سريعا ومستداما يجعل منها اقتصادا ناشئا جديدا في القارة الافريقية. وتتعدد مزايا الاقتصاد التونسي لا سيما الموقع الجغرافي المميز الذي يجعل من تونس نقطة تقاطع بين بلدان المنطقة. كما يتميز الاقتصاد التونسي بالتنوع، وبقدرته على التفاعل والتكيف مع التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وتمتاز تونس أيضا بشبابها المتكون في مجال التكنولوجيات الحديثة، والحريص على إظهار مدى كفاءته وخبرته. بالإضافة الى مجلة الأحوال الشخصية التي تعتبر من بين التّشريعات الأكثر تطورا، حيث تمكن المرأة من المشاركة بفعالية في جهودالإنعاش الاقتصادي.

1.4.2 موقع جغرافي مميز

إنّ تموقع تونس في أقصى شمال افريقيا، وعند البوابة الجنوبية لأوروبا، يجعلها تتحكم في المرور بين الضّفّتيْن الشرقية والغربية للبحر الأبيض المتوسط، كما أن وجودها في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس يجعلها مكان مرور إجباريّا لكل من يريد أن يتنقل برّا بين المغرب العربي والشّرق الأوسط وهو ما بوّأها لكي تكون دوما أرض لقاءات.

هذا البلد الذي يحده البحر الابيض المتوسط شمالا وشرقا يحمل وجوها عديدة غذّتْها قرون من التاريخ ترجع إلى فترة العصر الحجري القديم. من الفينيقيين المؤسسين لقرطاج، إلى الرومان والبيزنطيين والعرب

والأتراك وصولا الى الاستعمار الايطالي والفرنسي كلها حضارات تعاقبت على تونس وتركت بصماتها في مختلف المدن.

لا تبعد تونس سوى ساعتين من الطيران عن أهم العواصم الاوروبية، وسبع ساعات عن المدن الرئيسية الأمريكية، وأقل من أربع ساعات عن أهم البلدان العربية. كما شكلت دائما جسرا بين القارّتيْن الافريقية والأوروبية والعالم العربي. ويمكن لتونس اليومَ أن تستفيد من موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتصبحَ وجهة للاستثمار والإنتاج والتسويق.

1.4.3 مكاسب هامة في مجال الضمان الاجتماعي

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة متميّزة ضمن أولويّات التنمية في تونس كرافد أساسي لتكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله. كما أن هذا القطاع يساهم عبر المنافع التي يسديها في تحسين عيش الأسر والأفراد والمحافظة بالتالي على الاستقرار والسلم الاجتماعي. ولهذا القطاع دور هام في معاضدة المجهود الوطني المبذول ومساندة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حقق هذا القطاع مكاسب هامة تمثلت أساسا في :

- شموليّة التغطية الاجتماعية حيث وصلت نسبة التغطية في حدود 83% من السكان المشتغلين سنة 2013 بعد أن كانت 72% سنة 2007.
- تحسين المنافع حيث تطور الحجم الجملي للخدمات المقدمة من 2996 م.د سنة 2007 إلى 6355 م.د سنة 2013، كما أن نسبة هذه الخدمات من الناتج المحلي الاجتماعي تطورت من 6.7% إلى 8.3% خلال نفس الفترة.
- الارتقاء بجودة الخدمات عبر تعزيز اللامركزية.

1.4.4 اقتصاد مفتوح ومتنوع نسبياّ

تتميز تونس باقتصاد متنوع قادر على التفاعل والتكيف مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. يتكون النسيج الصناعي من 5669 مؤسسة مشغلة لـ 10 عمّال فما أكثر. وتتوزع المؤسسات حسب القطاع كما يلي: 18.5% صناعات غذائية، 8% ناشطة في قطاع مواد البناء، 9.7% صناعات كيميائية، 17.6% صناعات ميكانيكية وكهربائية والكترونية، 32% في قطاع النسيج والملابس و14.2% صناعات أخرى. وحسب إحصائيات سنة 2013 بلغ عدد المؤسسات المصدرة كلّيّا 2614 مؤسسة توفر 323262 موطن شغل.

وفي هذا السياق يحتل قطاع النسيج والملابس منذ السبعينيات، وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية لاحقا مكانة هامة حيث شهد هذا الأخير تطورا ملحوظا خلال الـ15 سنة الفارطة، خصوصا مع تطور أنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات. كما عرفت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية نموا ب 18% كمعدّل سنويّ، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2012. وانطلاقا من سنة 2000 ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظهور أنشطة جديدة للخدمات، وزيادة في اندماج تونس في سلال القيمة المضافة.

توزيع الناتج المحلي الخام

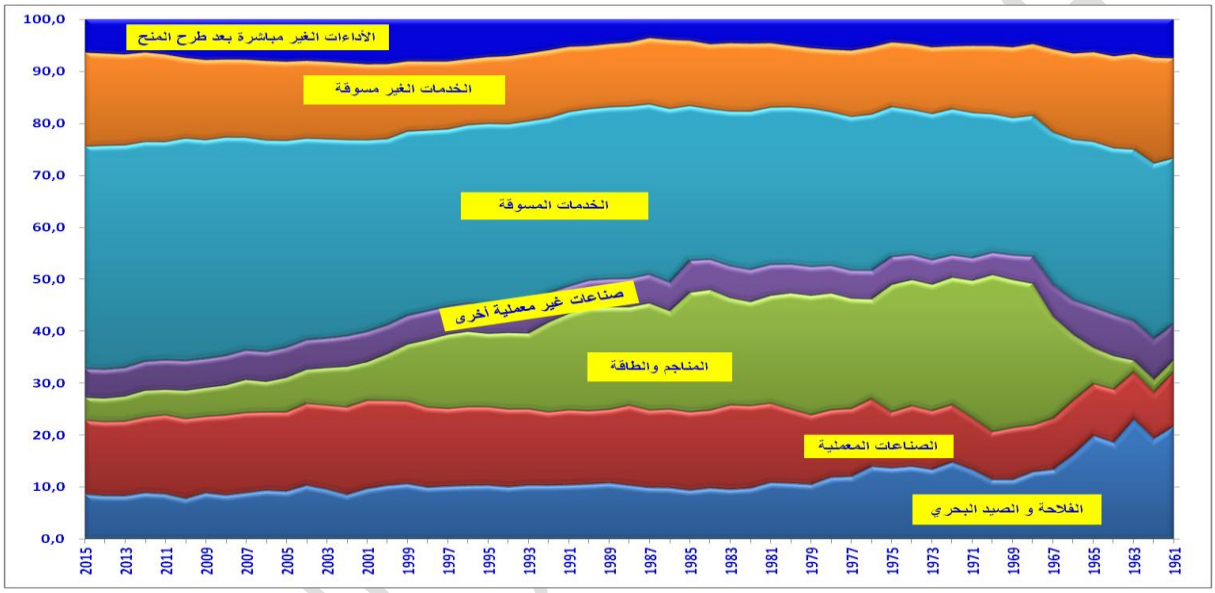

1.4.5 مخزون للكفاءات والمهارات

إنّ الأوراق الرابحة لتونس لا تنتهي عند هذا الحد. فالواقعُ أنّ تونس قد راهنت منذ الاستقلال على تعليم الشباب وتكوينه. ففي سنة 2011 كان مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة أعلى من المعدل الاقليمي (0.70 بالنسبة لتونس مقابل 0.64 بالنسبة إلى بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا). ويمتاز النظام التعليمي بكونه إلزاميا وإجباريا حتى سن 16، ويعد من أفضل الأنظمة التعليمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ويبلغ عدد الطلبة في تونس 337000 طالبا مسجلين في 198 مؤسسة جامعية موزعة على كامل التراب التونسي (62.3% من الطلبة من الاناث). ويستقبل سوق الشغل سنويا أكثر من 70000 متخرج جديد يتميزون بإتقانهم لأكثر من لغة. ويمثل المتخرجون من شعب الهندسة والعلوم والإعلامية والاتصال وبقية الشعب التقنية ما نسبته 35% حيث يبلغ عدد المتخرجين من شعبة الهندسة فقط 6000 مهندسٍ.

إلى جانب ثراء وتنوع الاختصاصات المعروضة في سوق الشغل تتميز الكفاءات التونسية حين إدماجها في محيطها المهني بقدر كبير من الجدية، والقدرة على التطوير يجعل منها شريكا مثاليا للمؤسسات الدولية المتطلعة لتحقيق مكاسب على مستوى الإنتاجية والابتكار.

جدول 3: مقارنة مؤشرات التنمية البشرية

	دليل التنمية البشرية		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		عدد سنوات الدراسة المتوقعة (بالسنوات)		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار (2011	
	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013
مستويات التنمية البشرية										
تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.885	0.890	79.7	80.2	11.7	11.7	16.2	16.3	38.548	40.046
تنمية بشرية مرتفعة	0.723	0.735	73.9	74.5	8.1	8.1	13.1	13.4	11.584	13.231
تونس	***0.683***	***0.721***	***74.3***	***74.9***	***6.5***	***6.5***	***14.5***	***14.6***	***7.979***	***10.500***
تنمية بشرية متوسطة	0.601	0.614	67.1	67.9	5.5	5.5	11.3	11.7	5.368	5.960
تنمية بشرية منخفضة	0.479	0.493	58.2	59.4	4.1	4.2	8.7	9.0	2.631	2.904
البلدان العربية	0.675	0.682	69.7	70.2	6.2	6.3	11.7	11.8	15.281	15.817
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.688	0.703	73.5	74.0	7.4	7.4	12.3	12.5	8.628	10.499
أوروبا وآسيا الوسطى الوسطى	0.726	0.738	70.7	71.3	9.6	9.6	13.3	13.6	11.280	12.415
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.734	0.740	74.2	74.9	7.9	7.9	13.8	13.7	12.926	13.767
جنوب آسيا	0.573	0.588	66.4	67.2	4.7	4.7	10.6	11.2	4.732	5.195
بلدان جنوب الصحراء الإفريقية	0.468	0.502	55.2	56.8	4.8	4.8	9.4	9.7	2.935	3.152
العالـم	**0.693**	**0.702**	**70.3**	**70.8**	**7.7**	**7.7**	**11.9**	**12.2**	**12.808**	**13.723**

1.4.6 تنافسية اقتصادية مؤكدة

على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها تونس منذ قيام الثورة، وهي تداعيات عادية طبعت كل الثورات عدا تداعيات الإرهاب، فإنها لا تزال تحافظ على طابعها المميز ضمن كل التقارير الدولية السنوية الموثوق بها في عالم الأعمال، وخاصة في ما يخص القدرة التنافسية الإقتصادية والصناعية، وفي القطاعات الرئيسية الناشئة في تونس، على غرار التقرير السنوي الصادر عن البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2014 « Doing Business 2014 » الذي صنف تونس في المرتبة الواحد والخمسين (51) من بين 185 بلدا شملهم التقرير حول التنافسية الإقتصادية، والأولى مغاربيا. ويتأتى هذا التقدير وهذه الحظوة في هذا المجال نظرا خاصة للنظام الضريبي المعتمد بتونس وللوسائل والأساليب السّلِسة التي يتم اعتمادها لخلاص الضرائب والأداءات وتقديم التصاريح، بما في ذلك اعتماد الوسائل الإلكترونية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تونس تتوفر على عدد مُهمّ من الشباب الحامل للشهادات العليا، في عدد من الاختصاصات غير محدود، يتميزون بالكفاءة العالية ويتمتعون بالمهارات التي تؤهلهم ليكونوا فاعلين

بالمؤسسات بمختلف قطاعات الأعمال. يضاف إلى ذلك منسوب عال ومتعدد لمختلف لغات العالم وخاصة الأوروبية منها، مرتبط أساسا بعامل القرب الجغرافي. هذا وتجدر الإشارة في ذات السياق إلى أنّ آخر النتائج التي تضمّنها التقرير الصّادر عن منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصّناعيّة " l'UNIDO" حول تنافسية الأداء الصناعي قد منح تونس المرتبة 58 والمرتبة الأولى مغاربيا من حيث القدرة التنافسية الصناعية من بين 135 دولة تضمنها التقرير. من جهة أخرى تُعَدُّ تونس سابعَ مزوّد للإتحاد الأوروبي من حيث الآلات الكهربائية، خامسَ مزوّد للإتحاد الأوروبي وثاني مزوّد لفرنسا في ما يخص منتجات الملابس، كما تحتل تونس المرتبة الأولى عالميا في تصدير التّمور، والرّابعة في تصدير زيت الزيتون، وثاني دولة إفريقية في تصدير المنتوجات البيولوجية، والرابع والعشرين (24) عالميّا من حيث القيمةُ.

نسخة لإبداء الرأي

الباب الثاني: الملامح الرئيسية للمشروع المجتمعي والتنموي

نسخة لإبداء الرأي

2 الملامح الرئيسية للمشروع المجتمعي والتنموي

أفرز المنعرج التاريخي الحاسم الذي مرت به تونس بفضل الثورة جملة من الاستحقاقات والتطلعات المشروعة التي أملتها وضعيات متراكمة واشكاليات معقدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وهي اعتبارات ترسخ الإرادة الشعبية الجامحة والإصرار على القطع مع النمط المجتمعي والتنموي السائد آنذاك وما آل إليه من استفحال للاستبداد والفساد والتوق بالتالي إلى إرساء مشروع حضاري يستند بالأساس إلى منظومة قيم جديدة في مختلف تجلياتها وأبعادها والى ترسيخ مقومات الحكم الرشيد فكرا وممارسة والى تحقيق الازدهار الاقتصادي واحلال العدالة الاجتماعية في سائر مكوناتها ومضامينها.

أصبح أيضا من المؤكد اليوم التسليم بأن المنوال التنموي الذي ساد طيلة أكثر من عقدين من الزمن أفرز عديد النقائص، وأثبت قدرته المحدودة على الرفع من الطاقة الإنتاجية الكامنة، والتقليص من البطالة، وتحقيق التوازن بين الجهات، وضمان توزيع عادل للثروة، لذلك وجب التأسيس لمقاربة جديدة تجمع بين الرَّفاه والإنصاف والاستدامة، وتضمن تحقيق أعلى مستويات النمو الإدماجي والمستدام، وتفتح آفاقا أرحب للتشغيل خاصة لفائدة أصحاب الشهائد العليا، وترتقي في الآن ذاته بمستوى الدخل إلى مصاف الدول الصاعدة، وتمكن من تحقيق الرّفاه الاجتماعي المنشود. إنّ ذلك لن يتم إلّا من خلال تصوّر ينبني على مبادئ الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويمكّن الاقتصاد التونسي من أن يكون "نسر المتوسط" على شاكلة "نمور آسيا".

2.1 مشروع مجتمعي جديد

2.1.1 ترسيخ مقومات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

لقد مثلت حقوق الإنسان في أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتوق للديمقراطية والقطع مع الحكم الفردي أبرز التطلعات التي عبّر عنها الشعب التونسي خلال الثورة والتي جاءت فاتحة لمسار إصلاحي شامل هدفه ترسيخ أركان الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان.

ولقد توج هذا المسار بصياغة دستور جديد للبلاد أسس لنظام جمهوري ديمقراطي وتعددي ولدولة مدنية يحكمها القانون والسيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم من خلال إنتخابات حرة ونزيهة وعلى مبدأ الفصل بين السلط والتوازن بينها مع الإرتقاء بحقوق الإنسان الكونية إلى مرتبة الحقوق الدستورية وتوفير الضمانات اللازمة لحمايتها وتفعيلها .

ولأن الكرامة تمثل جوهر استحقاقات الفرد والمركز الذي تلتقي حوله بقية الحقوق، سيتواصل العمل من أجل حفظ كرامة الفرد بما يعنيه ذلك من صون واعمال لحقوق الإنسان في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية مع العمل بغاية تدعيم مضلة حماية حقوق الإنسان والتوقي من الممارسات المخلة بكرامة الإنسان لا سيما من خلال تفعيل دور الهيئة المعنية بمراقبة إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وارساء هيئة الوقاية من التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة .

2.1.2 استكمال بناء مؤسسات الجمهورية الثانية

ولئن كانت ركائز الديمقراطية وحقوق الإنسان محسومة بنص الدستور إلاّ أن الضمانات الرقابية والحمائية المستقلة والقوانين النافذة تبقى القاعدة الأساسية لترسيخ الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان وهو ما يقتضي تجسيد الضمانات التي جاء بها الدستور على أرض الواقع من خلال تركيز الهيئات الدستورية الدائمة التي تم إقرارها والمضي قدما في ملاءمة التشاريع المعمول بها مع المبادئ والأحكام التي جاء بها الدستور ومع المعايير الدولية .

ومن منطلق الوعي بأهمية التدبير المشترك للشأن العام المحلي، سيشكل تجسيم الخيار الدستوري الرامي إلى تكريس اللامركزية والديمقراطية المحلية هدفا محوريا يستدعي تجسيده الانكباب خلال المرحلة القادمة على إعداد الإطار التشريعي الضروري وتنظيم انتخابات المجالس البلدية والجهوية والمحلية .

وبإعتبارها تشكل ركيزة هامة في البناء الديمقراطي وفي تثبيت دولة القانون والضامن الأساسي لتكريس سيادة القانون والمساواة والحامي للحقوق والحريات، يمثل إرساء سلطة قضائية مستقلة إحدى أولويات المرحلة القادمة. وتتلخص أبرز المهام المطروحة في هذا الإطار في إستكمال إعداد القوانين المتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء بهياكله الأربعة المتمثلة في مجالس القضاء العدلي والإداري والمالي والجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة.

وبإعتباره شرطا لا يستقيم بدونه البناء الديمقراطي وأحد عوامل الإستقرار الأساسية، يشكل بسط الأمن إحدى الإستحقاقات الأكيدة والملحة للمرحلة القادمة بما يقتضيه ذلك من تعزيز للإجراءات والتدابير الخاصة بحفظ الأمن ومحاربة الجريمة المنظمة ودعم قد ارت الساهرين عليه وما يتطلبه من قوانين وقائية ورادعة للجريمة الإرهابية وحامية للقوات المسلحة.

ولأن الحرية تشكل ركيزة من ركائز ديمومة المسار الديمقراطي، يصبح السهر على صيانة الحريات الفردية والعامة وحمايتها وتأمينها ضدّ التراجع والإنتكاس من أولويات الفترة القادمة وواجبا تتقاسمه مع السلطة التنفيذية المؤسسات الدستورية والإعلامية والجمعيات والمجتمع المدني.

ولما كان الإعلام والنفاذ إلى المعلومة والخبر عنصرا لا محيد عنه في البناء الديمقراطي، وباعتبار أنّ الإعلام يشكل حلقة هامة في السهر على حماية الحقوق والحريات واحدى الآليات الضرورية لتغذية الوعي وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، بات من الضروري السهر خلال المرحلة القادمة على استكمال إرساء دعائم هذا القطاع من خلال إستيفاء عملية تركيز الهيئة القارة للإعلام السمعي البصري ووضع إطار تنظيمي للصحافة الإلكترونية واطار قانوني خاص بتمويل الإعلام وتنمية قد ارت الإعلام العمومي.

2.1.3 تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات

إن بلوغ الأهداف المرسومة وتجسيم التطلعات الوطنية ينطلق بتثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر النمط المجتمعي الحديث والمتوازن وذلك بالعمل على تشريك مختلف الفئات والفاعلين الإقتصاديين في ضبط الاختيارات التنموية. ويقتضي ذلك تطوير المؤسسات والتشريعات المساندة للحوكمة الرشيدة بدعم منظومة حقوق الإنسان، والحقوق الإقتصادية والاجتماعية، وإذكاء روح التآزر الاجتماعي، واستتباب الأمن، مع العمل على تركيز وتفعيل مختلف الهيئات والمؤسسات الدستورية ولا سيما منها هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

وفي هذا السياق لا بد من العمل خلال الفترة القادمة على إقرار خطة وطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وإرساء منظومة للمتابعة والتقييم بالتوازي مع تطوير شبكة منظمات المجتمع المدني المعنية بالمسائل المتعلقة بالمواطنة والمشاركة ومقاومة الفساد. كما أن إرساء مسار الحوكمة الرشيدة يستوجب تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي المبني على الإنصاف والقضاء المستقل، إلى جانب الشفافية في مجال الإعلام بتيْسيرالنّفاذ إلى المعلومات

2.1.4 الحوار كشرط أساسي لإرساء المقاربة التشاركية

مثل الحوار الوطني الذي ميّز إدارة الشأن العام منذ الثورة ركيزة أساسية للمقاربة التونسية كان لها الأثر الإيجابي على إنجاح مرحلة الإنتقال السياسي، وإرساء دعائم الجمهورية الثانية، وجعل تونس نموذجا يحتذى به في تجربة الإنتقال الديمقراطي في بلدان الربيع العربي.

ويتطلب بناء مستقبل أفضل لتونس، كما إقتضته الثورة في دلالاتها وأبعادها وأهدافها، إحداثَ نقلة نوعية على مستوى منظومة القيم السائدة، والسّيْر قدما على النهج التشاركي، وتجسيمه فكرا وممارسة. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري أن يتّسم سلوك مختلف الأطراف الفاعلة والقوى الحية في البلاد من دولة، وأحزاب سياسية، ومنظمات مهنية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومواطنين، بالوعي والمسؤولية واعتماد منهج الديمقراطية التفاوضية القائمة على التشاور والحوار، عوضا عن ديمقراطية المواجهة، والمطالب الفئوية الضيقة، والتّجاذبات المبنية على موازين القوى دون مراعاة للمصلحة الوطنية. كما يعدّ التواصل والإعلام آلية ضرورية لربط الصلة وتمتين عنصر الثقة وعرى التعاون والشراكة بين مختلف الأطراف بما يدعم المصداقية، ويمكن من تجاوز الخلافات، والرقي بالسلوك الحضاري في معالجة مختلف القضايا الوطنية .

2.1.5 إعادة الاعتبار لقيم العمل وتغذية روح البذل والعطاء

إن نحت نموذج مجتمعي جديد يعطي المكانة التي تستحقها لمنظومة القيم المتصلة بالعمل والمتمثلة أساسا في نشر روح البذل والعطاء، والانتماء للوطن، والتضحية من أجله، والشعور بالمسؤولية، واحترام القانون، يدفع الأفراد نحو تحسين أدائهم المهني ويمكن بالتالي من الرفع من الإنتاجية والمساهمة في تحسين أداء الاقتصاد، وخلق الثروة، وتحقيق التنمية الشاملة. ويمثل توفير مناخ ملائم للعمل، وتنظيم مختلف القطاعات بإقامة علاقات شغلية مبنية على الإحترام المتبادل بين الأطراف الإجتماعية، عنصرا رئيسيا للإقبال على العمل وإستعادة قيمته بما يساهم في تركيز المقومات الأساسية للاستقرار والرفاه الإجتماعي ودفع نسق النمو والتنمية.

2.1.6 الدور الاستراتيجي للدولة

سيتركّز دور الدولة في هذا الاتجاه، على الاضطلاع بمهام التوجيه والاستشراف، وتقييم السياسات العموميّة في إطار تشاركي، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وعلى معالجة القضايا الاجتماعية، وتعزيز المنافسة النزيهة، مع العمل على ضمان التكامل والشراكة مع القطاع الخاص في عملية التنمية. وللاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة، تعد مواصلة السير على درب الانفتاح خيارا استراتيجيا لتونس من شأنه أن يساهم في دعم تنافسية الاقتصاد، وتعزيز قدرته على التموقع في الأسواق العالمية والداخلية على حدّ السواء

2.2 منوال تنمية بديل

2.2.1 منوال إدماجيّ

ينبغي أن يكون المنوال الجديد شاملا ومدمجا لجميع الفئات الإجتماعية والإقتصادية، بمعنى أن يسمح بحل جميع مشاكل الاستبعاد والاقصاء الاجتماعي والاقتصادي التي أنشأتها الفترة الماضية. وهذا يعني :

- إدماج الجميع للاستفادة من نتائج النمو من خلال المناخ الملائم للمساواة في فرص التشغيل وذلك عبر تشريك الفقراء من النساء والرجال والعاطلين والمناطق المهمشة في عملية التنمية،
- ادماج المؤسسات في قطاعات رسمية أو غير رسمية وخاصّة منها تلك المؤسّسات التي استبعدتها آليات "رأسمالية الزمالة"، أو كانت ضحية التقنين المفرط للنفاذ الى السوق،
- ادماج الأنشطة والقطاعات التي لم تستفد من إمكانيات وفرص التطور، ولا سيما تلك التي لديها مساهمة هامة في القيمة المضافة والتشغيل.
- إدماج يمتد أيضا ليشملَ المناطق الاقتصادية الدُّوَلية البعيدة التي لم توليها السياسة التجارية أي اهتمام رغم ما تمثّله من عمق استراتيجيّ.
- إدماج متعدد الأبعاد لا يركز حصريا على الجوانب النقدية والربحية وإنما يشمل قضايا الصحة، التعليم، المعرفة، التكنولوجيا، الإسكان والخدمات الاجتماعية بشكل عام.
- الاعتماد على الاقتصاد الرقمي كرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تكتمل الشمولية والادماج من خلال خلق الثروة، والتقاسم العادل لثمار النمو. وهي علاقة سببية بالأساس. فتحقيق مستوى أرقى وأعلى من النمو، وتحسين الدخل الفردي يسمحان بصعود البلاد إلى القسم الأعلى من مجموعة البلدان متوسطة الدخل، وذلك هو الهدف الأسمى لمنوال التنمية الجديد. فالشمولية والادماج لا يمكن أن يتحقّقا بمنوال للنمو، مهما كانت فعاليته، غيرِ قادر على إيجاد فرص عمل لائقة.

2.2.2 اقتصاد تنافسي ومبتكر

تعتبر المعرفة من أهم مصادر خلق الثروة، وعاملا رئيسيا من عوامل النمو الاقتصادي. ولهذا سيتجه العمل خلال الفترة القادمة إلى بناء دعائم اقتصاد المعرفة، والمضي قدما في إنجاز برامج الإصلاحات المتعلقة بالمرتكزات الأساسية الكفيلة بالمساهمة في كسب رهان الذكاء خاصة عبر تنمية الكفاءات، ودعم البحث العلمي، وتطوير بنية تحتية في مجالي العلوم والتكنولوجيا، واحترام قواعد الملكية الفكرية والصناعية، وتوفير الإطار التشريعي الملائم، والانخراط في أنماط جديدة للعمل والتنظيم تقوم على التفاعل والتكامل بين مختلف الأطراف المتدخلة، من خلال قواعد كتابية، سهلة، شفافة، ومطبقة على

جميع المتدخلين بصورة متساوية، ومواكبة الإدارة لذلك عبر توفير خدمات رقمية وسريعة ودون سند ورقي.

ولهذا الغرض ستتجه الإصلاحات نحو تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير منظومة التربية والتكوين، وإحداث مراكز امتياز في مختلف مراحل التعليم والبحث، إلى جانب تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في التعليم والتكوين من حيث توفير التجهيزات وتطوير المحتويات الرقمية، والرفع من الكفاءات بما يسمح بتطوير إنتاجية عنصر العمل، وحسن توظيف المعارف في مختلف الميادين.

2.2.3 العدالة الاجتماعية

يقتضي التوفيق بين النجاح الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية التوجه الفعلي نحو وضع آليات مستحدثة تكون الغاية منها تقليص الفوارق بين مختلف الأفراد والفئات والجهات وتحقيق الرّفاه.

وفي هذا الإطار تتنزل ضرورة التوجه نحو توزيع عادل للدخل عبر المساواة في فرص النجاح، وتصويب التدخلات للفئات المستهدفة دون سواها، والارتقاء بجودة الخدمات الصحية، وإيلاء الرعاية القصوى للفئات الهشة والمُعْدَمَة. فعلى الرغم من أهمية الأدوار الموكلة للدولة والقطاع الخاص في دفع الديناميكية الاقتصادية فإنّ المستجدات والضغوطات المتزايدة على المستويات السياسية والاجتماعية تستدعي التوجه نحو إيلاء مكانة متميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منظومة خلق الثروة وتوزيعها، ومعالجة قضايا رئيسية كالفقر والبطالة والتهميش، والنفاذ إلى الأسواق، والتمويل.

2.2.4 القدرة التشغيلية المرتفعة

إن معضلة منوال التنمية القديم هو عجزه عن التقليص في معدل البطالة إلى مستويات مقبولة اجتماعيا والحد من مستوياتها المرتفعة. لذلك فإن أية مقاربة حول منوال جديد للتنمية يجب أن تضع ضمن أهدافها الأولية (1) العمل على خفض مستوى البطالة إلى أدنى المستويات الممكنة (2)، خفض معدل البطالة لخريجي التعليم العالي و(3) القضاء على استمرارية ارتفاع معدل البطالة.

2.2.5 إدماج الجهات

سيتم العمل خلال فترة المخطط على تحقيق نسبة أكبر في إدماج الجهات فيما بينها من ناحية وفي محيطها الإقليمي والدولي من ناحية أخرى وذلك من خلال اعتماد تقسيم ترابي جديد يضمن إحداث أقاليم تجمع بين ولايات ذات خصوصيات تنموية واقتصادية واجتماعية متشابهة. والعمل على الحد من الفجوة الرقمية بين الجهات من خلال ربط الأسر التونسية بالسعة العالية لشبكة الأنترنات بما يضمن تكافؤ

الفرص وتيسير الاندماج الاجتماعي. كما ستشهد الفترة القادمة تطوير علاقات شراكة وتوأمة بين الجهات التونسية والجهات المماثلة بالبلدان الشقيقة والصديقة في إطار برامج التعاون الدولي اللامركزي.

2.2.6 استدامة التنمية

إن استدامة التنمية تقتضي حتما مراجعة جوهرية للخيارات المعتمدة، والأخذ بعين الاعتبار لهشاشة وندرة الموارد الطبيعية المتاحة، وذلك في إطار سياسة جديدة لتهيئة التراب الوطني تراعي الخصوصيات والإمكانيات الجهوية، وتحافظ على البيئة، وتسمح بإعادة توزيع السكان والأنشطة بصفة عادلة ومتضامنة، وتضمن اندماج التراب الوطني في محيطه الإقليمي والعالمي. ويعد التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحماية المحيط من أهم الركائز التي تؤسس لتنمية مستديمة واقتصاد أخضر غير مستنفذ للموارد يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية منها وحق الأجيال القادمة فيها. وفي هذا الإطار تمثل مسائل الطاقة، والمياه، والتصرف في النفايات، ومقاومة التلوث أهم المحاور الرئيسية التي تستحق العناية باعتبار قلة الموارد، وتنامي الطلب، بالإضافة إلى تداعيات التغيرات المناخية مما يفترض اللجوء إلى استغلال الموارد غير التقليدية.

جدول 4: الفارق بين المنوال القديم والجديد

	المنوال القديم	المنوال الجديد
1	الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي	الادماج الاقتصادي والاجتماعي
2	الفساد المالي والرشاوى والمحسوبية والانفراد بالقرار	الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية والمشاركة في التخطيط والمراقبة
3	الدولة المتدخلة	الدورالاستشرافي والاستراتيجي والراعي الاجتماعي
4	نمط نمو يعتمد على تراكم عوامل الإنتاج: التركيز على اليد العاملة رخيصة الأجر مع رأس المال من أجل قيمة مضافة وقدرة تشغيلة ضعيفة	نمط نمو يعتمد على تراكم المعارف والانتاجية: التركيز على اليد العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتطورة من أجل قيمة مضافة وقدرة تشغيلة مرتفعة والاعتماد على الاقتصاد الرقمي
5	الازدواجية الثنائية: قطاع منظم/غيرمنظم formel/informel وقطاع مفتوح غير مفتوح on shore/offshore	ترابط النسيج الاقتصادي عبر ادماج القطاع الغير مهيكل وتقريب الاجراءات التنظيمية بين القطاعات
6	تفاوت تنموي بين الجهات: تركيز الاستثمارات على الشريط الساحلي	تنمية متوازنة بين الجهات: توزيع الاستثمار العمومي حسب مفاتيح علمية واعتماد مبدأ التمييز الايجابي
7	رأسمالية الزمالة : تقييد النفاذ الى السوق وتوجيه	حرية النفاذ الى للسوق وتوجيه الحوافز الجبائية والمالية

	الحوافز الجبائية والمالية والعينية لمؤسسات معينة	والعينية للقطاعات والتكنولوجيا الواعدة
9	التصدير لوجهة رئيسية: الاتحاد الأوروبي واندماج ضعيف في سلسلة القيم	اندماج نوعي في سلسلة القيم وتعدد الشركاء: افريقيا، الصين والشرق الأوسط...

2.3 المقتضيات

2.3.1 البيئة التنظيمية والتشريعية السليمة

تهدف المقاربة الجديدة للتنمية في بعدها الاقتصادي إلى التطلع لبلوغ الامتياز في الأداء الاقتصادي لاسيما عبر خلق المناخ المحفز للاستثمار، وتوجيهه نحو أولويات التنمية المحلية، وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية السليمة لتكريس التكامل والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ومع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلا عن تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية لخدمة عملية التنمية .

2.3.2 الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعية

إن تونس التي توفّقتْ إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي، وضمنت استقرار الوضع السياسي أصبحت تتطلع إلى توفير الأمن والسلم الاجتماعية بوصفهما من أوكد الأولويات لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي وحفز المستثمرين على بعث مشاريع جديدة ومجددة لا سيما بالمناطق الداخلية، وتشغيل الكفاءات واليد العاملة مما يساهم في خلق الثروة ويحقق بذلك النمو الاقتصادي والرّفاه الاجتماعي. كما أن استتباب الأمن وضمان الاستقرار السياسي من شأنه أن يؤثر على دعم موقع تونس الدولي وكسب ثقة شركائها والمؤسسات الدولية قصد جلب المستثمرين، وتحسين التصنيف الائتماني للاقتصاد الوطني. كما أن توفير مقومات الأمن والأمان يقتضي مشاركة مختلف الهياكل الوطنية ومكونات المجتمع المدني والانخراط الفعلي والواعي للمواطن وما يتطلبه ذلك من يقظة مستمرة .

2.3.3 إرساء مقوّمات اللّامركزية

إن ضمان مقومات التنمية العادلة والشاملة والمستدامة يقتضي وضع إطار استراتيجي يمكن من التجسيد التدريجي والفعلي للامركزية، وذلك من خلال إعادة بناء النظام السياسي، والترابي، والإداري، والمالي، وإعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية، وملاءمة صلاحياتها الجديدة مع المهام الموكولة إليها.

ولهذا الغرض من الضروري تقييم منظومة التمويل على الصعيد الجهوي، ومراجعة المالية المحلية، وذلك من خلال وضع الإطار التشريعي والترتيبي لدعم الجباية المحلية قصْدَ تمكين الجماعات العمومية المحلية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية ومن الموارد المحالة من السلطة المركزية بما يتلاءم والصلاحيات المسندة إليها، وتمكينها من حرية التصرف في مواردها المالية حسب قواعد الحوكمة الرشيدة .

ولضمان تناسق البرامج والسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتيسير انخراط المواطنين في تسيير الشأن الجهوي والمحلي، يجب العمل على إعادة توزيع الأدوار على أساس مبدأ التكامل والشراكة بين كل من الدولة والسلط الجهوية والمحلية والمجتمع المدني، وذلك من خلال اعتماد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة.

2.3.4 القيادة السياسية لإدارة الانتقال الاقتصادي

إن الانتقال الاقتصادي يستوجب القيام بإصلاحات معقدة وواسعة ومكلفة، تقوم على تضحيات ظرفية قد تطول، أو مصالح منزوعة، أو مساهمات مطلوبة (المنظومة الجبائية، منظومة الدعم، المؤسسات العمومية، الوظيفة العمومية، المنظومة الديوانية..). ولكن في ظل مؤسسات سياسية في مرحلة البناء ومسالك قرار طويلة ومعقدة، نحتاج الى قيادة سياسية تثمن مكاسب المسار، وتدفع الى الأمام. إن القيام بتلك الإصلاحات يقتضي توفر الإرادة السياسية وقوتها واستمرارها وإصرارها حتى تستقر الإصلاحات الجديدة في المشهد وتقنع بوجاهتها. ولئن كان بالامكان في الحقبة السابقة استقواء الدولة بالقبضة الأمنية في رؤية قسرية وأحادية لهيكلة الاقتصاد، وخاصة تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية من دون قلاقل اجتماعية حادة، الا أنه اليوم، في تونس الديمقراطية، لا يمكن الاستغناء عن ايجاد قيادة سياسية تسعى لبلورة اتفاق إطاري عام حول الإصلاحات من حيث المضمون، وأجندة التنزيل، وحول الهندسة السياسية اللازمة للقيام بتلك الإصلاحات من حيث التشاركية والتوافق والسلم الاجتماعية.

2.4 النمط الجديد للنمو في أفق 2020

إنّ قياس درجات النمو والتنمية لا يمكن أن يقتصر على مستوى تطور الدخل الفردي دون سواه، بل يتعداه ليشمل جملة من المؤشرات ذات الدلالة والصلة بالتنمية البشرية وبالحدّ من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر في مختلف أبعاده ومدى تحقيق الرفاه وصولا إلى إحلال الإنصاف والعدالة الاجتماعية دون نسيان المنافع التي ستحقق لمناخ الأعمال.

2.4.1 الخطوط العريضة لمنوال النمو الاقتصادي 2016-2020

تتميز فترة 2016-2020 بتحديات كبرى، وذلك على الصعيدين الوطني والعالمي. وترتبط التوقعات للسنوات الخمس المقبلة أساسا بـ :

- تحسين الأمن والمناخ الإجتماعي
- قدرة المؤسسات على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية
- قدرة القطاع العمومي على تنفيذ الإستثمارات

تساهم هذه العوامل بشكل فعال في تحسين مناخ الأعمال، وبالتالي الزيادة في الإستثمارات مما ينتج عنه خلق الثروة. ومن جهة أخرى، فإن أداء الإقتصاد التونسي يخضع للمناخ العالمي والوضع الإقليمي (خاصة الوضع في ليبيا الشقيقة)، ومن ناحية أخرى النمو في أوروبا. وأخيرا، فإن التغييرات في أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بالنفط، ستكون بدورها حاسمة.

يتميز منوال النمو المرجعي بالحذر، فهو لا يفترض نتائج آنية للإصلاحات الكبرى نظرا للتحديات المذكورة أعلاه، وآجال وضعها وتطبيقها، علما أنّ العمليتين الإرهابيتين بباردو وسوسة اللتين أثرتا سلبا على القطاع السياحي، قد تم أخذهما بعين الإعتبار. يفترض هذا المنوال أن القطاع السياحي سيشهد تحسنا بنسبة 5% سنويا خلال الفترة 2020/2016 مقارنة بسنة 2015. كما يُنتظر أن تستقر أسعار النفط العالمية في مستوياتها المتدنّية نسبيّا.

جدول 5: منوال النمو للفترة 2016–2020

(بالأسعار القارة، %)	2015-2011	السيناريو الأفضل	السيناريو العادي	السيناريو الأسوأ
النمو				
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق	**1,5**	**5,0**	**3,5**	**2,0**
الاستهلاك				
تطور الاستهلاك العمومي	5,4	4,3	3,7	3,5
تطور الاستهلاك الخاص	4,1	4,4	4,0	3,6
تطور الاستثمار (بالأسعار الجارية)				
الحجم الجملي (م د)	15410,0	118376,0	107256,0	89360,0
معدل الفترة	0,9	14,4	10,4	3,3
نسبة الاستثمار (آخر الفترة)	18,5	22,1	20,0	15,3
تطور صادرات السلع والخدمات	0,7-	5,1	3,3	1,2-
تطور واردات السلع والخدمات	0,1-	3,0	2,6	0,6-
الدخل				
الدخل الفردي (بالدينار، آخر الفترة)	8015,5	12480,7	11544,0	10861,8
الادخار				
نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح (آخر الفترة)	10,5	18,9	13,1	7,4
ميزان الدفوعات				
العجز الجاري (آخر الفترة)	**8,5**	**3,4**	**6,6**	**7,7**
التضخم (آخر الفترة)	**5,4**	**3,5**	**4,4**	**4,9**

<u>السيناريو الأفضل</u>

يمثل هذا السيناريو الخيار الذي سيتم العمل على تحقيقه وهو ينبني على الاسترجاع الكامل لطاقات الانتاج وتعافي الاقتصاد الوطني من مجمل الصدمات والتطورات غير الملائمة التي تسببت في تراجع ملحوظ للإنتاج بسبب استقرار الأوضاع الأمنية والاجتماعية وأيضا التفاعل الايجابي مع مجمل التدابير

والإصلاحات الهيكلية سواء التي تمت بلورتها والشروع في تنفيذها بعد أو تلك المضمنة في الاستراتيجية المقترحة للفترة القادمة. ويتضمن هذا السيناريو التحكم في التوازنات الكبرى وتحسن ملحوظ لجل المؤشرات الاقتصادية.

السيناريو العادي

يتضمن هذا السينايو استعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي في القطاعات المنتجة فيما عدا قطاعي الصناعات الكيميائية والسياحة التي تضررت مباشرة سواء بالأعمال الارهابية أو أحداث الحوض المنجمي. وعلى هذا الأساس، سينحصر النمو في حدود 3.5% خلال الخماسية القادمة. كما يقوم هذا السينايو على التحكم النسبي في التوازنات المالية الداخلية والخارجية وإن لا زالت في مستويات تعتبر مرتفعة نسبيا.

السيناريو الأسوأ

تتمثل أهم الفرضيات المعتمدة في تواصل تعثر عجلة الانتاج بسبب احتمال بروز صدمات داخلية أو خارجية التي من شأنها أن تؤدي الى حالة من عدم الاستقرار والضبابية مما سينجر عنه تراجع المجهود الاستثماري والتصديري. ومن هذا المنطلق، سينحصر معدل النمو في حدود 2% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2016-2020 مع تواصل الاخلالات المسجلة على مستوى التوازنات المالية الكبرى وبخاصة تواصل الارتفاع القياسي للعجز الجاري ليستقر في حدود 7.7% من الناتج المحلي الاجمالي في افق سنة 2020.

2.4.2 الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحدّ من نسب الفقر

إنّ أهداف الخماسية القادمة لا تنحصر فقط في ما يخص معدل النمو، ولكن في ما يخص أيضا مؤشرات الادماج الاجتماعي كالفقر والتنمية البشرية. وعلى هذا الأساس أصبح من المتأكد بلورة إستراتيجية وطنية وإرساء خطة عملية للتقليص من الفقر ومجابهة قضايا الخصاصة والحرمان والتهميش في إطار مقاربة تشاركية يتبوأ فيها الإنسان مكانة محورية صلب المقاربة التنموية. وهو ما يقتضي ضرورة إدخال إصلاح جذري وعميق لا فقط على مستوى أساليب التصرف في مختلف مكونات المنظومة العمومية للنهوض الاجتماعي بل وكذلك على صعيد بلورة السياسات ذات العلاقة وتنفيذها ومتابعة إنجازها وتقييمها.

ومن منطلق الحرص على إضفاء التناسق والتكامل المرجو على البرامج والآليات ذات الطابع الإجتماعي، بات من الضروري إحداث هيكل موحّد لقيادة السياسات العمومية لمقاومة الفقر يتولى السهر على تأمين إندماج التدخلات، وانصهارها ضمن الأهداف والتوجهات الوطنية المرسومة في هذه المجالات. وعلى هذا الأساس يتمثل الهدف في التقليص التدريجي من نسب الفقر المدقع لتتراجع معدلاته إلى حدود لا تتعدى 2% مع موفى الخماسية القادمة، مقابل 4.6% مسجلة سنة 2010، وذلك علاوة على الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى حدود 0,787 سنة 2020، مقابل 0,721 سنة 2013.

2.4.3 الارتقاء بمؤشرات مناخ للأعمال

وفي نفس السياق، الادماج يعني توفير الشروط المثلى للمؤسسات الاقتصادية والأفراد لتحرير المبادرة الفرديّة والاستثمار. لذلك لابدّ من تحديد أهداف نوعيّة لمناخ الأعمال يكون الغاية التي نرجو تحقيقها مع حلول 2020.

انّ هدفنا فيما يخص مناخ الأعمال هو الوصول الى مرتبة متقدمة، وهي أن نكون في صفوف العشر الأوائل من حيث مؤشرات مناخ الأعمال. قد يبدو ذلك طموحا ولكنه ممكن من الناحية العملية، وضروري لأي خطوة في اتجاه منوال تنمية جديد.

لقد كانت فترة الانتقال الديمقراطي فترةَ إعادة التفاوض بشأن تقاسم ثمار النشاط الاقتصادي على حساب خلق الثروة ذاتها. ولقد حان الوقت لتجاوز كل ذلك من خلال استلهام أحسن نهج متبع في مجال مناخ الأعمال، وتوفير الشروط الضرورية لإنتاج الثروة.

البابُ الثالث: المحاور الاستراتيجية للمخطط الاقتصادي والاجتماعي

نسخة لإطلاع الرأي

3 المحاور الاستراتيجية للمخطط الاقتصادي والاجتماعي 2016-2020

بالنّظر إلى التّحدّيات الدّاخلية والخارجية التي تواجه الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري البحث عن مصادر نموّ جديدة مستدامة ومتجددة، وفق هيكلة جديدة للاقتصاد قادرة على مجابهة هذه التحديات، وذلك من خلال دعم دور مختلف القطاعات المنتجة، وتقليص تأثرها بالعوامل المناخية أو الخارجية، مع التوجه أكثر نحو الأنشطة ذات التنافسية العالية، والمحتوى المعرفي الرفيع، والأنشطة الواعدة التي تحتوي على إمكانيات تجديد كبيرة، وفرص هامة للإستثمار والتي لم يقع إستغلالها بعدُ بالكيفية المرجوة، ودعم التشغيل، والسعي إلى إدماج التشغيل الهش بمزيد العناية بالمجالات ذات الكثافة التشغيلية العالية، مع اعتماد التمييز الإيجابي لفائدة المناطق ذات الأولوية، والتشجيع على الاستثمار في القطاعات الجديدة والواعدة. وهذا ما يتطلب مزيد النهوض بالاستثمار الخاص، وتنمية قدراته عبر إضفاء جملة من الإصلاحات على منظومات التمويل، والحوافز والجباية، والإجراءات الإدارية، والبنية الأساسية، والموارد البشرية.

وبالتوازي مع هذا ستشهد الفترة القادمة العملَ على تدعيم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنظومة التنموية، ودعم المجهود التصديري عبر الانطلاق في تنفيذ البرنامج الثالث لتنمية الصادرات، ومواصلة العناية بالمؤسسات المصدرة وخاصة منها الصغرى والمتوسطة، وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية بتعزيز علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتنويع الشركاء الاقتصاديين، وتوسيع رقعة الأسواق المستهدفة بالمراهنة على أسواق جديدة تتوفر على آفاق نمو واعدة وعلى فرص وامكانيات هامة للاستثمار والتصدير.

3.1 من أجل بناء اقتصاد ديناميكي ذو قدرة تشغيلية عالية

يستوجب الترفيعُ في نسق النمو إلى مستويات تواكب تحديات المرحلة تطويرَ هيكلة الاقتصاد، وخلقَ مصادر جديدة للنموّ من خلال دعم تنافسية مختلف القطاعات الإقتصادية، والنهوض بالأنشطة الواعدة، وتعزيز مساهمتها في خلق القيمة المضافة، فضلا عن خلق منظومات إقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة. ويفترض هذا التوجه دعم اقتصاد المعرفة، والتجديد بالتركيز على مجالات هامة تشمل العلوم والتقنيات الحديثة والبحث العلمي والاقتصاد البيئي والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، والإستغلال الأمثل والمستدام للموارد والقدرات الكامنة للبلاد.

3.1.1 نسيج اقتصادي أكثر تنوّعا وذو قيمة مضافة عالية

إنّ تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني يستوْجب مزيد تنويعه، ودعم دور مختلف القطاعات المنتجة في خلق الثروة، وتقليص تأثرها بالعوامل المناخية أو الخارجية، مع التوجه أكثر نحو قطاع الخدمات وخاصة منها الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وعلى هذا الأساس يجب العمل على الرفع من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية لمختلف القطاعات المنتجة من خلال انخراطها في برامج التأهيل ودعم الجودة ورفع مستوى التّأطير بما سيمكن من الإنتقال من نمط نمو يعتمد على تراكم عوامل الإنتاج إلى نمط جديد يرتكز أساسا على تراكم المعارف. ويستوجب ذلك البحثَ عن مكامن النمو في مستوى كلّ العناصر الأساسيّة الّتي تتطلبها العمليّة الإنتاجيّة من العمل، ورأس المال، والتجديد، والبحث، وحسن التنظيم، والتسيير داخل المؤسّسة، إضافة إلى أداء أمثل لمحيطها الخارجي على مستوى الإدارة، وهياكل المساندة والتمويل، ومختلف التشريعات.

3.1.2 النهوض بالاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي رافدا هاما من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والرفع من الإنتاجية والقيمة المضافة ويتم ذلك من خلال:

- ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة ودمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدّا.
- نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.
- التوجه نحو إدارة الكترونية في خدمة المواطن (منصفة وشفافة وسلسة وفاعلة).
- تطوير نقل الخدمات خارج بلد المنشأ في المجال الرقمي والعمل على بعث مؤسسات وطنية متميّزة (Champions nationaux).
- العمل على تأمين مرور تونس إلى الكل الرقمي (Le tout numérique) عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم ...

3.1.3 التّموقع في سلسلة القيم العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة

إنّ كسب رهان الاندماج في الإقتصاد العالمي يحتم إنتهاج إستراتيجية جديدة لإعادة تموقع الإقتصاد الوطني في سلاسل القيم العالمية، وما يتطلبه ذلك من توجه نحو الأنشطة ذات المحتوى المعرفي

والتكنولوجي، والتي من شأنها خلق ميزات تفاضلية جديدة تكون القاطرة لتطوير القطاعات الإقتصادية ودفعها إلى مستويات ذات قيمة مضافة عالية.

وعلى هذا الأساس يستوجب العمل على تعزيز القدرات المكتسبة لبعض الأنشطة ذات التنافسية العالية والمحتوى المعرفي الرفيع خاصة في المجالات التي أثبتت قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي كالمنتجات والخدمات الطبية والسياحة غير التقليدية والصناعات الصيدلية والكيميائية والصناعات الميكانيكية والمجال الرقمي والخدمات، وذلك بالاعتماد على الخبرات المكتسبة في هذه المجالات، والعمل على مزيد تطويرها، والتموقع في مستويات أرفع في شبكة القيم العالمية.

كما يستوجب التركيز على الأنشطة الواعدة التي تحتوي على إمكانيات تجديد كبيرة وفرص هامة للإستثمار لم يقع استغلالها بعد بالكيفية المرجوة كقطاع غيار السيارات والطائرات والبيوتكنولوجيا والأنسجة الذكية والاقتصاد الرقمي والمنتوجات الفلاحية والغذائية البيولوجية والطاقات المتجددة.

3.1.4 النهوض بالتجديد والابتكار

بالنظر إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا، أصبح من الضروري البحث عن مصادر نموّ جديدة مستديمة ومتجددة. ويمثل الابتكار والتجديد والاقتصاد الرقمي أحدَ أهم هذه المصادر لما توفّره التكنولوجيات والتقنيات الحديثة من فرص للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر تكثيف المنتوجات وأساليب العمل المتطورة وأنماط الاستهلاك المستجدّة.

ولهذا الغرض، من الضروري العمل خلال الفترة المقبلة على جعل التجديد التكنولوجي رافدا أساسيا للنمو وللرفع من القدرة التنافسية بما يُمَكّن من تطوير نسبة الصادرات الوطنية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، ومضاعفة عدد البراءات المنتجة على الصعيد الوطني، ودفع الاستثمار اللّامادّي، وتكثيف نسيج المؤسسات الناشطة في المجالات التكنولوجية المتطورة.

3.1.5 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستديمة

توفر المنظومات الاقتصادية فرصا للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوطنية ضمن رؤية جديدة تعتمد على التعامل الأفقي لهذه الموارد إلى جانب إحداث ديناميكية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يدعم التكامل فيما بينها، ويرفع من تنافسيتها وميزاتها التفاضلية، ويُمَكّن من بعث مواطن شغل، ومن تطوير دور الجهات في خلق الثروة في إطار تنمية شاملة، متوازنة ومستدامة.

لن يتم هذا التمشي إلّا بالعمل خلال الفترة القادمة على تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي للانخراط في هذه المنظومات، ووضع خطة وطنية ترتكز على تحديد واختيار المنظومات ذات الجدوى الإقتصادية على المستوى الوطني، والتي تمكن من تثمين موارد الجهات، وتدعم التكامل فيما بينها، وتخلق قيمة مضافة عالية للقطاعات الاقتصادية تجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية والتّموقع بمنتجات ذات خصوصية تونسية متميزة ومبتكرة.

3.1.6 الاستثمار الخاصّ محرك أساسي للنموّ والتشغيل

يمثّل دفع الاستثمار الخاص بعنصريْهِ الداخلي والخارجي أحد أهمّ الأولويات الوطنية للخماسية القادمة وذلك لعديد الاعتبارات التي تتعلق بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تنشيط الحركة الاقتصادية، وقدرته على مساندة مجهود الدولة في تقليص حجم الضغوطات المسجلة على سوق الشغل، وتحقيق التوازن الجهوي، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فضلا عمّا يوفّره جلب الاستثمار الخارجي من فرص لنقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير ديناميكية الاقتصاد الوطني واقتحام الأسواق الخارجية.

ويتمثل الهدف في التّرفيع في نسبة الاستثمار إلى حدود لا تقل عن 22% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2020 سيستأثر القطاع الخاص بنسبة تقارب 70% منها.

ويتطلب تحقيقُ هذه الأهداف اعتمادَ جملة من الاجراءات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية من أهم مقوماتها تكريسُ مبدأ حرية الاستثمار، ومبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والنجاعة، وتشجيعُ الاستثمار في المعرفة، وبناءُ الثقة بين مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار من خلال اعتماد مقاربة إصلاحية شاملة ومتناسقة لمختلف التشريعات ذات العلاقة بمناخ الأعمال، وفي مقدمتها اعتمادُ مجلة جديدة للاستثمار قابلةٍ للتأقلم مع تغيّرات الاقتصاد الوطني، ومتطلبات الاندماج العالمي، وشاملةٍ لمختلف المجالات المؤثرة في قرار الاستثمار من النفاذ إلى السوق وتوفير الضمانات والحوافز إلى الإطار المؤسساتي والإجرائي وتبسيط المنظومة الجبائية خاصة في اتجاه تكريس العدالة الجبائية وتحسين مردوديتها، بالإضافة إلى إصدار قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والذي يعتمد على مبادئ الشفافية وحسن توزيع الأدوار والمخاطر بين مختلف المتدخلين وضمان قواعد المنافسة الشريفة والعمل على إرساء إدارة رقمية ناجعة وسريعة وذلك لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار.

3.1.7 منظومة تمويل فاعلة وسليمة

كما ستشمل الاصلاحات أيضا تطوَيرَ منظومة التمويل عبر تطوير مجالات تدخل صناديق الاستثمار وتأهيل البنوك لتحسين مردوديتها في تمويل المشاريع، واعتماد آليات تمويل جديدة للمساعدة على فض إشكالية نقص الموارد الذاتية للمشاريع المجددة، وتحسين استغلال خطوط التمويل الأجنبية لدعم مشاريع المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر تمكينها من الادوات المالية الملائمة للسوق المحلية وبشروط ميسرة.

كما ستشهد الفترة القادمة مزيد تطوير آليات الإحاطة والمساندة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية عبر تطوير آليات الإحاطة بالمؤسسات وتوفير أفضل الظروف لإنجاز المشاريع الكبرى والعمل على توفير الاختصاصات التقنية والعلمية اللازمة لهذه المشاريع. هذا إلى جانب تشجيع المؤسسات الوطنية على اقتحام الأسواق الخارجية، وتشجيع الانتصاب بالخارج واستغلال الإمكانيات الهامة والميزات التفاضلية لتونس في تصدير الخدمات والكفاءات الوطنية بما يكرس مزيد الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية.

3.1.8 الإنتاجية مصدر لتنافسية كامنة للقطاعات

في ظل ما تشهده الموارد الوطنية سواء منها الطبيعية أو المالية من تقلص وتدني مستوياتها، يبقى العمل على تحسين الإنتاجية المصدر الأساسي والدائم للرفع من درجات النمو، وخلق الثروة ومواطن الشغل حيث تبين الدراسات المقارنة المتعلقة بالنموّ وإنتاجيّة اليد العاملة على الصعيد الدولي أن البلدان التي توفقت في تحسين إنتاجيّتها بنسق أسرع تمكنت من تحقيق نمو أرفع لاقتصادياتها.

وبالتالي فإن تحسين الإنتاجيّة يعد شرطا أساسيّا لتدعيم القدرة التنافسيّة في المرحلة القادمة بما يمكن من الانتقال من نمط نمو يعتمد على تراكم عوامل الإنتاج إلى نمط جديد يرتكز أساسا على تراكم المعارف، وذلك من خلال البحث عن مكامن النمو في مختلف القطاعات وعلى مستوى العناصر الأساسيّة التي تتطلبها العمليّة الإنتاجيّة من العمل ورأس المال والتجديد والبحث والتكنولوجيا وحسن التنظيم والتسيير داخل المؤسّسة، إضافة إلى أداء أمثلَ لمحيطها الخارجي على مستوى الإدارة وهياكل المساندة والتمويل والبنية الأساسية والخدمات.

ولهذا الغرض سيتم العمل على حثّ المؤسسات على تعصير وسائل الإنتاج، والإنخراط أكثر في عملية التأهيل والإستثمار في العنصر البشري، والرفع من مستوى التأطير داخل المؤسسة، وارساء منظومة الجودة وفق المعايير العالمية، وتعزيز برامج التكوين وتحفيز العمال، وتحسين ظروف العمل داخل المؤسسة، والتشجيع على المبادرة والابتكار.

كما سيتمّ التوجه نحو دفع المؤسسة إلى الخلق والإبتكار سواء على مستوى المنتوج وطرق الإنتاج أو على صعيد تنظيم العمل، وحثها على الإستثمار في المعرفة والتكنولوجيات الحديثة لتطوير منظوماتها الإنتاجية، والتحكم في التقنيات الحديثة للإتصال، إلى جانب العناية بالمسائل البيئية المرتبطة خاصة بالاقتصاد في الطاقة والماء وإحكام التصرف في النفايات.

3.1.9 تعزيز الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية

اتخذت تونس من سياسة الانفتاح الاقتصادي الخارجي أحد الخيارات الاستراتيجية في الخطة التنموية للبلاد وذلك من خلال تنمية القدرات التصديرية، ودعم تنافسية المنتوج الوطني، والتحرير التدريجي للمبادلات التجارية والعمليات المالية. وبالنظر إلى الإشكاليات الهيكلية القائمة، وتنامي الصعوبات الظرفية خلال الفترة الأخيرة، سيتجه العمل نحو مزيد تعزيز مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر تغير نوعي في علاقات الشراكة، ومزيد النهوض بقطاع التصدير.

وفي إطار الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة على المستويين التجاري والمالي سيتواصل تعزيز علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفعيل مسار التعاون والتكامل في الفضاء المغاربي، فضلا عن توسيع مجال التبادل التجاري مع جهات جديدة من العالم عبر التقدم في ملاءمة التشريعات والممارسات الوطنية مع مختلف المعايير والنُّظُم الدولية، والرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية وتطويرها.

ففي إطار مزيد تمتين العلاقات مع الجانب الأوروبي ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على التقدم في المفاوضات لإرساء اتفاق التبادل الحر المُعمّق والشامل الذي سيسمح بتوسيع مجالات التعاون ليشمل بالإضافة إلى تنقل السلع والخدمات التزامات جديدة تتعلق بمراجعة الإطار التشريعي وتنظيم تنقل رؤوس الأموال والأشخاص.

وبالتوازي سيتركّز العمل على تعزيز الاندماج الاقتصادي صلب الفضاء المغاربي، وتحسين المبادلات التجارية مع بلدان الجوار من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي، والحث على مزيد التعاون بين مختلف الهياكل الإدارية بالمصالح الديوانية لمختلف بلدان المنطقة، وتبادل المعلومات فيما بينها. كما ستتكثّف المساعي لاستحثاث نسق المفاوضات بشأن تنمية المناطق الحدودية التونسية الليبية والتونسية الجزائرية عبر تركيز مناطق للتبادل الحر، وبعث مشاريع لاستقطاب استثمارات صناعية وخدماتية تعود بالنفع على كلا البلدين، وتساهم في الاستقرار الأمني والاجتماعي للمنطقة.

ومن جهة أخرى سيتواصل العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين، وتوسيع رقعة الأسواق المستهدفة بالمراهنة على أسواق جديدة تتوفر على آفاق نمو واعدة وعلى فرص وامكانيات هامة للاستثمار على

غرار بلدان الخليج، والشرق الأوسط، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يتطلب تطوير التمثيل الديبلوماسي والمالي والربط اللوجستي مع هذه البلدان.

3.1.10 الارتقاء بالمجهود التصديري

اعتبارا للدّوْر التنموي للتصدير سيحظى هذا القطاع بأولوية ضمن استراتيجية التنمية المستقبلية للبلاد بالنظر إلى الفرص التي يتيحها لتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات المصدرة عبر مواكبة تكنولوجيا الانتاج، ووسائل الترويج المتطورة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مختلف القطاعات فضلا عن مساهمته في التقليص من عجز الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات بما من شأنه أن يضمن التوازن المالي الخارجي، واستقرار أسعار الصرف. كما أن وجود جهاز تصديري مهيكل وناجع من شأنه أن يساعد على مزيد دعم الصادرات وبالتالي على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الفترة القادمة.

وعلى هذا الأساس، سيتسنى الترفيع في المجهود التصديري الى مستويات تفوق 50% من الناتج المحلي الاجمالي في غضون الخماسية القادمة.

3.2 من أجل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

3.2.1 تحقيق الرّفاه الاجتماعي

يُعتبَر تحقيق الرّفاه الاجتماعي وضمان الكرامة الوطنية من أبرز توجهات الدولة خلال الفترة القادمة التي ستشهد العمل على تطوير المداخيل، والسعي الى الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال، ومزيد النهوض بالصحة والسلامة المهنية بما يضمن حق العامل والنهوض بالعلاقات الشغلية، وتطوير المنظومة الصحية وتحسين ظروف العيش لا سيما عن طريق توفير الاختصاصات الطبية وتأمين التزوّد المستمر بالأدوية الضرورية واستمرارية الرعاية الصحية، وخدمات طب الجوار والصحة الإنجابية، فضلا عن التعميم التدريجي لخدمات التطهير، وتوسيع الربط بشبكة النور الكهربائي، والتصدي للمصبات العشوائية للنفايات والتصرف في النفايات القابلة للرّسكلة.

كما سيتم التركيز خلال الفترة القادمة على إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية تضمن العيش الكريم لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، مع إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي باعتبار الدور الذي تضطلع به للتوقي من المخاطر وجبر الأضرار الناجمة عن العجز والشيخوخة والمرض وحوادث الشغل وغيرها.

3.2.2 إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية

إنّ إرساء منوال مجتمعي جديد يكرس بناء جمهورية مدنية وديمقراطية قوامها احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والإحتكام الى قواعد الحوكمة الرشيدة وآليات الديمقراطية التشاركية ومقاومة جميع أشكال الإقصاء والتهميش، يستدعي بالضرورة ارساء ارضية وطنية للحماية الإجتماعية وذلك في اطار رؤية استشرافية متكاملة للإندماج الإجتماعي تهدف الى تحقيق التنمية الشاملة وتأمين الحق في العيش الكريم للجميع وخاصة للفئات الضعيفة، وبناء مجتمع عادل ومتوازن بما يضمن احترام وتجسيم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الإقتصادية والإجتماعية وفقا للمواثيق والإتفاقيات الدولية.

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري تقييم وإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية المعتمدة حاليا، وذلك استنادا إلى منوال توافقي مع الأطراف الاجتماعية في إطار تنفيذ بنود العقد الإجتماعي، حيث أن الرؤية الجديدة للحماية الاجتماعية تتطلب تشخيصا معمقا وموضوعيا لأنظمة التغطية الاجتماعية، ومختلف برامج وآليات الحماية الاجتماعية حتى يتم تحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية بما يضمن تحسين المنافع وتصويب التدخلات والمحافظة على التوازنات المالية.

وفي كافة الحالات، وعلاوة على تكفل الهياكل العمومية بالجزء الأوفر من المصاريف والتحويلات ذات الطابع الإجتماعي من خلال تخصيص الاعتمادات لهذا الغرض، سينصرف العمل بالأساس الى ارساء قواعد الحوكمة الرشيدة وتوخي مقاربة تشاركية في تنفيذ السياسات الرامية الى النهوض الإجتماعي مع تغليب المعالجة الإقتصادية لظاهرة الفقر حتى يتسنى اضفاء النجاعة والمردودية على مختلف البرامج والتدخلات الإجتماعية.

3.2.3 منوال جديد للعلاقات الشغلية

ومن ناحية أخرى وبالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس الوطنيّ للحوار الاجتماعيّ في مجال التّشاور الثّلاثيّ حول الشّغل والعلاقات المهنيّة، والذي يتمثل خاصة في الحرص على ضمان استمرار الحوار وانتظامه ومتابعة المناخ الاجتماعي، مثلما تم التنصيص عليه في بنود العقد الاجتماعي، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على اعتماد منوال جديد للعلاقات الشّغلية يقوم على التوازن بين الأطراف الاجتماعية، ويستند إلى تشريع شغلي متطور وشامل يكرس العمل اللائق، ويضمن الحماية الاجتماعية، ويمكن من التوظيف الأمثل للموارد البشرية، مع الحرص على دعم ديمومة المؤسسة، والرفع من قدرتها التنافسية، علاوة على تحسين الإنتاجية من خلال تنمية الكفاءات والمهارات، واعتماد منظومة التكوين المستمر طيلة الحياة المهنية.

ومما لاشك فيه أن إرساء منظومة ناجعة للصحة والسلامة المهنية تأخذ بعين الاعتبار تطوير التشريع والتفقد والمراقبة في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتفعيل مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الأخطار المهنية، إلى جانب التّرفيع في نسبة التغطية بخدمات طبّ الشغل وتحسينها في القطاع العمومي والخاص، سيساهم في تحسين الإنتاجية وسيمكن بالتالي من تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.

وفي هذا الإطار بالذات، فإنّه يتعين على كافة المتدخلين والأطراف الإجتماعية تكثيف الجهود من أجل الرفع من الإنتاجية ولا سيما منها تلك المتعلقة بعنصر العمل والتي لم تتعدّ نسبة تطورها 1,4% سنويا خلال الفترة 1991-2014 حتى يتسنى، لا فقط مواصلة السياسة التعاقدية والسعي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية، بل وكذلك تحسين القدرة التنافسية لجهاز الإنتاج، والمساهمة، بالتالي، في تحقيق الأهداف المرسومة للفترة القادمة في مجال التشغيل والمداخيل وغيرها.

3.2.4 تدعيم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنظومة التنموية

يعدّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكمّلا أساسيا لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص في خلق الثروة، وتوفير مواطن الشغل، وتحسين ظروف العيش لا سيما لفائدة الفئات محدودة الدخل.

ومن منطلق الأهمية التي يكتسيها الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في مواجهة التحديات الإجتماعية والإقتصادية ومساهمته في تحقيق العدالة الإجتماعية سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تجذير ثقافة الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في الإستراتيجيات التنموية الوطنية منها والجهوية، ووضع خارطة طريق لإرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ترمي إلى التعريف به وتحديد المفاهيم العامة للقطاع بالرجوع إلى الفرص والإمكانيات المتوفرة، وبالإعتماد على مساهمته في تجسيم الأهداف الجملية والقطاعية لاسيما في مجالات الإنتاج والتشغيل والإستثمار وتوفير المداخيل.

كما سيتجه العمل إلى إيجاد أرضية سانحة لدفع المبادرات في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني عبر تدعيم الإطار التشريعي والقانوني لهياكل الاقتصاد الاجتماعي، بما يشجع على بعث مشاريع في هذا المجال، ووضع الإطار التنظيمي السانح لإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة، والتسيير المحكم لمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، وايجاد إطار عملي لمرافقة وتأطير ومساندة المؤسسات العاملة في هذا القطاع من خلال إحداث هيكل وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتولى تنسيق أنشطة الهياكل العاملة في هذا المجال، وتأمين التمويل الملائم لمشاريع ومؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

وبالإضافة إلى دعم التكامل بين الإقتصاد الإجتماعي والتضامني والقطاعين العمومي والخاص بهدف المساهمة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتحقيق التنمية المندمجة والشاملة، يقتضي النهوض بهذا

القطاع إرساء إقتصاد إجتماعي وتضامني قادر على تجاوز الحدود من خلال تمكين مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني من أوفر حظوظ النجاح، وتأمين ديمومة نشاطها، وتوسيع مجالات تدخلها، وضمان تموقعها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

3.3 من أجل نمو مستديم

3.3.1 إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية البيئة

يمثل إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها أولوية قصوى لضمان تنمية مستديمة مما يستوجب تحسيس كل الأطراف الفاعلة بمحدوديتها وهشاشتها وضرورة ترشيد استغلالها وحوكمتها بصفة تشاركية تضمن ديمومتها.

وعلى هذا الأساس ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على إرساء ثوابت تنمية مستديمة تراعي مقتضيات التطور الاقتصادي وتضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية المتاحة تجسيما لما جاء بالفصل 45 من الدستور.

ومن ناحية أخرى نظرا للضغوطات المسلطة على الموارد الطبيعية، واستجابة لنمو الطلب خاصة على الماء والطاقة، يتعين مزيد إحكام التصرف في الموارد الطبيعية، والأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد عند ضبط السياسات والبرامج القطاعية التي تراعي الإمكانات المتاحة، وتعتمد أساليب إنتاج صديقة للبيئة.

3.3.2 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية

انطلاقا من مبدأ الإنصاف الترابي، وللحدّ من التفاوت الجهوي وتثبيت مقومات التنمية المستديمة والعادلة تعتمد إستراتيجية التهيئة الترابية على ضمان التكامل بين الوسطيْن الريفي والحضري، وتركيز التجهيزات المهيكلة والبنية الأساسية بصفة عادلة تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة وتضمن الحفاظ على المحيط وتراعي الخصوصيات الطبيعية، لإعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.

كما تهدف الإستراتيجية الجديدة لتهيئة التراب الوطني إلى بعث وتطوير أقطاب اقتصادية جديدة، ودعم الأقطاب الحالية لتخفيف الضغط على الأقطاب العمرانية الكبرى وعلى الشريط الساحلي وحمايته من الإستنزاف، فضلا عن ضمان اندماج التراب الوطني في محيطه الإقليمي والعالمي وايلاء المناطق الحدودية العناية التي تستحقها لجعلها قادرة على جلب الاستثمارات وخلق فرص شغل جديدة لتثبيت السكان بمواطنهم، والحدّ من ظاهرة النزوح التي تشهدها هذه المناطق لما لذلك من بعد استراتيجي ودعم لمنظومة الأمن الشامل.

تطوير المنظومة اللوجستية ووضع سياسة جديدة للمدينة
يمثل النقل المستدام أهم عوامل الاندماج الترابي وأحد أبرز مقوماته لذلك ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على توفير بنية أساسية ذات جودة عالية من خلال تطوير وتدعيم شبكة الطرقات السيارة وشبكة الطرقات والمسالك الريفية والشبكة الحديدية ودعم وتطوير البنية الاتصالية باعتبارها الشرط الأساسي لتقريب مراكز الإنتاج من مراكز الاستهلاك. كما ترمي الخطة المستقبلية لتطوير قطاع النقل إلى إنجاز مشاريع مهيكلة ذات صبغة عالمية مندمجة وتطوير المنظومة اللوجستية للحد من كلفتها من 20% من الناتج حاليا إلى 15% في أفق 2020 لتضاهي الاقتصاديات المماثلة وتشجيع الخواص على الاستثمار في المجال، في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص. واعتبارا لما تعرفه البلاد من تحولات سكانية وما تشهده المدن من نمو ديمغرافي حيث استقطبت 68% من مجموع السكان سنة 2014 أفرزت إشكاليات ومتطلبات خصوصية سترتكز "السياسة الجديدة للمدينة" على اعتماد حوكمة تشاركية في تسيير الشأن المحلي ودعم المقومات الأساسية للمدن لجعلها ركيزة للتنمية وقطب إشعاع اقتصادي واجتماعي قادر على الاستجابة لحاجيات مختلف الأنشطة العمرانية والتركيز على السكن الاجتماعي لمقاومة البناء العشوائي وتأهيل وادماج الأحياء الشعبية والتحكم في التوسع العمراني المشط على حساب الأراضي الفلاحية وتوفير المدخرات العقارية الضرورية وتطوير الحركية الاقتصادية المحلية وتحسين جمالية المدن لدعم جاذبيتها.

3.3.3 حوكمة تشاركية للموارد الطبيعية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية

انطلاقا من تواصل احتداد الضغط على الموارد الطبيعية المتاحة، والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، تمثل استدامة الموارد الطبيعية من أهم التحديات لضمان تنمية مستديمة مما يستوجب تحسيس كل الأطراف الفاعلة بمحدودية هذه الموارد وهشاشتها، وضرورة ترشيد استغلالها وحوكمتها بصفة تشاركية تضمن ديمومتها وحقّ الأجيال القادمة فيها.

3.3.4 طرق إنتاج واستهلاك موجهة نحو الاقتصاد الأخضر "الدّامج" والمجدّد

يتمّ تحقيق ذلك باعتماد فلاحة عصرية لدعم الأمن الغذائي، ومنتوج بيولوجي وسياحة مستدامة، وصناعة غير مستنفذة للموارد وغير مضرة بالبيئة فضلا عن دعم الحوكمة البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية لضمان استدامة التنمية وتوزيعها بصفة عادلة. فعلى مستوى استهلاك الطاقة وفي ظل العجز الهيكلي للميزان الطّاقي ستتّسم المرحلة المقبلة بالتركيز على ترشيد استعمال الطاقة من خلال برامج التحكم في الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والسياحة، وتكثيف الكشوفات الطاقية في المؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع، والتخفيض في نسبة الكثافة الطاقية بـ3% سنويا، والحدّ من الانبعاثات الغازية واعتماد البناء المستدام والمقتصد للطّاقة، والتشجيع على استعمال الطاقة الشمسية بالمباني السّكنية والخدماتية.

أما بالنسبة إلى السّياحة، وللحدّ من الضّغط على الشريط الساحلي، تهدف الخطة المستقبلية إلى دعم السياحة البيئية والثقافية والصحراوية والريفية والاستشفائية، وابراز وتثمين ما تزخر به البلاد من معالم تاريخية وامكانيات ومخزون ثقافي وحضاري هام.

جدول 7: السياسة القطاعية لاستدامة الموارد الطبيعية

ففي **مجال المياه** تصنف تونس من أكثر البلدان فقرا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حيث تقدر الكميات المتاحة للفرد الواحد بـ 470 متر مكعب من المياه في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد ادني على المستوى العالمي مما جعل مسألة المياه من الإشكاليات التي ستواجهها تونس في المستقبل. لذلك ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على مواصلة تعبئة الموارد المائية والتحكم في مياه السيلان لبلوغ نسبة 95% مقابل 92% حاليا وانجاز السدود وربطها فيما بينها فضلا عن إحكام وترشيد استعمال المياه وتوزيعها بين مختلف الأنشطة والتصرف المندمج في حوض مجردة واعادة استعمال المياه المطهرة. أما على مستوى **مياه الشرب** وفي إطار السعي إلى تجسيم الحق الدستوري في الماء وترشيد استعماله طبقا لما ورد بالفصل 44 من الدستور، ستتركز الجهود على تطوير استعمال الموارد غير التقليدية وذلك باعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بالشريط الساحلي وتحلية المياه الجوفية المالحة بمناطق الجنوب والوسط وتحسين نوعيتها للتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود 1.5 غ باللتر الواحد ومواصلة تحويل فائض مياه الشمال إلى المناطق محدودة الموارد. ولإحكام استغلال المياه وتحسين الخدمات والحد من تذبذب التزود خاصة خلال فصل الصيف والرفع من مردودية المنشآت المائية سيتم الشروع في تنفيذ خطة عملية لتحسين جودة خدمات المياه والرفع من مردودية شبكة الماء الصالح للشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتبلغ 80% في أفق 2020 مقابل 72.6 % حاليا. كما سيتم العمل بالخصوص على تدعيم **مياه الشرب بالوسط الريفي** للارتقاء بنسب التزود بالجهات ذات النسب الأقل من المعدل الوطني وبلوغ نسبة تزود بـ 98% في أفق 2025 بالوسط الريفي والرفع من نسب الربط الفردي للأسر بشبكة مياه الشرب فضلا عن تأهيل مجامع التنمية الفلاحية للرفع من أدائها لتتمكن من الاستجابة إلى حاجيات المتساكنين. وبخصوص **القطاع الفلاحي** الذي ينفرد بقرابة 80% من الموارد المائية المتاحة سيتم خلال الفترة القادمة التأكيد على ترشيد استعمال الماء والتركيز على استعمال التقنيات المقتصدة للمياه والرفع من مردودية المناطق السقوية واعتماد أنماط وغراسات ومشاتل أقل استهلاكا للمياه وتشجيع الإنتاج الفلاحي البيولوجي والحد من استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية. ولحماية الثروة البحرية من الإستنزاف والمحافظة على التنوع البيولوجي ستتسم المرحلة القادمة بمجابهة الصيد العشوائي عبر مواصلة تركيز نظام المراقبة بالأقمار الصناعية للسفن الكبرى والمتوسطة وتنمية قطاع تربية الأحياء المائية لتخفيف الضغط على الموارد البحرية. و**لمقاومة التصحر** والانجراف وحماية التربة ستتميز الفترة المقبلة بالتركيز على تنمية الوسط الريفي بتطوير البنية الأساسية والمرافق العمومية وتشجيع الاستثمار الفلاحي والتصرف المستديم والتشاركي في المراعي وتنمية الغابات وادماج متساكنيها ضمن منظومة التصرف فيها لحمايتها وتثمين منتجاتها والرفع من الغطاء النباتي فضلا عن مواصلة برامج

أشغال حماية أديم الأرض والتربة.

الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية: للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما ندرة المياه وتواتر الفيضانات، ترتكز الخطة المستقبلية على تدعيم القدرات لترصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر والاستعداد للكوارث والتصرف فيها وتوفير المعدات والتقنيات الضرورية للحد من أثارها السلبية وتعزيز القدرة على التأقلم مع المناخ باعتماد تهيئة عمرانية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وتشريك كل الأطراف فضلا عن تدعيم خطط التصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية.

3.3.5 حوْكمة بيئية متكاملة وتشاركية

أما على مستوى حماية البيئة، واستنادا إلى ما جاء به الفصل 45 من الدستور، ولضمان بيئة سليمة ومتوازنة ستتكثف الجهود للقضاء على التلوث البيئي بكل أنواعه. ففي مجال التّطهير ولحماية الموارد المائية والمحيط من التلوث، والتوقي من الأمراض والأوبئة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، يعتمد التوجّه المستقبلي على القضاء على مصادر التلوث عبر التركيز على تطهير المناطق الصناعية، والرفع في نسب الربط بشبكة التطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني، وتطهير المناطق الريفية والمناطق الحساسة، والتدخل بالبلديات الأقل من 10 ألاف ساكن، ومواصلة برامج تطهير الأحياء الشعبية، وإنجاز محطات تطهير جديدة، وتشجيع الخواص على الاستثمار في هذا القطاع في إطار الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

وبالتوازي، وفي إطار تثمين واعادة استعمال المياه المعالجة في الرّي لتخفيف الضغط على الموارد المائية، وتغذية المائدة المائية، سيتم الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاتصال والتحسيس في مجال استعمال المياه المعالجة والحمأة، وتأهيل محطّات التطهير، والرفع من طاقتها، وتحسين جودة المياه المطهَّرة، ومراجعة المواصفات التونسية المتعلقة بنوعية المياه المسكوبة بالوسط الطبيعي للحد من التلوث، وتكثيف عمليات المراقبة والمتابعة لمصادر التلوث.

وعلى مستوى التصرّف المستديم في **النفايات الصّلبة** ستتّسم المرحلة القادمة بالتركيز على تثمين الفضلات المنزلية والمشابهة من خلال الفرز الانتقائي وإنتاج الطاقة الكهربائية، وتشجيع الخواص على الاستثمار في المجال، وذلك في إطار الخطة الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة للرفع من حّصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي من 3% سنة 2014، إلى حدود 30% في غضون سنة 2030، وإزالة وتثمين فضلات البناء التي عرفت انتشارا واسعا على محاور الطرقات.

3.3.6 تطوير منظومة التربية من أجل التنمية المستدامة

لترسيخ المفاهيم الأساسية للبيئة والتنمية المستدامة لدى الناشئة يجب اعتماد أساليب بيداغوجية مرنة ونشيطة وتنمية مقومات المواطنة لديهم ودعم قدراتهم على تملك الكفاءات والمهارات والمعارف. ويمكن لهذا الغرض اعتماد التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال كوسائط لتنويع أساليب التعليم والتكوين وتطوير البرامج التعليمية ودعم الأنشطة الموازية وإيلاء الجانب الاتصالي والإعلامي المكانة الضرورية بما يضمن مسايرة البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة (2015-2020).

3.4 *من أجل تنمية جهوية شاملة ومتكاملة*

سعيا إلى تجاوز الإشكاليات التنموية المطروحة على المستوى الإقليمي والجهوي والمحلي لا سيما بالجهات الداخلية، وما أفرزته من تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة وتردي ظروف العيش بالعديد من المناطق، وضعف الحوكمة المحلية والجهوية سترتكز المرحلة القادمة على رسم استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية تكون شاملة ومتكاملة وتقطع مع سلبيات الماضي، وتؤسس لمرحلة جديدة تستند إلى جملة المكاسب التي تحققت للبلاد ضمن المسار الانتقالي وخاصة ما جاء بالدستور الجديد في باب السلطة المحلية.

وسترتكز الإستراتيجية الجديدة للتنمية الجهوية على المحاور التالية:

3.4.1 جعل اللامركزية رافدا للتنمية المحلية والجهوية

سيقع العمل خلال الفترة القادمة على دعم اللامركزية وارساء الحوكمة المحلية الرشيدة وذلك من خلال القيام بالدراسات والبحوث والاستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم إقليمي جديد للتراب الوطني، ووضع الإطار القانوني المحدِّدِ والمنظّم له.

وبالإضافة إلى ذلك ستشهد المرحلة المقبلة إعادة هيكلة الإدارة الجهوية والمحلية لإعطائها النجاعة اللازمة في تنفيذ ومتابعة المشاريع، والعمل على دعم اللامحورية، وتعزيز تمثيليات الإدارة جهويا ومحليا، ودعمها بالموارد البشرية المختصة بما يمكنها من تطوير خدماتها، من جهة، ويوفر الإطار الأمثل لإدارة عملية التنمية انطلاقا من المستوى المحلي من جهة أخرى.

وسعيا إلى تطوير مناهج التخطيط الجهوي لجعلها تستجيب لإعداد خطط تنموية تشاركية وبأبعاد استراتيجية، ستقع مراجعة الأدوار وإعادة توزيع الآليات للهياكل المساهمة في المسار التنموي لا سيما في مجال التنمية الجهوية والمحلية والتهيئة الترابية. كما سيتم العمل على دعم الهياكل المحلية والجهوية بوسائل عمل وموارد بشرية ذات كفاءة تكون قادرة على القيادة الاستراتيجية والتخطيط لمسارها التنموي.

كما سيتم إرساء نظام إحصائي جهوي متناسق مع الإحصائيات الوطنية وذلك لتوفير معلومة إحصائية مدققة ومُحيَّنة بصفة دورية تغطي كامل القطاعات والوحدات الإدارية بما يساعد على حسن اختيار وبلورة البرامج والمشاريع التنموية الجهوية والمحلية.

3.4.2 تثمين الميزات التفاضلية للجهات وتكريس التكامل بينها

في إطار دفع التنمية المحلية والجهوية سيقع العمل على حسن استغلال الثروات المتوفرة، وتثمين الإمكانيات الخصوصية للجهات من خلال وضع تصور جديد للأقاليم الاقتصادية يأخذ بعين الاعتبار ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية وموروث ثقافي وحضاري يسمح لها بتحديد أولوياتها التنموية وفق مبدأ التدبير الحر، واستغلال ثرواتها بالنّجاعة المطلوبة. كما سيقع تشخيص المجالات الواعدة والمنظومات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجهة، وترتيبها حسب قابلية إنجازها، وتعبئة الإمكانيات لتنميتها في إطار صيغة تشاركية، مع ضمان تجانسها على المستوى الوطني.

ولتحقيق هذا التمشي ستتم إعادة تنظيم المجال الترابي، وتوزيع الاستثمارات العمومية بصفة تضمن استغلالا أمثل للميزات التفاضلية للجهات، وتساعد على ربطها بمحيطها الخارجي، وُتيسِّر عملية تسويق المنتوج النهائي لا سيما عبر تركيز مناطق حرّة ومناطق لوجستية، وتهيئة المناطق الحدودية، وتطوير الموانئ والمطارات. وذلك إلى جانب توجيه الحوافز والتشجيعات على الاستثمار بالاعتماد على مقاييس موضوعية ترتكز على مبدأ التمييز الإيجابي، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهات، وخاصة الاستثمارات في المنظومات الاقتصادية.

3.4.3 دفع الحركية الاقتصادية بالجهات ودعم قدرتها التنافسية

نظرا لضرورة إحداث حركية اقتصادية دائمة ومتطورة ومستقطبة للاستثمار والمبادرة ومُساعِدة على تحسين مستوى العيش بالجهات، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على النهوض بمحيط الأعمال باعتباره العنصر الرئيسي لجلب الاستثمار، وتطوير عمليات الشراكة بين كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص، واستقطاب الاستثمار الخارجي المباشر، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، بما يساعد على دفع الحركية الاقتصادية في المجال الإقليمي والدولي ويساهم في عمليات التسويق واكتشاف الأسواق الجديدة ودعم التصدير.

كما سيتمّ العمل على تطوير منظومات اقتصادية محافظة على البيئة واحكام المراقبة الدقيقة للتلوّث، ونشر المعلومة، والتّحسيس بالآليات والتقنيات اللازمة لذلك، والنهوض بالقدرة التنافسية وذلك بتحسين جودة المنتوجات، والنّهوض بالبحث العلمي لتطوير منتوجات جديدة، وتنويع قطاعات الإنتاج، ودعم

الاقتصاد الأخضر من خلال التّحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية البيولوجية والبيئية التي تندرج في مسار التنمية المستدامة، وتتميز بطاقة تشغيلية مرتفعة، ومردوديّة عالية.

3.4.4 تطوير منظومة تمويل التنمية الجهوية

في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات اعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي سيقع العمل على برمجة استثمارات عمومية جديدة ولإضفاء المزيد من الموضوعية في صياغة السياسة التنموية سيقع إعتماد مقاييس ومؤشرات علمية لتوزيع الميزانيات والبرامج الخصوصية بين الجهات، ووضع الآليات الكفيلة بدعم مواردها المالية الذاتية، وتثبيت قواعد الحوكمة المحلية بهدف تيسير إسهامها في دفع الحركية الاقتصادية على المستوى المحلي.

ويتطلب تجسيد توجه اللامركزية وإشعاع التنمية في الجهات العمل على خلق آليات تمويل على مستوى الجهات إذ سيتم العمل على إيجاد آليات ومؤسسات تمويل جهوية تتسم بالنجاعة والمردودية، مع توحيد الجهود واضفاء التناسق والتكامل بينها كصناديق التمويل الجهوية، وصناديق الاستثمار، وآليات التمويل الصغير والتضامني، وذلك بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتجميع الهياكل الخاصة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة على غرار البنك التونسي للتضامن، وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتوجيهها نحو الجهات.

3.4.5 تحسين الظروف الاجتماعية وفك عزلة المناطق الداخلية

يستند الإطار الجديد للتنمية على إدماج الجهات فيما بينها وداخل الجهة الواحدة لتقليص التفاوت، وتحقيق التكامل، وفك العزلة عن المناطق الأقل نموا وذات الإشكاليات الخصوصية، وتقريب الخدمات من المستفيدين من خلال توفير البنية الأساسية، وتحسين التجهيزات الجماعية خاصة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات الإدارية، وضمان جودة الحياة. وفي هذا الإطار بالذات، تتنزل الرعاية القصوى التي يتعين على المجموعة الوطنية إيلاؤها للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل، وللفئات الهشة لاستنهاض طاقاتها، وصون كرامتها، وتحسين ظروف عيشها، مع إعطاء الأولوية في ذلك إلى المعالجة الاقتصادية لوضعياتها

3.4.6 تكريس مبدأ المساواة بالتمييز الايجابي بين الجهات

سيقع التركيز خلال المرحلة القادمة على اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي وفقا لمقتضيات الفصل 12 من الدستور الجديد بهدف المساهمة في الحد من التفاوت التنموي بين الجهات وداخل الجهة الواحدة، وذلك انطلاقا من حاجياتها وخصوصياتها، وتثمينا لميزاتها التفاضلية عبر تدعيم الإطار المؤسساتي، وتحسين مستوى العيش، ودعم النشاط الاقتصادي الجهوي والمحلي.

فعلى المستوى المؤسساتي سيقع إعتماد تقسيم ترابي جديد يتلاءم ومتطلبات التنمية، ويضمن التكامل بين الجهات ذات الخصوصيات المتشابهة. كما سيتم تدعيم الجهات بالموارد البشرية، وإسناد امتيازات إضافية تفاضلية للإطارات المختصة لتشجيعها على العمل بالجهات الدّاخلية.

جدول 8: محاور ومجالات التنمية الجهوية

المحور	المجال	السياسات
جعل اللامركزية رافدا للتنمية المحلية والجهوية	**إرساء أسس الحوكمة الرشيدة على الصعيد الجهوي**	**وضع نصوص ترتيبية توضح دور كل من الدولة والسلط الجهوية والمحلية والمجتمع المدني بحسب ما جاء به الدستور** **منح الصلوحيات الكافية للمجالس الجهوية والإدارات الجهوية لدفع التنمية بالجهات.**
	دعم الموارد المالية الذاتية للجهات	**الشروع في إدخال الإصلاحات المالية والجبائية** **وضع الإطار التشريعي والترتيبي لتمكين الجهات من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية ومن الموارد المحالة من السلطة المركزية** **حرية التصرف في مواردها المحلية وتحت رقابة القضاء المالي**
	تعزيز مجال الشراكة على المستوى الجهوي والمحلي	**تمكين المجالس الجهوية والجماعات المحلية من ربط وتنمية علاقات تعاون وشراكة فيما بينها لتنفيذ برامج أو إنجاز أعمال ذات مصلحة مشتركة** **وتوطيد علاقات الشراكة الخارجية والتعاون الدولي اللامركزي**
تثمين الميزات التفاضلية للجهات	**التعريف والترويج للميزات التفاضلية للجهات**	**وضع إستراتيجية واضحة ومتكاملة مرفوقة ببرنامج عمل لتفعيلها قصد جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية** **تطوير الإعلام الجهوي وتكثيف التظاهرات التنموية والندوات القطاعية التي تبعث حركية وديناميكية مؤهلة ومدربة للفاعلين الاقتصاديين ومكوّنات المجتمع المدني.**

المحور	المجال	السياسات
	توطين الاستثمار	تحويل الموارد الطبيعية للجهات على عين المكان بما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية محلية الرفع من القيمة المضافة الجهوية من خلال تطوير حلقات الإنتاج تكثيف أنشطة التحويل والتصنيع إلى مستوى المنتوج النهائي في أهم القطاعات.
دفع الحركية الاقتصادية بالجهات	جعل الجهات تمتلك المقومات الذاتية للنمو وتتميز بنسيج اقتصادي	تركيز أقطاب تنموية جهوية تعمل على توظيف الإمكانيات والموارد الذاتية للجهات وربطها بمناطق الإنتاج وفق خطة تنمية جهوية مندمجة تضمن التوازن بين الأقاليم والجهات ربط الجهات بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية بما يضمن تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحو الفجوة الرقمية بين الجهات
	تطوير وتحسين نوعية التكوين المهني والفني في الجهات وتحسين القدرة التشغيلية	جلب المستثمرين المحليين والأجانب دعم الإدارات والمصالح الجهوية والمؤسسات العمومية تعبئة قد ارتها وتمكينها من الكفاءات البشرية للمساهمة في خلق ديناميكية اقتصادية
تطوير منظومة تمويل التنمية الجهوية	خلق آليات تمويل على مستوى الجهات	إيجاد آليات ومؤسسات تمويل جهوية تتسم بالنجاعة والمردودية بعث صناديق التمويل الجهوية وصناديق الاستثمار وآليات التمويل الصغير والتضامني تفعيل إطار شراكة بين الجهات والقطاع الخاص وحث الجهة على ربط علاقات خارجية للشراكة والتعاون
تكريس مبدأ المساواة بالتمييز الايجابي بين الجهات	على المستوى المؤسساتي	إعتماد تقسيم ترابي جديد يتلاءم ومتطلبات التنمية إسناد امتيازات إضافية تفاضلية للإطارات المختصة للعمل بالجهات الداخلية تدعيم الجهات بالموارد البشرية
	الحد من التفاوت التنموي	اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي وفقا لمقتضيات الفصل 12 من الدستور اعتماد مقاييس ومؤشرات علمية لتوزيع الميزانيات والبرامج الخصوصية

3.5 من أجل تعزيز استدامة التوازنات المالية

3.5.1 ضمان سلامة التوازنات المالية

لا يمكن تحقيق الانتقال الاقتصادي إلا في إطار إعادة استقرار التوازنات المالية الكبرى للدولة من خلال الالتزام بانتهاج سياسة تضمن تدريجيا تخفيض عجز الميزانية وتعافي المالية العمومية، مع التنبه لمحذور

السقوط في إجراءات تقشفية تحد من فرص النموّ. ان العلاقة بين النمو واستقرار التوازنات هي في الحقيقة علاقة جدلية، حيث أن تحقيق نسب نمو مرتفعة يعتبر شرطا أساسيا لتجاوز أزمة اختلال توازنات المالية العمومية والعكس صحيح. ومن ثم يكون مسار تحقيق التوازنات المالية مرتبطا بمسار الإصلاحات الهيكلية الكبرى المستوجبة بحكم توفيرها للهامش الجبائي الضروري لتطوير فعالية الاقتصاد الوطني. أضف الى ذلك الكلفة المرتفعة لمقاومة الإرهاب التي ستمثل ضغطا إضافيا على المالية العمومية في السنوات المقبلة. يتطلب دعم التوازنات المالية والحفاظ على سلامتها خلال الفترة القادمة تصحيح الاخلالات في مرحلة أولى، وضمان استدامة التوازنات في فترة ثانية، وذلك لضمان استدامة النمو ودعم مصداقية تونس وترسيخ مناخ الثقة وتعزيز آفاق التنمية بصفة عامة.

وبالتوازي، يستند تصحيح وضعية المالية العمومية إلى استعادة هامش التصرف في السياسة المالية خاصة من خلال مزيد تعبئة الموارد المالية الذاتية عبر اصلاح القطاع المالي، وتطوير منظومة الجباية، وتحسين هيكلة النفقات العمومية في اتجاه ترشيد الاعتمادات المرصودة للدّعم، والتّحكم في كتلة الأجور.

ويعدّ التحكم في التضخم من أبرز أهداف السياسة الاقتصادية للفترة القادمة لا فقط باعتبار تأثيره السلبي على تنافسية المؤسسات، وقرار الاستثمار، بل وكذلك بالنظر إلى وقعه السلبي على المقدرة الشرائية للمواطن، ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار الاجتماعي ومناخ الثقة. ويتمثل الهدف في التحكم في مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في مستويات دون 4% في أفق سنة 2020.

3.5.2 ضمان سلامة التوازنات المالية الخارجية

وتعد استعادة التوازنات الخارجية للبلاد ضرورة ملحة باعتبار تداعياتها المباشرة والخطيرة على انخفاض قيمة الدينار، وتوسع خدمة الدين الخارجي، وارتفاع نسبة التداين الخارجي. ويتمثل الهدف في التحكم في العجز الجاري في حدود لا تتعدى 5% من الناتج المحلي الاجمالي. لذلك لا بد من إعطاء أهمية لتحسين الترقيمات السيادية لتونس للحد من كلفة الاقتراض من السوق المالية. ستمثل سنة 2017 سنة صعبة بالنسبة لتمويل الميزانية حيث من المتوقع أن يمر مستوى خدمة الدين الخارجي خلالها بأعلى مستوياته.

انه لا يمكن الاستغناء عن ضبط إستراتيجية واضحة لتعبئة الموارد الضرورية لتمويل الميزانية. مما يستوجب تواصل تطوير السياسة النشيطة للدين لتعبئة موارد اقتراض بشروط ميسرة سواء على مستوى الكلفة أو مدة السَّداد إلى جانب مواصلة نهج التحرير التدريجي لعمليات رأس المال من أجل استقطاب المزيد من موارد الادخار الأجنبي، وتطوير السوق المالية الوطنية، وكذلك العمل على تعصير أدوات الوقاية من مخاطر الصرف وسعر الفائدة وتحسين الترقيم السيادي لتسهيل اللجوء للسوق المالية العالمية.

إن تحقيق الأهداف التنموية خلال الفترة القادمة يستدعي العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والبرامج الاصلاحية، ودفع الاستثمار مع المحافظة في ذات الوقت على التوازنات المالية، وضمان استدامة مؤشرات التداين. ولتحقيق هذه المعادلة سيرتكز العمل على تطوير هيكلة التمويل الخارجي في اتجاه استحثاث نسق الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المجددة وذات القيمة المضافة العالية، وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال وايجاد بيئة أكثر جاذبية للاستثمار خاصة على المستوى الترتيبي المتمثل في إصدار المجلة الجديدة للاستثمار، وقانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي، والتوجه نحو استقطاب المؤسسات ذات الطاقة التشغيلية الكبرى.

نسخة لإبداء الرأي

الباب الرابع: دعائم الخيارات الاستراتيجية

نسخة لإبداء الرأي

4 دعائم الخيارات الاستراتيجية

ان المحاور الاستراتيجية السابقة تستوجب هندسة سياسات تدعمها وتمكننا من الوصول الى الهدف المنشود أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة، والضغوط المسلطة والمنوال الذي نرجو إنجازه. تتمحور هذه الدعائم حول خمسة مسارات متزامنة: تجسيم حزمة من الإصلاحات الاستراتيجية، إعادة بناء المنظومة الاجتماعية، توجيه السياسات الاقتصادية نحو التشغيل والمحافظة على القدرة الشرائية، اعتماد سياسات صناعية جديدة، الاستثمار في الرأسمال البشري وأخيرا ارساء مقومات الدولة المنجزة. كل هذه المسارات تختزل في آليات وسياسات ستكون الوسائل الرئيسية من أجل الوصول الى الهدف المنشود.

4.1 تجسيم حزمة من الإصلاحات الاستراتيجية

تعتبر الاصلاحات الكبرى أهم دعامة للمخطط الخماسي، والآلية الرئيسية للتحول نحو منوال تنمية جديد. ولقد انطلقت بعض الإصلاحات منذ سنوات كالإصلاح الجبائي، وإصلاح القطاع البنكي العمومي، وإرساء مجلة جديدة للإستثمار والقطاع الجامعي وغيرهم.

حزمة من الإصلاحات الكبرى

وهذه بداية لمسار إصلاحي شامل يخصّ قطاعات ومجالات عدّة:

4.1.1 الإصلاح الإداري من أجل إدارة متميزة في أفق سنة 2030

يعتبر الإصلاح الإداري العمود الفقري للإصلاحات الهيكلية لذلك من الضروري ضبط أهم التوجهات الاستراتيجية للتحديث الإداري في أفق سنة 2030 وإعداد وثيقة للاصطلاح الاداري بالارتكاز على أحكام الدستور خاصة الفصول 14 و15 و139 منه، وعلى تشخيص الوضع الحالي للإدارة التونسية، واستئناسا

بتقارير مكاتب الدراسات الدولية والدّراسات الاستشرافية في مجال تحديث الإدارة. ويمكن حوصلة النظرة الاستشرافية للإدارة التونسية في أفق سنة 2030 في التوجهات الأساسية التالية:

1. إرساء إدارة ذكية « Smart government » بدون أوراق
2. إرساء إدارة منفتحة « Open Gov »
3. إرساء إدارة يقظة تستشرف الرهانات المستقبلية
4. إرساء إدارة ناجعة « Efficiente »
5. الارتقاء بالخدمات الإدارية لتبلغ مستوى متميزا: المواطن حريف
6. إحداث الأكاديمية الوطنية لتكوين الموظفين العموميين
7. على مستوى ممارسة الصلاحيات والتنظيم برئاسة الحكومة

جدول 9: مشروع الإصلاح الإداري

المجال	الاصلاح
إرساء إدارة ذكية « Smart government» بدون أوراق	• دمج وظائف ومهام الهياكل العمومية وأنظمة معلوماتها (whole of government) بشكل يمكن المواطن من التعامل معها كطرف واحد • تنويع قنوات النفاذ إلى الخدمات العمومية وتكريس استغلال الحوسبة السحابية Cloud Computing • اعتماد التعريف الالكتروني للمواطن • إستكمال وتحيين قواعد البيانات الوطنية وتنظيم الربط بينها والنّفاذ إليها وحمايتها • تركيز الشباك الموحد الإلكتروني للإدارة • نشر البيانات Open data وفتح المجال أمام القطاع الخاصّ لإسداء الخدمات العمومية • تجريد كافة الاجراءات للإدارية ووضعها على الخط • الاعتماد كليا على التصرف الالكتروني للوثائق GED في معالجة وخزن وإتاحة الوثائق الإدارية
إرساء إدارة منفتحة « Open Gov »	• اعتماد آليات للشفافية والمساءلة والمشاركة عبر كافة القنوات المتاحة وبإعتماد التكنولوجات الجديدة. وخصوصا عبر: ✓ نشر كافة المعطيات التي تخص مشاريع الدولة ونفقاتها من خلال تركيز موقع لكلّ مشروع مع دعم حماية المعطيات الحساسة ✓ تنظيم مجال الإستشارات العمومية والالتماس "pétition"، وإرساء آليات لتقديم الشكاوى والإبلاغات عن التجاوزات الإدارية، وضبط االهيكلة والمسؤوليات صلب الإدارة بصفة دقيقة وشفافة.

المجال	الاصلاح
إرساء إدارة يقظة تستشرف الرهانات المستقبلية	• تنمية القدرة الاستشرافيّة للإدارة ودعم وظائف اليقظة والتخطيط الاستراتيجي • الاعتماد على لوحات القيادة في متابعة البرامج • أخذ بالاعتبار المتغيرات التي يفرزها المحيط الداخلي والخارجي • استباق التطوّرات والتلاؤم معها واتخاذ الإجراءات الفاعلة.
إرساء إدارة ناجعة « Efficiente »	• مزيد تفويض الصلاحيات للإطارات • وتركيز إطار للعمل المشترك travail collaboratif بين الهياكل الإدارية • وملاءمة حجم الإدارة العمومية للمهام الرئيسية الموكولة لها • وإرساء نظام مرونة في التوقيت الإداري والعمل عن بعد.
الإرتقاء بالخدمات الإدارية لتبلغ مستوى متميزا: المواطن حريف	• تحديد حاجيات المتعامل مع الإدارة وأولويّاته عبر الإنصات إليه • تقريب الخدمة منه وتقديمها بطريقة مشخصّة عبر قنوات مختلفة ومتوفرة على امتداد 24 ساعة كامل أيام الأسبوع(24/7).
إحداث الأكاديمية الوطنية لتكوين الموظفين العموميين	• تكوينا موحّدا عند الانتداب • تكوينا مختصّا للمدعوّين للعمل في وظائف ومهمّات محدّدة • تكوينا تكميليا مرتبطا بالمسار المهني • تكوينا بالخارج عبر برامج التّعاون الدّولي • تكوينا عن بعد: ويكون ذلك عبر برامج مشتركة مع الجامعة الإفتراضية.
على مستوى ممارسة الصلاحيات والتنظيم برئاسة الحكومة	• حذف الرقابة المسبقة أو تعويضها على مستوى الوزارات بهياكل أو وكالات مراقبة التصرف على غرار المنشآت العمومية (في مجال المصاريف العمومية والوظيفة العمومية)، • إعادة ضبط مشمولات رئاسة الحكومة وتنظيمها في إتجاه تكريس وظائف القيادة والتخطيط الاستراتيجي وقيادة المشاريع ومتابعة تنفيذها.

4.1.2 اصلاح استراتيجي للمنظومة الجباية

سعيا لرفع التحديات في فترة ما بعد الثورة، وانطلاقا من تشخيص الصّعوبات والتحدّيات الهيكليّة التي تعرفها البلاد، وباعتبار أنّ إصلاح منظومة الأداءات هو رافد هام للتنمية ومصدر مستدام للموارد العمومية وفق منظور يزاوج بين الفعالية والعدالة والتنافسية، كان برنامج الإصلاح الجبائي من أوْكَدِ الأولويات التي تمّ التركيز عليها في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية الإستراتيجيّة. وتتمثل الأهداف الأساسية لمشروع الإصلاح الجبائي في تبسيط النظام الجبائي عموما، وتحقيق العدالة الجبائية بالتوزيع

العادل للعبء الجبائي بين مختلف المطالبين بالضريبة، وكذلك ضمان حيادية الأداء، والعمل على دعم الشفافية، ومقاومة التهرّب الجبائي، وهو ما من شانه أن يدعّم الثقة لدى المطالبين بالأداء، ويحسّن من العلاقة بينهم وبين الإدارة الجبائية.

كما يهدف مشروع الإصلاح الجبائي إلى دعم الجباية المحلية بما يساهم في دفع التنمية الجهوية، من ناحية، وإلى تعصير إدارة الجباية وإعادة هيكلتها وتطوير وسائل عملها ودعم سياسة الاتصال والتواصل داخلها ومع المطالبين بالأداء، من ناحية أخرى. ويرتكز على النقاط التالية:

- الضرائب المباشرة والامتيازات الجبائية المتعلقة بها.
- مراجعة النظام التقديري وإدماج الإقتصاد الموازي.
- الضّرائب غير المباشرة.
- الشفافية والتهرب الجبائي وضمانات المطالبين بالأداء.
- تعصير الإدارة.
- . الإصلاح الجبائي في مادة الجباية المحلية.

لذلك ستشهد السنوات الخمس المقبلة تنفيذ بنود الإصلاح الجبائي من خلال تبسيط نظام الجباية وإكسابه مزيدا من النجاعة والعدالة.

جدول 10: مشروع إصلاح استراتيجي للجباية

	المجال	الإصلاح
1	الضرائب المباشرة والامتيازات الجبائية المتعلقة بها	• مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الأفراد وملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة الجبائية والتخفيض في نسبة الضريبة على الشركات مع الترفيع في الشريحة المعفاة على مستوى جدول الضريبة على الدخل وإعادة توزيع بقية الشرائح، • تحسين نجاعة الأنظمة التقديرية والترفيع في مساهمتها في الموارد الجبائية وضبط مقاييس موضوعية للانتفاع بالنّظام التّقديري • مراجعة طرق استخلاص الضريبة بالتخفيض في بعض نسب الخصم من المورد، • ترشيد الامتيازات الجبائية بالحد منها وتوجيهها نحو الأولويات المتمثلة خاصة في تشجيع الاستثمار ودفع نسق التنمية والتشغيل وخاصة منها بالمناطق الداخلية

2	مراجعة النظام التقديري وإدماج الاقتصاد الموازي	• حصر النظام التقديري في الزمن وفي صغار المستغلين • مزيد التحكم في قاعدة الأداء وفي السجل الجبائي • توفير المعلومة الجبائية وتطوير نظام المعلومات للإدارة وتدعيم آليات المراقبة بالنسبة لبعض الأنشطة بحسب خصوصياتها وتموقعها • مراجعة طريقة توظيف الضريبة لملاءمة الأداء المستوجب مع طبيعة النشاط الممارس • تخفيف العبء الجبائي وكلفة الامتثال للواجب الجبائي من خلال مقاربة جباية صغار المستغلين مع جباية الأجراء • الحد من ظاهرة تفاقم الاقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية
3	الضرائب غير المباشرة	• تعميم تطبيق ميدان الأداء على القيمة المضافة ليشمل القطاعات والأنشطة غير الخاضعة حاليا • مراجعة نسب الأداء على القيمة المضافة بتطبيق نسبتين للأداء • تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة الخاضعة بتيسير شروط طرح الأداء على القيمة المضافة • مراجعة المعاليم على رقم المعاملات والحدّ من عددها
4	الشفافية والتهرب الجبائي وضمانات المطالبين بالأداء	• دعم الشفافية وضمان قواعد المنافسة النزيهة بتوحيد الإجراءات على مستوى جميع مصالح الإدارة وتحسين جودة الخدمات المسداة مع تبسيط المنظومة الجبائية • مقاومة التهرب والتحيل الجبائي والتصدي للجرائم الجبائية الخطيرة وذلك بإحداث هيكل يتكفل بالكشف عن تلك الجرائم وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها. • دعم ضمانات المطالب بالأداء وذلك خاصة بإحداث لجان مصالحة تسبق مرحلة التوظيف الإجباري للأداء مع حذف مرحلة الصلح القضائي وتفعيل مؤسسة الموفق الجبائي وتطويرها وإعادة هيكلة التنظيم القضائي الجبائي بحذف الإزدواجية القضائية ومنح الاختصاص للقضاء الإداري في جميع أطواره.
5	تعصير الإدارة	• مراجعة الهيكل التنظيمي للمصالح المركزية لإدارة الجباية من أجل تجميع المهام المتعلقة بالجباية والدّراسات والتشريع والمراقبة وتوسيع مهامها لتشمل خاصة التصرّف في المخاطر الجبائية وتبادل المعلومات الجبائية في إطار التعاون الدولي • إحداث هياكل جهوية للتصرّف في المؤسسات المتوسطة • تدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء وتدعيم منظومة الإصغاء للمتعاملين مع مصالح الجباية • تدعيم وسائل العمل بالتركيز على تعميم استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة لإنجاز مختلف المهام الموكولة لأعوان الجباية

6	الإصلاح الجبائي في مادة الجباية المحلية	• تحسين التصرف في الطاقة الجبائية للجماعات المحلية وإضفاء مزيد من العدالة في توظيف المعلوم على العقارات المبنية وتحسين استخلاصه وتحسين استخلاص بعض المعاليم على غرار المعاليم المستوجبة داخل الأسواق ومعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام وكعلوم الإشهار، • مراجعة منظومة التحويلات المالية لفائدة الجماعات المحلية. • مراجعة مجلة الجباية المحلية.

4.1.3 اصلاح استراتيجي للقطاع العمومي

4.1.3.1 اعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية

أما فيما يتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية فان الارتفاع الكبير للخسائر، وديون عدد هام منها، رغم وضعية الحماية من المنافسة التي تتمتع بها، وارتفاع مستوى ثمن الخدمات التي تقدمها، يتسبب في تحويلات هامة غير مجدية وغير عادلة من الميزانية لتغطية خسائر هذه المؤسسات العمومية. كما تشهد الميزانية تراجعا هاما في مداخيل الدولة المتأتية من المؤسسات العمومية الرابحة تاريخيا (شركة فسفاط قفصة– المجمع الكيميائي) .

تحتاج المؤسسات العمومية إلى إعادة هيكلة سريعة تجعل منها قاطرة للاقتصاد الوطني، وتحمي العدد الهام من المشتغلين بها، وتضغط على ثمن الخدمات التي تقدمها. إنّ التمشّي المقترح في إطار الإعداد لتصور لإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية يعتمد الثوابت التالية:

- تدعيمَ القدرة التنافسية للمؤسسات والمنشآت العمومية، وتجاوز وضعيتها المالية الحرجة ووضع برنامج لإعادة هيكلتها بشكل يضمن استمرارية نشاطها وتواصل تأمينها للمرافق العمومية المناطة بعهدتها في أفضل الظروف.
- أن كل الخيارات لإنقاذ المؤسسات والمنشآت العمومية مفتوحة للنقاش على أن تراعي مصلحة المؤسسة والمواطن، وأن تحافظ على دور الدولة كمساهم في رأس المال.
- العناية اللازمة بعملية إنقاذ المؤسسات والمنشآت العمومية على المدى القريب، ومعالجة وضعيتها المالية الحرجة بصفة عاجلة مع ضرورة دمج عملية الإنقاذ داخل تصور شامل يمتد على المدى المتوسط والبعيد.

- أن كل عملية إنقاذ وهيكلة للمؤسسات أو المنشآت العمومية لا بد أن تكون مصحوبة بعملية إرساء لقواعد الحوكمة الرشيدة للتصرف في هذه المؤسسات والمنشآت بشكل يمكنها من ضمان أوفر حظوظ النجاح.
- أن عملية إنقاذ وإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية لا بد أن تولي العناية اللازمة للحوار الاجتماعي.

4.1.3.2 تحسين مردودية الاستثمار العمومي

➢ **استكمال اصلاح منظومة الصفقات العمومية**

يعتبر إصلاح منظومة الصفقات العمومية من أكبر المكاسب التي لها أثر مباشر على مردودية الاستثمار العمومي من حيث وتيرةُ الانجاز. يرمي هذا الإصلاح إلى بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية:

1. تدعيم دور الصفقات العمومية في تحقيق الأهداف التنموية،
2. تحقيق النجاعة في الشراءات العمومية من خلال تبسيط الاجراءات،
3. تكريس الحوكمة الرشيدة وخاصة تلك المتعلقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

جدول 11: الأمر الجديد المنظم للصفقات العمومية

تضمن الأمرالصادر في 13 مارس 2014 جملة من الإصلاحات يمكن تقديمها فيما يلي:

1. تبسيط وتوضيح الإجراءات
2. تنظيم إجراءات إبرام الصفقات عن طريق منظومة الشراءات العمومية على الخط "TUNEPS" (من الفصل 77 إلى الفصل 82)
3. تدعيم الشفافية والمنافسة والمساواة
4. إرساء أخلاقيات منظومة الصفقات العمومية
5. تنظيم الهياكل المعنية بحوكمة الصفقات العمومية
6. – تدعيم المحافظة على حقوق المتدخلين في الصفقات العمومية

وقد تمت إعادة تنظيم الهياكل المكلفة بالمراقبة والتدقيق والتعديل والطعن في الصفقات العمومية على نحو يضمن استقلاليتها ونجاعة أدائها بإحداث:

❖ **المجلس الوطني للطلب العمومي:** هيكل استشاري لدى رئيس الحكومة له تركيبة تشاركية تضم ممثلين من القطاع العمومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعيين.

❖ **الهيئة العليا للطلب العمومي:** لدى رئيس الحكومة وتضم **اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية** (رقابة مسبقة ورقابة على تنفيذ وإبرام الصفقات بمقتضى أذون بمأمورية عن طريق هيكل مراقبي ومراجعي الصفقات العمومية) **وهيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية** (التعهد بالعرائض والنظر في الطعون ومراجعة الصفقات وتتخذ في إطار ممارسة مهامها **قرارات ملزمة**).

❖ **لجان مراقبة الصفقات العمومية:** تقوم برقابة شرعية إجراءات إبرام وتنفيذ الصفقات.

وسيتوج هذا المسار بإصدار الدليل العام للصفقات العمومية وكراسات الشروط النموذجية مما يمكن من مزيد فاعلية الطلب العمومي.

➢ **اعتماد الشراكة بين القطاع الخاص والعام**

إن تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستثمار العام تفترض تعبئة موارد مالية هامة قد لا تقدر الموارد المالية العادية للدولة أو الاقتراض على تغطيتها نظرا للقيود المتعلقة بحجم الإنفاق في المالية العمومية، ونسبة العجز والتداين العمومي. وبالتالي يمكن أن تعهد الدولة للخواص بتنفيذ مشاريع بنية تحتية ومشاريع كبرى لضمان التمويلات الضرورية لها .

وبالإضافة لما تتيحه الشراكة من حلول للتمويل فان من أهم مزاياها الجودة في إدارة الأموال العمومية والشفافية والسرعة والتحكم في كلفة إنجاز المشاريع وتقاسم المخاطر بين القطاعين. كما تساهم الشراكة في الاستفادة من القدرات الابتكارية والتجديدية للقطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات المتاحة للمواطن. كما تتيح هذه الصيغة التعاقدية الحفظ الأمثل للممتلكات العمومية وأصول البنية التحتية وصيانتها من قبل الشريك الخاص والتي تبقى على ملك الدولة وخاضعة لرقابتها مقابل مبلغ مالي تدفعه الدولة لفائدة الشريك الخاص طيلة مدة العقد.

4.1.4 اصلاح منظومة الدعم والعجز الطاقي

أصبحت منظومة الدعم من أبرز مسبّبات اختلال توازن المالية العمومية، حيث تطور حجم الدعم المباشر من 1.5 مليار دينار في سنة 2010 إلى حولي 4.5 مليار دينارا في 2014 مسجلة بذلك زيادة بحوالي 3 مليار دينار. إن ذلك يعني أن الدعم وصل مستويات لم تعد تحتملها المالية العمومية. لذلك وجب العمل الحثيث على مواصلة ترشيد وإصلاح منظومة الدعم وذلك بتوجيه الدعم نحو مستحقّيه الفعليين من الفئات الضعيفة والمتوسطة، حفاظا على تماسكها وضمانا لقدرتها الشرائية ويستوجب ذلك:

- توفير المعطيات الضرورية والدقيقة للتعرف على الخصائص الاجتماعية للأُسَر ومستوى عيشها ودخلها مع الوعي بشدة التعقيدات الميدانية لهذه العملية.
- ارساء مشروع المعرِّف الاجتماعي الوحيد.
- وضع بنك معطيات متطوّر وديناميكي حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من خلال إرساء نظام معلوماتي حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل يرتكز على المعرف الاجتماعي الموحد
- إنجاز مراجعة شاملة تهدف إلى تجميع المعلومات المحيّنة حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.
- اعتماد آلية تلقائية Règle automatique لتحديد سعر المحروقات وربطها بالسعر العالمي.

إن ترشيد الدعم يجب أن يرافقه وضع الآليات الكفيلة بالمحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في قطاعات الإنتاج التي ترتبط بمنظومة الدعم (بما في ذلك الانتقال إلى نظام الدعم المباشر) على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة والنقل العمومي. وكذلك يجب مقاومة كل مظاهر تحويل الدعم عن وجهته الحقيقية (تهريب المواد المدعمة بالنظر للفوارق السعرية مع دول الجوار – الاستهلاك المشط والتبذير – استعمال المواد المدعمة في غير الأغراض المخصصة لها – عدم اقتصار الدعم على الاستهلاك الأسَري).

إنّ مسألة دعم المحروقات نتاج للعجز الطاقي الذي تعاني منه البلاد. لذلك من الضروري وضع إستراتيجية وطنية لتدارك العجز الطاقي تعتمد على دفع الاستثمار الوطني والأجنبي في المجالات الآتية:

- استكشاف واستغلال النفط والغاز وفق شروط بيئية صارمة في إطار الشفافية والمحافظة على المصلحة الوطنية العليا وتنمية مناطق الاستغلال.
- التحكم في استهلاك الطاقة.
- تحفيز البحث في مصادر الطاقات المتجددة واعتبارها قطاعا واعدا ورافعة أساسية للتطور الصناعي المستقبلي.
- مزيد التعمّق في ملف استكشاف واستغلال الغاز الصخري لتدارك العجز الطاقي.

جدول 12: مشروع المعرف الاجتماعي الوحيد

في إطار إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية يتم إعداد مشروع تحيين وتحديث منظومة المعرّف الاجتماعي الوحيد. يشمل هذا المعرف مختلف الفئات الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين وذوي الحقّ منهم(7 ملايين منتفع) والمنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة 235ألف عائلة (أي ما يناهز 1 مليون منتفع) والمنتفعين ببرنامج العلاج بالتعريفة المنخفضة 602ألف عائلة (أي ما يناهز2 مليون منتفع). وستمثل قاعدة البيانات التي سيتمّ وضعها مرجعا موحّدا وشاملا لكل المنتفعين بأنظمة الحماية الاجتماعية بما يضفي أكثر نجاعة على تدخلات الدولة خاصة في مجال الحماية الاجتماعية.

4.1.5 اصلاح منظومة تشجيع الاستثمار

إن أغلب التجارب تبين أن منظومة تشجيع الاستثمار هي من الروافد الاساسية للانتقال الاقتصادي عموما وجلب الاستثمار خصوصا. لذلك لا بد من تنقية مناخ الاستثمار من آثار منظومة الفساد التي وضعت يدها على أكثر المؤسسات ربحية عبر التلاعب بقوانين الاستثمار، وعبر وضع قوانين تمنع المنافسة في مجالات نشاط تلك المؤسسات. ان ذاك يستوجب تعزيز المنافسة بالدفع نحو حرية وعدالة أكبر للنفاذ للأسواق وتكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين، وإزالة العراقيل أمام المبادرة الخاصة وتشجيع المستثمرين الجدد، وتوسيع دائرة رجال الأعمال.

ستعيد مراجعة منظومة تشجيع الاستثمار ترتيب المكونات الثلاثة لهذه المنظومة ألا وهي:1) المبادئ العامة للاستثمار في شكل ميثاق للاستثمار، 2) منظومة المنح والحوافز والامتيازات الجبائية في شكل قوانين بهدف تبسيطها وحسن توجيهها وجعلها أكثر شفافية 3) وأخيرا منظومة الحوكمة في شكل مؤسسات فاعلة. ان كل ذلك سيعمل من أجل كسر التجزئة بين القطاع الخاص الموجه للتصدير والقطاع الخاص الموجه للسوق المحلية بهدف اندماج القطاعين والعمل على إدماج القطاع الموازي في القطاع المنظم بالحد من تفاقم الاقتصاد غير المنظم، وضبط استراتيجية تمكن من احتوائه والتقليص من حجمه.

جدول 13: مبادئ مشروع إصلاح مجلة الاستثمار

ضرورة نجاعة تدخل الدولة (مبادئ اقتصادية)	1. إصدار مجلة غير قطاعية قابلة للتأقلم بصورة إيجابية مع تغيرات الإقتصاد وتجسد أهداف المرحلة الحالية 2. عدم التدخل بآليات خارجة عن السوق، بل التدخل بآليات تدعم ديناميكية الإستثمار 3. تطوير دور الدولة من "مشجع على الإستثمار" إلى "مكافئ على الإستثمار" 4. الانفتاح التدريجي لجميع القطاعات التنافسية، مع المحافظة على حماية القطاعات الحساسة 5. تبسيط، توضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الإستثمار
تبسيط المفاهيم والنصوص والإجراءات وتوضيحها (مبادئ اجرائية)	1. تبسيط فصول المجلة وصياغتها بطريقة غير متداخلة 2. توضيح المفاهيم والإجراءات بطريقة تسهل اتخاذ القرار وتقطع مع التأويلات الخاطئة 3. وضع معايير موحدة وواضحة بقطع النظر عن القطاع أوالتوجه للتصدير 4. التقليص إلى الحد الأدنى من آليات المراقبة الإدارية والإجرائية على السوق، خاصة

	المراقبة السابقة وتحويلها إلى مراقبة لاحقة 5. تبسيط منظومة الحوافز وترشيدها والتقليص في عدد آليات التشجيع على الإستثمار
ترشيد نفقات الدولة (مبادئ مالية)	1. ترشيد النفقات في مجال التشجيعات 2. تحويل جزء من التشجيعات إلى استثمار باسم الدولة (مساهمة في رأس المال) 3. ضمان عدالة أكبر بين المتدخلين الإقتصاديين، خاصة فيما يخص الإمتيازات والجباية
الحوكمة	1. المجلس الأعلى للاستثمار: المصادقة على التوجهات الكبرى في مجال الإستثمار وتحديد سياسة الدولة 2. الهيئة الوطنية للاستثمار: المخاطب الوحيد للمستثمر، تحديد مكونات الإضبارة الموحدة، قبول ملفات المستثمرين في شكل إضبارة، اقتراح السياسات والإصلاحات ومتابعة الاستثمار الخاص. 3. الصندوق السيادي للاستثمار كآلية لتدخل الدولة لمساندة الاستثمار.

4.1.6 إصلاح المنظومة المالية

رغم الجهود المبذولة لتوفير مصادر التمويل الداخلي للاقتصاد فإنها تبقى محدودة إضافة إلى أن النفاذ إليها لا زال يشكو من بعض العوائق التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال وبالتالي تطوير الاستثمار. وفي هذا الإطار يبقى العمل على إدخال إصلاح عميق على مستوى الجهاز المصرفي والسوق المالية أمرا ضروريا.

ففي ما يتعلق بتطوير الجهاز المصرفي سترتكز الاصلاحات خلال المرحلة القادمة على الرقي بجودة الخدمات المصرفية إلى مستوى المقاييس العالمية، وتعزيز الأسس المالية للمؤسسات المقرضة قصد توفير التمويلات الضرورية لتلبية حاجيات الاقتصاد وبالتالي دعم الاستثمار الخاص. وفي هذا الإطار سيتم تنفيذ البرامج الرّامية إلى إعادة هيكلة البنوك العمومية بهدف تدعيم الصلابة المالية لهذه البنوك، وتحسين طريقة حوكمتها وتسييرها، وضمان تطبيقها لمعايير التصرف الدولية، إضافة إلى الحد من حجم الديون المصنفة. كما تتمحور الاصلاحات حول إيجاد الحلول الجذرية التي من شأنها الحد من مديونية القطاعات الاقتصادية وخاصة منها السياحة ومراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بإفلاس المؤسسات. وبالتوازي ستتكثف الجهود لتشجيع الادخار طويل المدى، وتعصير قطاع التأمين، إضافة إلى تحسين

الإطار التشريعي للتمويلات الصغرى، ودعم مساهمته في توفير التمويلات اللازمة، ودفع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في تمويل المشاريع.

وفي هذا الاتجاه انتهت عملية تدقيق شامل للبنوك العمومية مع إعداد برنامج لتطوير الجوانب المالية والتنظيمية والمؤسساتية لها، وبلورة مخططات التصّرف في مواردها البشرّية، وسبل تحسين نجاعة أدائها وتحسين منظومة حوكمتها.

إنّ التوجهات الاستراتيجية لتدخل الدولة في القطاع البنكي والمالي تتبني على خمسة ركائز أساسية مترابطة :

1. قطب يتكّون من بنوك ذات مساهمة عمومية في صيغتها الشمولية بعد إعادة هيكلتها.
2. قطب استخلاص الديون البنكية وإعادة هيكلة المؤسسات التي تمر بصعوبات ببعث "شركة تصّرف في الأصول" وتخصيص الاعتمادات الخاصة بمساهمة الّدولة في رأس مالها.
3. قطب تمويل عمومي يتكّون من صندوق الودائع والأمانات بعد تدعيم دوره وتوسيع مجال تدخله.
4. قطب لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال دمج مختلف الآليات وخلق تناغم بينها.
5. قطب للتمويل الصغير في إطار تصّور جديد للبنك التونسي للتضامن.

جدول 14: استراتيجية اصلاح المنظومة المالية

المجال	الاصلاحات
البنوك	1. مراجعة الإطار القانوني الذي تنشط فيه البنوك على غرار القانون المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تشكو صعوبات اقتصادية وإحداث شركة للتصرف في الديون العالقة لدى البنوك والتي تثقل كاهلها وكذلك تدعيم قاعدتها المالية والمحيط المؤسساتي المتعلق بنشاطها. 2. مراجعة منظومة حوكمة البنوك العمومية في اتجاه مزيد الترشيد 3. إعادة هيكلة مساهمات الدولة المباشرة وغير المباشرة في البنوك المشتركة
تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتمويل الصغير	1. استكمال توصيات الدراسة الاستراتيجية لتطوير التمويل الصغير 2. مراجعة نظام تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تقييم نموذج أعمال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وشركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية الجهوية وتدخلات أنظمة الضمان واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتدعيمها

السوق المالية	3. تحسين عمق السوق المالية من خلال التشجيع على الادراج بالسوق المالية ودعم نشاط السوق البديلة 4. تعزيز سلامة المعاملات المالية وضمان شفافية السوق 5. وتطوير أعمال الرقابة بصفة مطابقة لمبادئ المنظمة العالمية لهيئات أسواق المال
قطاع التأمين	1. التركيز خاصة على أصناف التأمين الواعدة والاختيارية على غرار منتجات التأمين على الحياة وتأمين الّصادرات. 2. النهوض بمجالات التأمين الصغير وأصناف التأمين التكافلي 3. دعم تنافسية مؤسسات التأمين وتعزيز قدراتها المالية وتحسين الطاقة الاحتفاظية للقطاع 4. التسريع بمراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم قطاع التأمين في اتجاه تطويرها نحو أكثر نجاعة وملاءمتها بالمعايير الدولية في المجال 5. إستكمال الّدراسات الخاصة بتعريفات التأمين الالزامي للعربات البرّية ذات محرك وإرساء مركز لقاعدة بيانات ذي الصلة .

4.1.7 إصلاح المنظومة العقارية

تعتبر الإصلاحات في مجال الشأن العقاري هي القاطرة التي من شأنها أن تحقق الإصلاحات القطاعية الأخرى ومن أهمها:

- إصدار مجلة قانونية موحدة لجميع النصوص المتعلقة بالشأن العقارية وخاصة النصوص المنظمة لملك الدولة سواء كان عاما أو خاص.
- دعم المصالح الجهوية المتدخلة في الشأن العقاري من حيث الصلاحيات وسلطة اتخاذ القرار.
- العمل على إيجاد هيكل حكومي تنسيقي بن جميع الهياكل المتداخلة في الشأن العقاري من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (مصالحها المختلفة مثل إدارة الملكية العقارية) ووزارة العدل (المحكمة العقارية) ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (ديوان قيس الأراضي والمسح الإجباري) ووزارة الفلاحة (الوكالة العقارية للفلاحة...) يكون له دورا رياديا في تحديد السياسة العامة في المجال العقاري ودورا تقريريا يساهم في دعم التنمية على الصعيد الجهوي ودعم الاستثمار.
- تطوير الشكل القانوني لإدارة الملكية العقارية ولجهاز المكلف العام بنزاعات الدولة بما يضمن نجاعة أكبر في تدخل الهيكلين المذكورين.

4.2 إعادة بناء المنظومة الاجتماعية

تستند الإستراتيجية المزمع توخيها في مجال ارساء منظومة وطنية للحماية الإجتماعية وتدعيم شبكات الأمان الإجتماعي إلى ثوابت وخيارات جوهرية تكرّس حق الفرد في التغطية الإجتماعية والعمل اللائق، وتدعم الحلول المستديمة للفقر من خلال ترسيخ مبدأ التعويل على الذات والإدماج الإقتصادي مع تفعيل دور المجتمع المدني في معاضدة مجهودات الدولة في مجال محاربة الفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي في إطار منوال جديد للتنمية يضمن التوزيع العادل لثمار التنمية بين مختلف الفئات والجهات وتحقيقَ النمو الشامل.

4.2.1 ارساء أرضيات للحماية الاجتماعية

بالنظر إلى النقائص المسجّلة على مستوى منظومة الحماية الاجتماعية ومحدودية التنسيق بين مختلف الآليات المحدثة للغرض، وعملا بالمبادئ التي تضمنها الدستور الجديد خاصة في فصله 38 حول "الحق في تغطية صحية واجتماعية للجميع" يتجه العمل إلى مراجعة جذريّة لهذه المنظومة بهدف ارساء أرضيات للحماية الاجتماعية "socles de protection social" في إطار منوال جديد للتنمية يضمن التوزيع العادل لثمار التنمية بين مختلف الفئات والجهات وتحقيق النمو الشامل.

وتهدف هذه المنظومة إلى :

- تكريس دور الدولة لضمان تغطية صحية شاملة خاصّة للفئات الهشّة وذات الدخل المحدود مع اقرار حدّ أدنى من الدخل لفائدتها.
- مراجعة جذرية لمنظومة الضمان الاجتماعي واقرار الاصلاحات الضرورية لمختلف الفروع خاصة في مجالي التقاعد والتأمين على المرض وإيجاد صيغ تمويل ملائمة للمحافظة على توازناتها المالية باقرار أنظمة قاعدية وأخرى تكميلية في إطار توافقي عملا ببنود العقد الاجتماعي.

وتدعيما لهذا التوجه الاستراتيجي وتكريسا لمبدأ الشفافية والحوكمة الرشيدة، يتجه العمل نحو ارساء قاعدة بيانات موحّدة وسجلّ مرجعي يشمل كل الفئات المستهدفة بغية احداث معرف اجتماعي وحيد يتمّ اعتماده من طرف كل المتدخلين في مجال التنمية الاجتماعية مع الحرص على التحيين الدوري لهذه السجلّات ووضعها على ذمة كل الجهات والأطراف المتدخّلة بما يساهم في اضفاء مزيد من النجاعة على عملية الاستهداف الجغرافي والمشخص.

وسيمكّن احداث المعرف الاجتماعي الوحيد من متابعة أوضاع كل الفئات المستحقّة التي تستجيب لمقاييس الانتفاع بالبرامج الاجتماعية المحدثة في إطار أرضيّات الحماية الاجتماعية المشار إليها بما يعزّز تصويب التدخّلات وترشيد النفقات.

وفي إطار تدعيم اللامركزية، وتعزيز إستقلالية الجهات، وتثمين دورها الأساسي في وضع وتنفيذ السياسات، وترشيد التصرف في البرامج الإجتماعية، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تطوير دور الجهات في التصرف في البرامج والتدخلات ذات العلاقة وفي عملية الإستهداف وتحديد قائمات المنتفعين وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى المركزي الذي يبقى دوره محوريا في التنسيق والإشراف والمتابعة وتعديل السياسات الإجتماعية وتقييمها.

4.2.2 اصلاح قطاع الضمان الاجتماعي

ان حدّة الضغوطات التي شهدتها منظومة الضمان الإجتماعي في السنوات المنقضية أدت بالخصوص إلى انخرام التوازنات المالية لجل الأنظمة ولا سيما منها أنظمة الجرايات نتيجة عدة عوامل من أهمها تقلص المؤشر الديمغرافي من 5.9 نشيطين مشتغلين لكل منتفع بجراية سنة 1991 بالقطاع العمومي الى 2.58 سنة 2013 ومن 6.1 الى 4.1 في القطاع الخاص خلال نفس الفترة وذلك بالتوازي مع ارتفاع مؤمّل الحياة عند الولادة من 11.3 سنة 1991 الى حدود 15 سنة 2014.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ العجز الجملي لأجهزة الضمان الإجتماعي ارتفع من 196 م د سنة 2011، الى 241 م د سنة 2013، ليصل في موفى سنة 2014 الى حدود 346 م د.

ويستدعي تفاقم عجز صناديق الضمان الاجتماعية الانطلاقَ في إصلاحها هيكليا وانتهاج إصلاح شامل لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعه بما في ذلك نظام التأمين على المرض، وأنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص بما يضمن التوازنات المالية لهذه الأنظمة، مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات، والعمل على تنويع مصادر التمويل. وفي هذا الإطار يستوجب تقييم أنظمة التقاعد والصّيغ الثلاث للتأمين على المرض (المنظومة العلاجية العمومية، والمنظومة العلاجية الخاصة، ونظام استرجاع المصاريف) من أجل اعتماد مسار اصلاح استراتيجي في اطار ارساء أرضية الحماية الاجتماعية بما يضمن تحسن وتصويب المنافع مع المحافظة على ديمومة هذه المنظومة.

إلا أن هذه الوضعية السّلبية لا يجب أن تحجب ضرورة معالجة الإشكاليات في شموليتها انطلاقا من تشخيص دقيق للضغوطات، واستشراف للآفاق المستقبلية بالإستناد بالخصوص الى الدراسات المالية والديمغرافية، مرورا بالإصلاحات الهيكلية الهادفة الى الرفع من المردودية الداخلية لأجهزة الضمان

الإجتماعي ولاسيما منها تلك المتعلقة بالإرتقاء بمعدلات الإستخلاص، وبنسب التغطية الفعلية الى مستويات أرفع ووصولا الى بلورة تَمَشٍّ اصلاحي شامل ومتكامل على المدى القريب والمتوسط والبعيد تتم دراسته والتوافق حوله بصفة تشاركية في اطار اللجنة الفرعية للحماية الإجتماعية المحدثة صلب العقد الإجتماعي، على أن يتم اقراره ووضعه حيز التنفيذ بعد تعميق النظر حوله من طرف المجلس الوطني للحوار الإجتماعي.

جدول 15: اصلاح المنظومة الاجتماعية

	المجال	الاصلاحات
	ارساء أرضيات للحماية الاجتماعية	• ارساء قاعدة بيانات موحدة ومفصلة وسجل مرجعي يشمل الفئات المستهدفة • احداث معرف وحيد سيمكن من متابعة اوضاع العائلات المستحقة • لضمان تغطية صحية شاملة • تكريس لإستهداف الجغرافي والمشخص قصد الحد من الفوارق الجهوية وفي إطار التمييز الإيجابي لبعض الجهات • تطوير دور الجهات في التصرف في البرامج والتدخلات ذات العلاقة
	اصلاح الصناديق الاجتماعية	• إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة صناديق الضمان الاجتماعي • التسريع بالإصلاح الهيكلي للصناديق الاجتماعية والاستئناس بالتجارب المقارنة في ذلك مع اعتماد الحلول المركبة. • إصلاح وتحديث منظومة صناديق التقاعد والحيطة الاجتماعية • الترفيع في سن الإحالة على التقاعد

4.3 توجيه السياسات الاقتصادية نحو التشغيل والمحافظة على القدرة الشرائية

4.3.1 تعبئة وطنية من أجل تجسيم استحقاق التشغيل

إن معالجة ظاهرة البطالة وتكريس الحق في العمل لكل مواطن ومواطنة وفقا لمقتضيات الدستور الجديد وتماشيا مع ما ورد بالعقد الإجتماعي ومسايرة لأوكد الإستحقاقات التي قامت من أجلها الثورة التونسية تقتضي بلورة الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الكفيلة بتلبية الطلب الإجتماعي المتزايد وإحداث أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل وموارد الرزق لا سيما لفائدة الشباب من حاملي الشهائد للتقليص من نسبة البطالة إلى حدود 12% سنة 2020 مقابل 15% سنة 2014.

ولتجسيم هذه الأولوية ستتكثف الجهود في اتجاه الرفع من تشغيلية طالبي الشغل، ودعم القدرة التنافسية لجهاز الإنتاج، والرفع من محتواه التشغيلي، وحفز المبادرة وتنمية روح الخلق والإبداع، وإيلاء عناية قصوى للعمل المستقل وللإنتصاب للحساب الخاص وإحداث المؤسسات.

كما سينصرف الإهتمام في نفس السياق نحو تعزيز وظائف الإحاطة ومساندة الباعثين الجدد وتأمين ديمومة المشاريع المحدثة مع ضمان الوقع الإيجابي للبرامج النشيطة للتشغيل وتحسين المردود الداخلي والخارجي لأنظمة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني ومزيد الحرص على ملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل والارتقاء ببرامج التأهيل والإدماج إلى مستويات أرفع.

4.3.2 تطوير المداخيل والسعي الى الحفاظ على القدرة الشرائية

لئن مثل ضمان ديمومة المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية من اولويات المرحلة للحفاظ على مواطن الشغل والنهوض بالإنتاجية، فان تحسين ظروف العمل من خلال الترفيع في الاجور والمحافظة على القدرة الشرائية للعمال ومزيد النهوض بالصحة والسلامة المهنية، تعتبر من الثوابت الجوهرية وخيارا استراتيجيا يهدف بالأساس الى تأمين حق العامل، والنهوض بالعلاقات الشغلية في إطار تمشٍّ توافقي للحفاظ على المناخ الإجتماعي داخل المؤسسة وتدعيم قدرتها على المنافسة وذلك بالنظر الى دور العنصر البشري كمصدر هام لتحسين الإنتاجية.

وبالنظر الى دقة وحساسية المرحلة التي تمر بها تونس، واعتبارا لجسامة الرهانات والتحديات المطروحة على المجموعة الوطنية بأسرها، لاسيما في مجال التشغيل، وبغض النظر عن الإنعكاسات السلبية لكل زيادة غير مدروسة ودون مراعاة للمقاييس الموضوعية ذات العلاقة أو الأولويات الوطنية، فانه يكون من الأجدى طرح الإشكاليات في إطار تمشٍّ تشاركي بهدف التوفيق والتحكيم بين متطلبات الحفاظ على القدرة الشرائية ومقتضيات الرفع من نسق احداثات الشغل والحد من تفاقم البطالة خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهائد.

4.3.3 دعم التشغيل والسعي لإدماج التشغيل الهش والقطاع غير المنظم

بالنظر إلى أهمية التشغيل وتأكد معالجة مسألة البطالة خاصة لدى الشباب، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على بلورة سياسات كلية تعير أهمية قصوى للمجالات ذات الكثافة التشغيلية العالية مع اعتماد التمييز الإيجابي لفائدة المناطق ذات الأولوية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، ودفع الاستثمار وتصويبه نحو الأنشطة ذات القدرة التشغيلية العالية والمحتوى المعرفي الرفيع، بالإضافة إلى تنقية مناخ الاستثمار وارساء منظومة بحث وتطوير ناجعة تساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبالتوازي سيتم التركيز على دفع القطاعات المحدثة لمواطن الشغل من خلال مواصلة دعم القطاعات الإستراتيجية التقليدية ذات المحتوى التشغيلي المرتفع، والتشجيع على الاستثمار في القطاعات الجديدة والواعدة. كما سيتم العمل على تعزيز قدرات القطاع الخاص على خلق مواطن الشغل وذلك علاوة على تكثيف الجهود من أجل توفير موارد بشرية ماهرة وتطوير خدمات التشغيل.

ومن ناحية أخرى، سيرتكز العمل على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التربوية، ودعم تفتحها على محيطها بصفة عامة وعلى سوق الشغل بصفة خاصة، وذلك عبر الرفع من مردودها وتنويع مسالكها ومهننة اختصاصاتها والتحسين من تشغيلية خرّيجيها.

وبالتوازي سيتم العمل على إحكام تصويب الآليات النشيطة لدعم التشغيل واعتماد مقاربة محلية للتشغيل ترتكز على دفع فرص الإدماج بالجهات من خلال تصور الخطط والبرامج الجهوية للتشغيل، إلى جانب تصويب التدخلات واستهداف الفئات ذات الأولوية، مع تدعيم دور مكونات المجتمع المدني في منظومة التشغيل. كما سيتم العمل على تعزيز النجاعة التشغيلية لآليات وبرامج التشغيل، والحد من أشكال التشغيل الهشّ، والحث على إرساء أنماط عمل تتماشى وتقنيات الإنتاج الحديثة.

العمل على إدماج الإقتصاد الموازي والتشغيل الهش ضمن الدورة الإقتصادية المهيكلة من خلال وضع السياسات الجملية والقطاعية القادرة على دفع التشغيل في الميادين المهيكلة مع التركيز على الإستثمار في المجالات ذات القيمة المضافة العالية، واحداث مؤسسات متوسطة وصغيرة وبالغة الصغر تكون مستدامة، إلى جانب إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة، واحداث مؤسسات منتجة ومستدامة.

وبالنظر إلى ما يوفره إحداث المؤسسات من فرص للتشغيل والإنتاج، وتجذير لروح المبادرة والخلق والإبداع، ستتجه العناية في الفترة القادمة إلى الحث على توسيع قاعدة النسيج الاقتصادي، واستحثاث نسق إحداث المشاريع لاسيما عبر رفع العراقيل ذات العلاقة بالتمويل والتسويق وتبسيط الإجراءات وضمان ديمومة الأنشطة والمشاريع المحدثة، مع إيلاء اهتمام خاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك بالمشاريع المحدثة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4.4 اعتماد سياسات قطاعية جديدة

ان تغيير البنية الإنتاجية للاقتصاد لن يتم بشكل ارادي دون تخطيط مسبق أو انتقاء قطاعي أو حزمة من آليات التشجيع الجبائية وغيرها. بل يستوجب ذلك تقاسما للأدوار بين الدولة والقطاع الخاص تلعب فيه الدولة دور المخطط الاستراتيجي والمستشرف الفاعل، بينما يكون القطاع الخاص المنفّذَ عبر الاستثمار والتصدير والتشغيل.

وفي هذا السياق، سيكون الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية والمتطورة من أهم العوامل التي سيتم التعويل عليها في انجاز مختلف الأولويات الخماسية (التنمية الجهوية، إيجاد فرص العمل، تنمية الصادرات وخلق القيمة المضافة) لذلك من الضروري توخي التمشي الآتي:

- اعادة توجيه القطاعات الإنتاجية والخدماتية نحو مسالك جديدة واعدة ذات قيمة مضافة عالية، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف (الموارد البشرية، والبنية التحتية التكنولوجية، والحوافز...)؛
- تحديد وتطوير القطاعات الواعدة في المناطق المحرومة؛
- تكثيف النسيج الصناعي في المناطق الداخلية من أجل الحد من التفاوت الجهوي؛
- تحسين المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة لمختلف القطاعات الإنتاجية؛
- الارتقاء بمجموعة من الصناعات إلى مستوى أعلى من خلال الابتكار والتطوير التكنولوجي
- تطوير بنية تحتية صناعية جذابة وتنافسية (المناطق الصناعية، الأقطاب التكنولوجية....)؛
- دعم المبادرات الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية والخدمات دعما فعالا في مختلف مراحل المشاريع لتكثيف وتيرة إنشاء المشاريع وتحسين معدل نجاحها؛
- تحويل تونس إلى مركز عالمي un hub de Nearshoring للخدمات والأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية من خلال تصميم وتنفيذ استراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية حول مكامن القوة لتونس الصناعية.
- إيلاء الإنتاجية في القطاع الفلاحي الأهمية الملائمة لدوره في الاقتصاد الوطني وتوفير الأمن الغذائي.
- تحويل تونس إلى قطب اقليمي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

إن ذلك يستوجب إعداد إستراتيجيات قطاعية لتونس 2020 على غرار "تونس الرقمية 2020". وتتوج هذه الإستراتيجيات بخطط عمل تنصهر فيها جهود الدولة والقطاع الخاص. في هذا السياق يستوجب تحديث محتويات نظام الابتكار الوطني من أجل مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها على الاقتصاد التونسي ومواصلة برامج دعم التصدير.

4.4.1 اصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار

يمثل الإبتكار والتجديد والإقتصاد الرقمي أحد أهم هذه المصادر لما توفره التكنولوجيات والتقنيات الحديثة من فرص للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر تكثيف المنتوجات وأساليب العمل المتطورة وأنماط الاستهلاك المستجدة.

جدول 16: اصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار

المجال	الاصلاح
إرساء منظومة وطنية للتجديد تعتمد أساسا على حوكمة متناسقة ومتكاملة	• ضبط دقيق للأولويات والأهداف • توفير آليات التحفيز والتمويل المناسبة للتجديد والابتكار • احداث المؤسسات المجددة • تطوير البحث العلمي التطبيقي والتكوين الهندسي في المجالات الواعدة.
إعادة النظر في السياسة التعليمية والتكوينية لتواكب متطلبات المرحلة القادمة	• العناية بالعنصر البشري وبنسبة التأطير صلب المؤسسات الاقتصادية • تطوير علاقة المؤسسة بالجامعة وبمؤسسات البحث وتشجيع تنقل الباحثين لدى المؤسسات الاقتصادية • وضع برامج تكوينية لفائدة الباحثين وفق متطلبات وحاجيات المؤسسات.
توفير بنية أساسية تكنولوجية متطورة مبنية على أحدث تكنولوجيات الاتصال وتحسين الخدمات اللوجستية والبنية الأساسية المرتبطة بها	• مواصلة إنجاز الأقطاب التكنولوجية بمختلف الجهات وفي مختلف الاختصاصات ذات الأولوية الوطنية • التعريف بهذا البرنامج على الصعيد الدولي لاستقطاب المؤسسات الاقتصادية العالميّة ومراكز البحوث الدوليّة والجامعات الأجنبيّة.
انتهاج سياسة جديدة لاستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي	• تحفيزه للتوجه أكثر نحو الأنشطة المجددة والجهات التي لم تحضي بفرص الإستثمار إستغلال ميزاتها بما يجعل من البلاد وجهة متميزة لإعادة تموقع الشركات العالمية • تعزيز مجال نقل الخدمات خارج المنشأ
إحداث شبكات الشراكة القطاعية "les clusters" لتكون الإطار الأمثل لتطوير الأنشطة الواعدة والمجددة	• تجميع المؤسسات الاقتصادية المترابطة في نفس النشاط أو الأنشطة المتكاملة أو التي تتشارك في نفس القنوات التسويقية حول مشاريع مجددة مشتركة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية • دعم تموقعها في الأسواق الخارجية وذلك خاصة في المجالات الواعدة في قطاعات الصناعة والفلاحة والموارد الطبيعية والخدمات

4.4.2 برامج دعم التصدير

ستتظافر الجهود خلال الفترة القادمة لإعطاء دفع جديد ومميز لقطاع التصدير باعتباره قاطرة أساسية للنمو عبر الانطلاق في وضع البرنامج الثالث لتنمية الصادرات حيز التنفيذ، ومواصلة العناية بالمؤسسات

المصدرة خاصة منها الصغرى والمتوسطة ومساعدتها على تخطي صعوبات المرحلة وذلك من خلال مواصلة تبسيط إجراءات التجارة الخارجية، وتطوير أداء صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته، ودعم منظومة التجارة الالكترونية وتطويرها.

ويهدف البرنامج الثالث لتنمية الصادرات الذي سيتواصل تنفيذه على امتداد خمس سنوات أساسا إلى تطوير جودة جهاز دعم التصدير، والمساعدة على ضبط استراتيجيات اقتحام الأسواق الخارجية، واضفاء النجاعة اللازمة على أداء مختلف الصناديق المتدخلة في مجال التصدير، فضلا عن تدعيم انتصاب المؤسسات المصدرة بالخارج، والضغط على التكلفة.

سيتواصل العمل على الإحاطة بالمؤسسات المصدرة ومساعدتها على اقتحام الأسواق الخارجية من خلال تدعيم البرنامج النموذجي لمرافقة 111 مؤسسة تونسية صغيرة ومتوسطة لم يسبق لها تصدير منتجاتها أو خدماتها أو لم تقم إلا بتصدير جزء محدود منها أو قامت بذلك بصفة عرضية. وبالتوازي سيتواصل العمل على تبسيط اجراءات التجارة الخارجية في ضوء مراجعة اتفاقية تسهيل التجارة مع المنظمة العالمية للتجارة المتضمنة لأحكام والتزامات دولية جديدة ترمي إلى تبسيط وتقليص الاجراءات الإدارية والديوانية المفروضة على المبادلات التجارية، والحد من العراقيل غير التعريفية بما يضمن الرفع من نجاعة الخدمات اللوجيستية، والارتقاء بالجودة لتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات والخدمات.

وفي نفس السياق سيتم العمل على تطوير أداء صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته استجابة لمتطلبات الجهاز التصديري من خلال دعم تصدير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والحث على تنظيم التظاهرات والمعارض الترويجية بتونس عبر إدراج تنظيم المعارض ذات صلة بالتصدير في سلّم دعم الصندوق والتشجيع على تنويع الأسواق المستهدفة التي يتطلب اقتحامها استثمارات أكبر.

وسيتواصل العمل بنسق حثيث على الاستفادة من التطور المتنامي للتكنولوجيات الحديثة في تسويق المنتوجات بمزيد دعم التجارة الالكترونية وتطويرها من خلال تنمية قدرات المؤسسات في مجال التحكم في الآليات المتطورة للاقتصاد اللامادي، ومواصلة تدعيم البنية التحتية للاتصالات، وتطوير منظومات الدفع الالكتروني، والتشجيع على بعث بوابات افتراضية في جل القطاعات المصدرة على غرار ما تم إنجازه في قطاعات النسيج والصناعات التقليدية والصناعات الميكانيكية والكهربائية.

4.5 الاستثمار في التنمية البشرية

لقد جعلت تونس من النهوض بالإنسان محور سياستها التنموية وهدفها الأسمى وأساس الأنموذج المجتمعي لتونس ما بعد الثورة الذي ينبني على التوفيق بين سياسة اقتصادية قوامها النجاعة وسياسة اجتماعية محورها الرّفاه الاجتماعي بما يساهم في الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات أرفع والى التحسين المتواصل لجودة الحياة والاندماج الفاعل في مجتمع المعرفة. ويتجسد ذلك من خلال العمل على تعزيز مكانة الأطفال والشباب بوضع سياسة مندمجة لحمايتهم من مختلف أنواع المخاطر ورعايتهم وتربيتهم وفق تنشئة متوازنة.

4.5.1 ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية

على اعتبار أن الموارد البشرية هي الثروة الأهم والأبقى لدفع ديناميكية التنمية الشاملة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، سيتم خلال الخماسية القادمة العمل على ضمان تكامل المنظومات التربوية (التربية والتعليم العالي والتكوين المهني) وتأمين تفاعلها الإيجابي مع محيطها الداخلي والخارجي واسهامها في تحقيق الأهداف التنموية، وفي خلق الثروة، واستحثاث نسق النمو والاستثمار والنهوض الاجتماعي، والحدّ من الفوارق بين الجهات والفئات.

كما أن التفاعل بين أنظمة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، من جهة، وقطاع الإنتاج ومتطلبات النمو من جهة ثانية، يعد من أبرز الاهتمامات التي تستوجب تضافر الجهود من أجل إرساء مقاربة شاملة لبناء منظومة موارد بشرية متكاملة ومتناسقة بما يمكن من الاستجابة للطلبات المتزايدة للتشغيل ومن استغلال أنجع لطاقة الاستيعاب المتوفرة من خلال تعزيز المعابر بين نظامي التربية والتكوين، مع الحرص في نفس الوقت على تنويع المسالك واعطائها المرونة الكافية.

وفي هذا الإطار، وحتى يتم التقريب بين احتياجات سوق الشغل ومخرجات أجهزة التربية والتكوين والتعليم العالي سيتّجه العمل إلى وضع سياسة موحّدة واستراتيجية وطنية لتطوير منظومة التّوجيه والإعلام المدرسي والجامعي والمهني تشمل كل المتدخلين في مجال تنمية الموارد البشرية والتشغيل وتهدف بالأساس إلى وضع آليات وبرامج عملية لتثمين المهن وتفعيل الدور الإعلامي والتحسيسي لتغيير العقليات السائدة حول التكوين المهني والمدارس الإعدادية التقنية بهدف تكثيف الإقبال عليها.

وحرصا على مزيد الملاءمة بين احتياجات سوق الشغل ومهارات الخريجين ستتكثف الجهود لتحسين نوعية وجودة المنظومة التربوية والتكوينية، ومواصلة تنويع مسالكها، ومهننة اختصاصاتها، واكساب المتكونين القدرة على التحليل والإبداع والمبادرة والتعلم الذاتي والمستمر للتأقلم مع عروض الشغل،

والاستجابة لمقتضيات التغييرات محليا وعالميّا. وفي هذا الإطار ستتكثف الجهود قصد تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات التربوية ومؤسسات التكوين المهني من خلال مراجعة البرامج وطرائق التدريس والوسائل التعليمية ومنظومة التقييم والتكوين الأساسي والمستمرّ للمدرسين ومراجعة الزمن المدرسي ودعم جودة التعليم إلى جانب إيلاء أهمية خاصة لتدريس اللغات وإدخال تغييرات جذرية على مستوى التصرف وتسيير مؤسسات التكوين المهني بإرساء حوكمة جديدة وتحديد دور الهياكل الجهوية وصياغة تصور جديد للشراكة بين قطاعي التكوين والإنتاج.

ويتطلب تحسين جودة التعليم والتكوين كذلك إحكامَ التنسيق بين الهياكل المعنية بالتربية والتكوين المهني والتعليم العالي والتشغيل بهدف تحديد الشعب وتحيينها بصفة مستمرة تماشيا مع احتياجات سوق الشغل، وانسجاما مع خصوصيات شعب التكوين في التعليم العالي أو في مؤسسات التكوين المهني ومواكبة تيار التحديث التكنولوجي بإدراج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التعليمية والتكوينية من خلال دعم الاستثمارات في مجال التكنولوجيات الحديثة، وتوفير مستلزمات التعليم عن بعد، وتكريس الوسائط المتعددة عوضا عن الوثائق المادية وتعميمها تدريجيا على كلّ المؤسسات التربوية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني.

4.5.2 التركيز على منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

أثرت التطورات العميقة والسريعة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والتشغيل في أدوار ووظائف منظومة التعليم والتكوين وأصبحت تستوجب تعاطيا جديدا مع إشكاليات هذه المنظومة لاستباق واستشراف حاجيات قطاع الإنتاج من اليد العاملة على المستويين الكمي والنوعي، وهو ما يتطلب إرساء وظيفة الاستشراف واليقظة في مجال الإعداد للموارد البشرية حتى يتسنى توفير الكفاءات المطلوبة بالجودة والنّجاعة والسرعة اللازمة. كما تستدعي مواكبة تطور المعارف والتكنولوجيات التأهيل المستمر للعنصر البشري، وضمان مسايرته لمختلف المتغيرات من خلال تركيز منظومة التعلم مدى الحياة في مستوى الجامعة ومراكز التكوين المهني والمؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، ستتكثّفُ الجهود خلال الخماسية القادمة من أجل ترشيد حوكمة التعليم العالي من خلال تعزيز الاستقلالية الإدارية للجامعات، وتعميم عقود البرامج والتصرف حسب الأهداف على المؤسسات الجامعية، واضفاء المزيد من المرونة على إجراءات التصرف المالي داخلها، والسعي إلى إرساء علاقة شراكة بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية من خلال دعم تواجد المهنيين وأهل الاختصاص من قطاعات الإنتاج في المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي ومساهمتهم في إحداث شعب التكوين وضبط محتوى البرامج بما من شأنه أن يعزّز تشغيلية خريجي الجامعة. وبالتوازي فان ترشيد حوكمة

التعليم العالي يتطلب دعم آليات رصد ومتابعة وضعيات الخريجين ومدى إندماجهم في سوق الشغل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعديل المسارات التكوينية وبرامج التكوين لتفادي الإخلالات الممكنة بين مُخرَجات جهاز التعليم، من ناحية، ومتطلبات سوق الشغل من ناحية أخرى.

4.5.3 دعم المنظومة التربوية والتكوينية

تستند التوجهات العامة لقطاع التربية إلى المبادئ الأساسية التي كرسها دستور تونس الجديد والتي تؤكد على تأمين الفرص المتكافئة لجميع المتعلمين وإلى المبادئ التي أكدتها أيضا المواثيق الدولية.

وستتمحور التوجهات الإستراتيجية لقطاع التربية خلال الفترة القادمة حول تحسين جودة نظام التعليم المدرسي وأدائه على كافة المستويات مع ضمان فاعليته ومواصلة الجهود المبذولة من أجل تعميم السنة التحضيرية من خلال إقرار اجباريتها والارتقاء بمناهج وبرامج التعليم قبل المدرسي بما من شأنه أن يجسم مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الأطفال في الوسطين الريفي والحضري.كما ستتمحور هذه التوجهات حول تطوير البرامج التعليمية وإثرائها خاصة في مجال دعم الحس الوطني وترسيخ قيم المواطنة وتعزيز ثقافة المهن والتطوع والمبادرة مع ضبط مرجعيات وطنية للجودة لمختلف مكونات العملية البيداغوجية (البرامج والكتب المدرسية والزمن المدرسي وأنماط التدريس ومقارباتها...). كما سيتم إلى جانب ذلك العمل على مراجعة نظم التقييم المعتمدة ووتيرة الامتحانات الوطنيّة التي تعد مدخلا لتحقيق الجودة إلى جانب العمل على دعم حرفيّة كافة الموارد البشرية من خلال تعزيز التكوين الأساسي والمستمر وتطوير محتوياتهما بدعم الآليات وتثمين المتابعة وإرساء طرق انتداب ملائمة مع فتح الآفاق أمام المدرسين وإحداث مسلك تكويني خاص يستجيب لحاجاتهم ويلائم ظروفهم ومزيد دعم الإطار البشري المشرف على المؤسسات التربوية.وبالتوازي سيتم العمل على تحسين ظروف الدراسة من خلال تطوير البنية الأساسية للمؤسسات التربوية وتجهيزها بالتعاون أساسا مع الجماعات المحلية و مكونات المجتمع المدني وإيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة عمل المؤسسات عبر دعم التجهيزات العادية بالمؤسسات التربوية وتعويضها خاصة بالمدارس الابتدائية الريفية الحدودية النائية بالإضافة إلى العمل على تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية ودعم المطاعم المدرسية وتوسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وتحسين النقل المدرسي إضافة إلى توفير منح للتلاميذ المنتمين إلى أسر ضعيفة الحال و توسيع خارطة خلايا العمل الاجتماعي ومكاتب الإصغاء. وبالتوازي سيتم العمل خلال الفترة القادمة على إثراء الحياة المدرسية والاعتناء بالأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات التربوية مع تطوير الأنشطة والبرامج المعتمدة في المجال نظرا لدورها في إيجاد توازن أمثل للتلميذ وتعميق أحسن لتكوينه وصقل مواهبه وتشريكه في الحياة الجماعية المبنية على البذل والابتكار. ومن جهة أخرى سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على تحسين الوظائف و المهام ودعم اللامركزية في

مجالات التسيير الإداري والمالي والبيداغوجي والتسريع بإرساء نظام إعلام مندمج لقيادة نظام التعليم المدرسي مع تطوير ثقافة التقييم والمساءلة وتنمية ثقافة الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي.كما سيتم العمل على تحقيق توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية ومواصلة تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربط المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنات وتحسين نوعية وحدات الربط ذات التدفق العالي ومواصلة إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعليم والتعلم والعمل على توفير حلّ رقمي لجميع المتعلّمين والإطار التربوي حسب المراحل التعليمية بما يمكن من المرور إلى تحقيق مشروع التربية الرقمية.كما ستتكثف الجهود لإرساء مدرسة متفاعلة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع شبكة التعلمات والمسالك والشعب بما يأخذ بعين الاعتبار المهن المحدثة وأنماط العمل الجديدة.

وفي مجال التكوين المهني سيتم العمل على إرساء منظومة وطنية للتكوين المهني تستجيب لمتطلبات التنمية في مختلف أبعادها وخاصة منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وبالرقي الاجتماعي وببناء مجتمع يثمن مكتسبات التحول الديمقراطي ويندمج في محيطه الإقليمي والدولي. وستتمحور التوجهات في إطار إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني حول إرساء منظومة وطنية للتكوين المهني مدمجة ضمن المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية إلى جانب ضمان مزيد من النجاعة والمردودية في مختلف مراحل سيرورة التكوين.كما تتمحور هذه التوجهات حول تفعيل حوكمة للمنظومة للتكوين المهني تستجيب لتطلعات الأفراد والمؤسسات والمجتمع والجهة ومتلائمة مع العقد الاجتماعي، إلى جانب تطوير منظومة تمويل للتكوين المهني للاستجابة لحاجيات الأفراد والمؤسسات والمجتمع والجهة تكرس مبدأ التعلم مدى الحياة.

4.5.4 تطوير المنظومة الصحيّة وتأمين حق الصحة للجميع

يمثل النهوض بصحة الإنسان أحد أبرز عناصر منظومة التنمية البشرية بإعتبار دور الصحة الفعّال في تحسين ظروف العيش وفي دفع النشاط الإقتصادي بصفة عامة. ومن منطلق هذه الأهمية واستنادا إلى أحكام الدستور الجديد الذي نصّ على الحق في الصحة للجميع، وبإعتبار النقائص التي لا يزال يشكو منها القطاع الصحي، والى ظهور مخاطر صحية جديدة ومستجدة أفرزتها التحولات الديمغرافية والتغيرات الحاصلة في أنماط العيش، وتدهور العوامل البيئية والمناخية، يمثل إصلاح المنظومة الصحية بما يعنيه ذلك من رفع لأداء هذا القطاع وتأهيل للمؤسسات الصحية وتحسين لجودة الخدمات المسداة وتدعيم للصحة الأساسية، أحد الإهتمامات الرئيسية للمرحلة القادمة.

وتشكّل مراجعة الخارطة الصحية بكل مكوناتها في إتجاه التقليص من الفوارق بين الجهات، وتوفير الإختصاصات الطبية بالقطاع العمومي بكل المناطق، مع تيسير النفاذ إلى الخدمات الصحية وتقريبها من المواطن وتأمين التزوّد المستمر بالأدوية الضرورية، إضافة إلى تعزيز القدرات والكفاءات الطبية بما يضمن مواكبة التطوارت المسجلة في المجال، وتدعيم مجال البحث العلمي الطبي، من العناصر الأساسية لإصلاح المنظومة العلاجية.

وتعدّ استمرارية الرعاية الصحية، وخدمات طب الجوار والصحة الإنجابية، وتيسير النفاذ إليها، أحد أولويات المرحلة القادمة في المجال الصحي باعتبار دورها الأساسي في تفعيل البرامج الوقائية والتحسيسية، والتقليص من تكاليف العلاج المباشرة وغير المباشرة، والحدّ من الضغط المسجل على الخطوط الثانية والثالثة للهياكل العمومية للصحة.

كما يمثل إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة صلب المنظومة الصحية واقرار اللامركزية في مجال الصحة مع تعزيز ميادين التخطيط والتصرّف والتسيير وضبط الأدوار وتحديد المسؤوليات لكل الأطراف المتدخلة في هذا المجال، عوامل نجاعة ومردودية لا يستقيم الإصلاح بدونها.

4.5.5 حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها

لئن أمكننا اعتبارأحكام الدستور الجديدة الخاصة بالمرأة في حدّ ذاتها قفزة نوعية على صعيد تطوير مكاسب المرأة، فإنّ ترجمة هذه الأحكام إلى نصوص تشريعية وممارسة يومية تمثل الخطوة الأهم التي يتعيّن قطعها خلال المرحلة القادمة. فإلى جانب التدابير القانونية، تقتضي معالجة أوضاع المرأة توخي مناهج تخطيط وتحليل جديدة تعتمد التصنيف حسب النوع الاجتماعي كوسيلة لإضفاء نجاعة أكبر على البرامج التنموية، ولدعم أثرها الإيجابي على المرأة، وكآلية لتقييم الفجوات والتصدي لكل أشكال العنف والتمييز المبني على الجنس.

وبقدر الحاجة إلى الإرتقاء بالمرأة إلى مرتبة الشريك المتساوي الحقوق والحظوظ من خلال المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والعامة والتواجد المتكافئ في مواقع القيادة والقرار، تتأكد الحاجة خلال المرحلة المقبلة إلى توفير مجالات أوسع للتكوين وتأهيل المرأة بما يتماشى والتحولات التكنولوجية ومقاومة الانقطاع المدرسي للفتاة وإفراد المرأة بحوافز خصوصية لتشجيعها على الإستثمار مع مواصلة الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية، وتطوير نجاعة ومردودية البرامج الموجهة لفائدتها، ولا سيما منها برامج الإدماج الإجتماعي وغيرها...

4.5.6 الأطفال والشباب قوة فاعلة لنحت مجتمع المستقبل

يمثل الأطفال والشباب قوة فاعلة وشريكا أساسيا في رسم التوجهات المستقبلية وفي عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، و هو ما يستدعي فسح المجال أمام تربية الأطفال وتوفير الأنشطة التربوية والاجتماعية والثقافية والترفيهية مع اعتماد التمييز الايجابي للمناطق الريفية والمحرومة وتقييم دور المؤسسات الحالية في المجال لضمان التدخل الناجع.

و بغاية تحقيق هذه الأهداف سيتجه العمل على العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسية من خلال وضع خطة تدخل تجعل من هذه الخدمة مرفقا عموميا و ذلك بدعم رياض الأطفال البلدية و إحداث فضاءات طفولة مبكرة بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي بالمناطق ذات الأولوية تكريسا لمبادئ المساواة و الإنصاف و تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال ، إلى جانب وضع سياسة مندمجة لحماية الأطفال وخطة تنفيذية للفترة الخماسية القادمة .

كما ستتاح للشباب كل الفرص للتعبير عن شواغله و تطلعاته والإسهام في رسم السياسات الوطنية ودعم مشاركته في الحياة السياسية والمدنية من خلال العمل على تأكيد حضوره في المشهد السياسي صلب المؤسسات الوطنية الشبابية والجمعيات ذات العلاقة قصد إخراجه من دائرة الإقصاء والتهميش المبنية على التفاوت الجهوي أو النوع الاجتماعي وتكريس قيم المساواة والإنصاف بين الفئات الشبابية في مختلف الميادين.

يمثل الشباب قوّة فاعلة وشريكا أساسيا في رسم التوجهات المستقبلية وفي عملية البناء الإقتصادي والإجتماعي، وهذا ما يستدعي فسح المجال أمام الشباب للتعبير عن شواغله وتطلعاته، والإسهام في رسم السياسات الوطنية، ودعم مشاركته في الحياة السياسية والمدنية من خلال العمل على تأكيد حضوره في المشهد السياسي وصلب المؤسسات الوطنية الشبابية والجمعيات ذات العلاقة، واخراجه من دائرة الإقصاء والتهميش المبنية على التفاوت الجهوي أو النوع الإجتماعي، وتكريس قيم المساواة والإنصاف بين الفئات الشبابية وفي مختلف الميادين.

ومن ناحية أخرى، تعدّ منظومة التنشيط الشبابي من أهم المنظومات التي تساهم في فسح المجال أمام الشباب لإطلاق طاقاته الإبداعية، وابراز مواهبه. وهذا ما يقتضي توظيف المؤسسات الشبابية على الوجه الأمثل عبر معالجة إشكالياتها، ودراسة أسباب عزوف الشباب عن ارتيادها، وايجاد الحلول الكفيلة بتجاوز هذه العقبات باعتماد مقاربة تشاركية في تسيير هذه المؤسسات بالتعاون مع الجمعيات الشبابية والثقافية والعلمية والبيئية والتربوية وذلك قصد مراجعة برامج التنشيط وإثرائها واستحداث أنشطة شبابية تستجيب

لطموحات هذه الفئة، وتستقطب مختلف الشرائح الشبابية، مع دعم تواصل هذه المؤسسات مع محيطها الخارجي من مؤسسات تربوية وصحية وثقافية واجتماعية وغيرها...

وبالموازاة، ستشهد الفترة القادمة بلورة خطة مستقبلية للرياضة التونسية عبر مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية الرياضية بما يتلاءم والتحولات التي تشهدها مختلف الرياضات والمنظومة الرياضية عموما بالتمييز بين رياضة المواطنة، والرياضة التنافسية الهاوية، ورياضة المستوى العالي أو الاحتراف وتكريس مبدأ الحوكمة في مجال التصرف صلب مختلف الهياكل الرياضية. وفي نفس السياق سيتم خلال الخماسية القادمة إيلاء عناية خاصة للرياضة للجميع وذلك بتوسيع مجال ممارسة الأنشطة الرياضية على كل الفئات والجهات، إلى جانب تعميم تدريس مادة التربية البدنية لا سيما بالمرحلة الإبتدائية وفي كل المؤسسات التربوية وخاصة منها تلك المتواجدة بالمناطق الداخلية.

ومن ناحية أخرى، فإن دعم المشاركة الشبابية في الشأن العام يقتضي مدّ جسور التواصل والحوار مع الشباب في مختلف المؤسسات الشبابية والتربوية والثقافية والرياضية والمنابر الإعلامية والفضاءات الإفتراضية التفاعلية قصد تشخيص واقع الشباب، والإصغاء إلى مشاغله بما يمكن من رسم الخطط والبرامج الملائمة، وارساء سياسة وطنية شبابية إدماجية وتشاركية.

4.5.7 التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنيّة

تعتبر العناية بالجالية التونسية بالخارج من المسائل التي تتبوأ مكانة مرموقة في سلم الأولويات الوطنية اعتبارا لكونها جزءا لا يتجزأ من المجموعة الوطنية، وعنصرا فاعلا في الخارطة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للبلاد، لاسيما خلال المرحلة الإنتقالية التي تميزت بمواكبة الجالية لكل المحطات الحاسمة من خلال مشاركتها في مختلف المواعيد الإنتخابية، وتمثيليتها بمجلس نواب الشعب (14 عضوا) وهو خير ترجمة للدور الذي يلعبه التونسيون بالخارج في عملية البناء الديمقراطي تكريسا للبعد الحقوقي الذي نص عليه دستور تونس الجديد.

ومن منطلق الحرص على تطوير العلاقة بالتونسيين المقيمين بالخارج، ومزيد توطيد ارتباطهم وتعزيز انتمائهم لوطنهم الأم عبر تدعيم انخراطهم في عملية البناء في إطار تمشٍّ تشاركي، بات من الضروري تطوير المنظومة المعتمدة للعناية بالجالية في إطار مقاربة شاملة تتكامل فيها الرعاية الحقوقية والخدمات الاجتماعية والإحاطة الثقافية خاصة بالأجيال الجديدة تجذيرا لهويتها الوطنية، ودعما لتعلقها بالإنتماء إلى تونس، وذلك عبر تكثيف وتطوير قنوات التواصل القائم على الحوار والتشاور والمشاركة في شتى المجالات، بالتعاون والتنسيق مع مختلف مكونات المنظومة المؤسساتية التي تعمل لفائدة التونسيين بالخارج، والتي تم تدعيمها بإحداث المرصد الوطني للهجرة، والمجلس الوطني للتونسيين بالخارج.

وفي نفس السياق فإنّ هذه المقاربة تقتضي بالضرورة تعزيز مقومات المواطنة الكاملة للتونسيين بالخارج وتشريك مختلف مكونات الجالية في رسم ملامح السياسات الوطنية التي تستوجب تنظيم علاقة جديدة تضمن مشاركة الجالية بنخبها وشبابها وكفاءاتها بما يتلاءم مع مصالحها ومشاغلها الحقيقية في رسم منوال جديد للتنمية للمرحلة القادمة هذا المنوال الذي يستند إلى مقاربة حقوقية تأخذ في الإعتبار حقوق الجالية وتدعمها وترتقي بها نحو الأفضل.

واعتبارا للمتغيرات التي تشهدها التركيبة الديمغرافية للجالية والتي تتميز بتنامي حجم الأجيال الجديدة المقيمة بالخارج، وبما أن الاندماج ببلد الإقامة أصبح أمرا حتميا باعتبار أن الفرد هو نتاج الوسط الذي يولد فيه وهو ما يؤثر في شخصيته أكثر من موروثه البيولوجي والعرقي، بات من الضروري مزيد العمل على إثراء الرصيد الأخلاقي، وترسيخ الهوية الوطنية، وتوطيد علاقة الأجيال الجديدة ببلدها الأم وقيمها الحضارية والثقافية والعمل على أن تكون هذه الأجيال منارة إشعاع لتونس.

4.5.8 البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل

تمثل الثقافة مقوما جوهريا في المشروع الحضاري الوطني بحكم الدور المحوري الذي تضطلع به كأداة لترسيخ الهوية الوطنية، وتكريس الإنفتاح على الآخر، وتعزيز التماسك والإندماج الإجتماعي، وكركيزة لبناء تونس الجديدة بالإستناد إلى قيم الديمقراطية والمدنية والفكر المستنير والإبتكار المبدع وكعامل إشعاع وارفد من روافد التنمية.

وانطلاقا من التلازم بين مفهوم التربية والتعليم بكل مستوياته وبين مفهوم الثقافة سيتم توثيق الصلة بين قطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من خلال دعم البعد الثقافي والتربية الفنية والتخصصات الإبداعية ضمن البرامج المدرسية والجامعية وإيجاد أطر تعاقدية لإنجاز برامج مشتركة لفائدة التلاميذ والطلبة سواء بالمؤسسات الثقافية والتربوية والجامعية.

كما سيتم العمل على دعم البعد الديمقراطي للسياسة الثقافية وتركيز التمييز الايجابي لصالح الجهات من خلال اعتماد توجه استراتيجي يهدف الى تجاوز سياسة التنميط في مستوى المحتويات الثقافية وتكريس التنوع الثقافي الذي تزخر به الجهات.وباعتبار أن المؤسسات الثقافية رافدا هاما لبناء اللامركزية إضافة لكونها فضاءات أساسية لاحتضان المواهب ومحضنة للمشاريع الثقافية وللمبدعين في شتى مجالات الثقافة والفنون إلا أنها تشكو العديد من الاشكاليات من حيث البنية الأساسية والتجهيزات العصرية والموارد البشرية المختصة، لذلك يشكل تأهيل المؤسسات الثقافية وتطوير أدائها وأداء القائمين عليها والارتقاء بمضامين أنشطتها عنوانا آخر للتدخلات المتأكدة خلال الفترة القادمة.

وسيتم العمل على الارتقاء بالمهرجانات و التظاهرات الثقافية الكبرى بتطوير الاطار التشريعي المنظم لها والسعي نحو التقليص من مركزية التظاهرات الثقافية واحداث تظاهرات جديدة بالمناطق الداخلية انطلاقا من التراث المادي و اللامادي للجهات، بالإضافة إلى الحرص على تنويع مصادر تمويل القطاع الثقافي من خلال اتخاذ اجراءات عملية ووضع أطر قانونية لتكريس المعادلة بين دور الدولة في هذا المجال ودور الهياكل المالية والمبادرة الخاصة في المساهمة والإسناد.

وستوجه جهود القطاع خلال المرحلة القادمة على مزيد دعم الإبداع الثقافي وتعزيز آليات إنتاجه وترويجه، واعادة الاعتبار لمبدعيه، وتثمين دورهم، وحماية إبداعاتهم، مع السهر على تدعيم المؤسسات الثقافية المرجعية ودعم دورها، والنهوض بالصناعات الثقافية، والرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالموازاة مع تعزيز برامج المحافظة والإحياء للتراث الوطني والسهر على توظيف الإمكانيات التي يتيحها هذا القطاع لمزيد تنويع المنتوج السياحي الوطني ولدفع حركة التنمية في الجهات.

وستتجه الجهود نحو دعم الانتاج الثقافي المجدد والحامل لمميزات إبداعية راقية معاصرة وتلك المستلهمة من المخزون الحضاري لبلادنا على مر العصور بما من شأنه أن يعكس ثراء وتنوع وتجذر الثقافة التونسية واتسامها بالانفتاح والتفاعل الإيجابي مع الحضارات والثقافات الأخرى.

4.6 دولة تنفّذُ وتُنجز

إنّ تضخم عدد موظفي القطاع العام ونفقات أجورهم مقارنة بالبلدان الأخرى لم تتبعه زيادة في الإنتاجية في القطاع العمومي. بل أن نسبة انجاز المشاريع العمومية أصبحت دون المستوى المطلوب لدفع عملية التنمية. ويمكن التعرف على ذلك من خلال نسبة انجاز ميزانية التنمية خلال الستة أشهر من كل سنة والتي لا تتجاوز منذ سنة 2011 مستوى 20% الى حد أن نسبة الإنجاز السنوي لا تتجاوز 75%. ان القدرة المحدودة لمؤسسات الدولة على الإنجاز تؤدي الى العجز عن استيعاب المزيد من الاستثمارات العمومية مما يشكل عائقا أمام كل سياسة اقتصادية تسعى لدفع الاقتصاد الى مزيد من خلق الثروة. ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها سوء تخطيط للمشاريع العمومية وآجال إنجاز مُمَطّطة وإجراءات معقدة لمنظومة الصفقات العمومية تشل القدرة على الاستباق والمبادرة وسرعة الإنجاز ولا تحقق بالضرورة مقصد الشفافية وحسن التّصرف في المال العام. لذا من الضروري إرساء ثقافة الإنجاز لأجهزة الدولة من خلال إرساء وحدات انجاز مركزية وجهوية وقطاعية مهمتها الأولى هي الوصول الى نسبة 100% لكل ما تم تخطيطه.

إن ذلك يستوجب أيضا إرساء منظومة متابعة لانجاز المخطط ترتكز على متابعة تحقيق الأهداف المرحلية والآنية علاوة على السياسات والبرامج والمشاريع. ويتم ذلك عبر إعداد مؤشرات الأداء الكلية

والقطاعية بحيث تكون هذه المؤشرات كمية وقابلة للقياس مع إعداد استراتيجية إعلامية حول المنجزات التنموية. لذلك يجب :

- استخدام نماذج لوضع نظام مؤشرات رقمية تساعد في إعداد خطط التنمية الخمسية، ومتابعة تنفيذها، وتقييم مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية والسياسات لهذه الخطط.
- مراجعة مؤشرات الأداء في المستويات الثلاث (الوطني والقطاعي والتشغيلي)
- العمل على الربط بين الأهداف العامة والأهداف القطاعية وأهداف الخطط التشغيلية، لكي يتم قياس مدى إسهام الجهات الحكومية في الأهداف القطاعية والعامة،
- ادراج امكانية مراجعة وتعديل صياغة عدد من المؤشرات، أو إدراج مؤشرات جديدة.
- بناء لوحة قيادة وتحكم (Dashboard) لمؤشرات الخطة الخماسية بهدف عرض جميع اهداف ومحاور وسياسات الخطة ومؤشراتها بطريقة تفاعلية، تعكس الاداء وتوفر المعلومة بشكل متواصل.